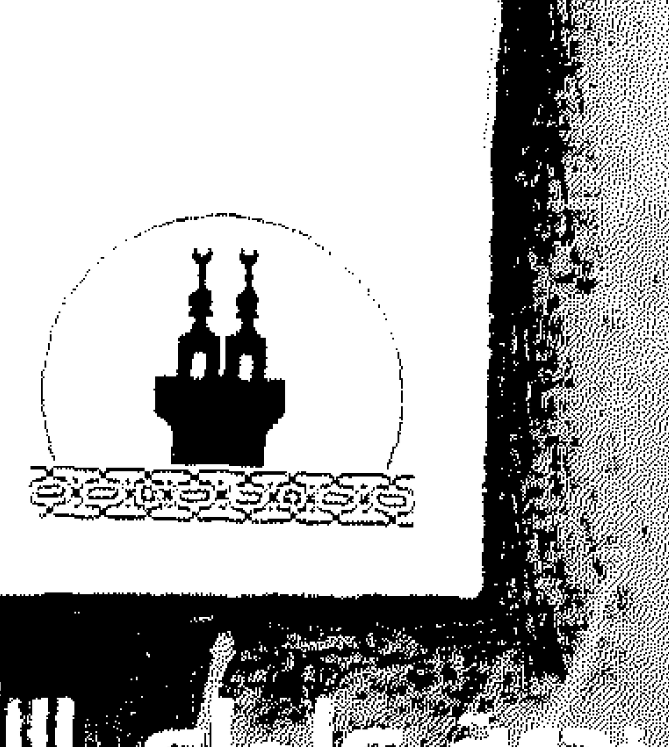
د. محمد صلاح الصاوى

المواجهة

بين الإسلام والعالمانية



ندوة علماء الأزهر

سلسلة الدين والدولة

أول دراسة علمية شاملة حول مناظرة (مصر بين الدول الدينية والدول المدنية

الآفاق الدولية للإعلام





بين الإسلام والعالمانية

تقديم بقلم الأستاذ الدكتور/ محمد عمارة

عندما التقى الفريقان وحددنا موطن النزاع ، وحررنا موضوع الخلاف وهو علاقة الدين بالدولة فى الرؤية الإسلامية هربوا من ميدان النزال فتحدثوا فى كل شيء وفى أى شيء إلا موضوع الحوار وإذا كان الجمهور الذى شهد المناظرة قد مثل بكثافته ووعيه وتجاربه حدثاً ثقافياً ليس له نظير وإذا كان الانتشار الإسلامى لطبعات المناظرة وتسجيلاتها ـ مع التعتيم الإعلامى عليها ـ قد قام شاهداً على مكان الحق من طرفى النزاع ، فإن لهذه الطبعة ميزة التوثيق والاضافات التى تمسك بتلابيب العالمانية والعالمانيين كى لا تدع لهم إلى الهرب سبيلاً . وصدق الله العظيم .

﴿ فأذاقهم الله الخزى فى الحياة الدنيا ولعذاب الآخرة أكبر لو كانوا يعلمون ﴾ الزمر ـ ٢٦

الآفاق الدولية للإعلام

(١) مجمع الفردوس بجوار نادى السكة الحديد
تليفون وفاكس : (٢٨٥٩٠٣٨) القاهرة

الطبعة الأولي المحرم ١٤١٣هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

تمهيد

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله .

أما بعد :

فقد شهدت الساحة المصرية مؤخرا مواجهة مثيرة بين العالمانيين والإسلاميين احتشد بها حسب التقديرات الرسمية زهاء خمسة وعشرين ألف مستمع ، ملأوا قاعة المناظرة وكافة الساحات المحيطة بها فى تجمع غير مسبوق فى تاريخ معرض الكتاب منذ تأسيسه إلى الآن ، فقد جرت وقائع هذه المناظرة فى معرض الكتاب الدولى بأرض المعارض بمدينة نصر يوم الأربعاء ٨/١/١٩٩٢م الموافق ٤ رجب ١٤١٢هـ .

وقد مثل الجانب الإسلامى فى هذه المواجهة كل من : فضيلة الشيخ / محمد الغزالى ، والمستشار / محمد المأمون الهضيبى ، والدكتور/ محمد عمارة .

كما مثل الجانب العالمانى الدكتور / فرج فوده ، والدكتور/ محمد خلف الله ، وكان من المفروض أن يشترك معهم فى هذا اللقاء الدكتور / حسين أحمد أمين ولكنه اعتذر فى ليلة المناظرة لأسباب صحية حسب ما نشرته مجلة أكتوبر فى عددها رقم ٧٩٥ الصادر فى ١٤من رجب ١٤١٢هـ الموافق ١٩ من يناير عام ١٩٩٢م .

وقد سبق هذه المناظرة مناظرة أخرى دعت إليها نقابة الأطباء فى دار الحكمة بالقاهرة(١) ، ومثل الجانب الإسلامى فيها فضيلة الشيخ/محمد الغزالى ، وفضيلة الدكتور/ يوسف القرضاوى، ومثل الجانب العالمانى الأستاذ الدكتور/ فؤاد زكريا .

ولكن هذه المناظرة الأخيرة تمتاز بأنها جرت فى أجواء مفتوحة نسبيا ، وقد حرصت كثير من الصحف والمجلات على تغطية أخبار هذه المناظرة، ونشر ملحض لأهم ما دار فيها من مساجلات وتعقيبات .

هذا . وقد تفاوتت آراء المراقبين والمحللين حول مدى جدوى مثل هذه المساجلات ما بين مؤيد ومتحفظ :

★ فمنهم من يرى أن هذه المناظرات لا جدوى لها ولاطائل من ورائها لأسباب عديدة . يذكر منها :

– أن كلا من الجانبين قدحدد مواقفه سلفا بصورة نهائية ، فلا الذين آمنوا بالإسلام عقيدة وشريعة بالمرتدين على أعقابهم أو الناكصين عن إسلامهم وقد هدوا إلى هذا الطريق ، ولا الذين آمنوا بالعالمانية براجعين عما اختاروه لأنفسهم من الفصل بين الدين والدولة والرفض المطلق لمبدأ تحكيم الشريعة .

– أنها قد تحدث من التشويش مالا يرتضيه كل من الفريقين : فمن جانب دعاة العالمانية يتوجسون من أن ينحاز جمهور الحضور إلى عواطفه الإسلامية ويخشون أن

١– عقدت هذه المناظرة فى صيف ١٩٨٦

ينفذ إليه الخطاب الدينى الذى يحرك بطبيعته الوجدان ويهز المشاعر، ومن جانب دعاة الإسلام قد يحذرون أن يحدث الخطاب العالمانى بما يحمله من تتبع المتشابهات والتقليب فى النفايات قدرا من التلبيس لصالح خصوم الإسلام ، بالإضافة إلى ما أثر عن السلف من عدم مجالسة أهل البدع وأصحاب الأهواء .

– وقد يترتب عليها من تعبئة المشاعر وتصعيد المواقف بين الفريقين تصعيدا قد يصل إلى درجة التصادم ، وقد يندس المغرضون ودعاة الفتنة لإحداث مزيد من التصعيد والتوتر الأمر الذى تخشاه السلطات الرسمية وتعد له عدته ، فقد حشدت فى هذا اليوم من قوات الأمن والقوات الخاصة ما يكفى لتحرير مدينة محاصرة !

– أنها قد تدفع بفريق من الناس إلى دائرة الضوء ، وتتيح له قدرا من الدعاية لبرامجه من خلال الحشود الإعلامية المتوقعة فى مثل هذه اللقاءات ذات الحساسية الخاصة الأمر الذى ينفسه كل فريق على الآخر .. فلا دعاة الإسلام يحبون أن ترتفع أسهم دعاة العالمانية بمجالستهم لرموز الدعوة الإسلامية وتسويتهم بهم فى مثل هذه المحافل العامة وهم الخوارج على دين الأمة وتاريخها وتراثها كله !! ولا دعاة العالمانية يحبون أن تتاح لدعاة الإسلام فرصة مخاطبة هذه الجموع الحاشدة فى مثل هذه المنابر العامة فتتكشف سوءات العالمانية ويفتضح زيفها على الملأ .

– إن الإقرار بمبدأ الحوار فى مثل هذه القضايا المصيرية قد يفتح الباب للتلاعب بها والمساومة عليها وكسر حاجز الولاء والبراء بين الفريقين ، وقد ينتهى بأطرافه إلى القبول بأنصاف الحلول ، واللقاء مع الآخرين فى منتصف الطريق، وهو إن قبل جدلا من الجانب العالمانى فلا يتصور قبوله على الصعيد الإسلامى وقد

قال تعالى : { **ودوا لو تدهن فيدهنون** } . (ن : ٩) وقال تعالى لنبيه محمد - صلى الله عليه وسلم - : { **ولولا أن ثبتناك لقد كدت تركن إليهم شيئا قليلا إذا لأذقناك ضعف الحياة و ضعف الممات ثم لا تجد لك علينا نصيرا** } . (الإسراء : ١٧٤-١٧٥).

★ ومن ناحية اخرى فإن للمؤيدين لهذه المساجلات حججهم التى لا تقل فى وجاهتها عن حجج المعارضين ... يذكرون منها :

- أنها تمثل نوعا من استفاضة البلاغ وإقامة الحجة على الكافة ليهلك من هلك عن بينة ويحيا من حى عن بينة .
- أنها تمثل نوعا من الإحياء الفكرى فى الساحة السياسية وتحقق مزيدا من التفاعل الثقافى والحضارى بين مختلف الفعاليات السياسية والإدارية .
- أنها تمثل نوعا من المراجعة البناءة لمختلف المواقف السياسية وتقضى إلى مزيد من التنقيح والوسطية والاعتدال .
- أنها تحدد مواقف كل طرف وتجلى أطروحاته على الملأ ، الأمر الذى يفضى إلى انتفاء اللبس والغبش ويعجل بتمايز الصفوف .
- أنها بما تتيحه من التعرف الدقيق على مالدى الآخرين تمهد السبيل لحسن التعامل معهم سلبا أو إيجابا .

ويضيف أنصار هذا الاتجاه بأن كل ما أدلى به الفريق الأول من الإعتبارات لا يخلو من مقال :

* فكون كل فريق قد حدد مواقفه سلفا لا يمنع من المحاورة والمجادلة بالتى هى أحسن، ولو صحت هذه الحجة لما صح توجيه الخطاب الدينى ابتداء إلى حملة العقائد الأخرى إذ الأصل فى حملة العقائد أنهم مؤمنون بها ، ولايبلغ هؤلاء العالمانيون فى

تمسكهم بعالمانيتهم مبلغ اليهود والنصارى فى تمسكهم بعقائدهم ، ومع هذا فقد توجه الإسلام بخطابه إلى كل هؤلاء ، وقد قال تعالى : { **وإذ قالت أمة منهم لم تعظون قوما الله مهلكهم أو معذبهم عذابا شديدا قالوا معذرة إلى ربكم ولعلهم يتقون** } (الأعراف : ١٦٤) .

ومن ناحية أخرى فإن المخاطبين حقا بمثل هذه المناظرة هم جمهور الحضور أو من يعبر عنهم بالأغلبية الصامتة التى تملك رصيدا من التدين الفطرى من ناحية ولديها القابلية للتأثر والتشويش من ناحية أخرى ، وهؤلاء هم الذين تراهن عليهم مختلف القوى السياسية ، ويتفق الكافة على أهمية دورهم فى تقرير مستقبل هذه التفاعلات السياسية .

وأما التشويش المتوقع فإنه يعتمد على مدى ما يحمله المنهج الذى يتبناه كل طرف من علمية وموضوعية وتناغم مع مقررات العقل ومسلمات الفطرة من ناحية كما يعتمد على مدى حسن عرضه ومنهجية الدفاع عنه من ناحية أخرى ، وقد عرض القرآن الكريم عقائد الأمم الأخرى وناقشها وكر عليها بالحجة ، وناظر النبى – صلى الله عليه وسلم – نصارى نجران وأبطل حججهم وناقش ابن عباس الخوارج وفند شبههم ، ولم يزل علماء الإسلام يناظرون أهل الباطل ويبطلون حججهم على مدار التاريخ .

فضلا عن أن هذا التشويش المحذور لا سبيل إلى تفاديه فى واقعنا المعاصر فهو يمارس بصورة مضطردة سواء عقدت هذه المساجلات أم لم تعقد ، ولدعاة العالمانية فيه اليد الطولى فهم الذين يسيطرون على الإعلام فى واقعنا المعاصر ، وما يشغبون به فى مثل هذه المساجلات تبثه أجهزة الإعلام ليلا ونهارا ، ولعل الجديد الذى يمكن أن تضيفه هذه المساجلات أن يعاد عرض هذا الشغب فى حضور فريق من دعاة الإسلام فينقضونه ويفضحون زيفه على الملأ .

أما خشية التصعيد والمواجهة فلا محل له إلا إذا كان مفتعلا من قبل جهات مغرضة ، فقدعلم الإسلاميون أن المواجهة فى مثل هذه المواقف لا يلجأ إليها إلا الضعفاء والمهزومون وهم بإسلامهم أقوى ناصراً وأكثر عددا ، هذا فضلا عما تتخذه السلطات فى مثل هذه الأجواء من ترتيبات أمنية بالغة فى التعقيد تجعل احتمال المواجهة العامة معهاأمرا فى غاية البعد ، أما ما يمكن أن يقع من استفزازات فردية فهذا يمكن السيطرة عليه فور وقوعه ، ولا شك أن مفسدته دون المصلحة المرجوة فى مثل هذه المساجلات .

أما أنها تدفع بفريق من الطرف الآخر إلى دائرة الأضواء وبؤرة الاهتمامات فإن الأضواء لم تزل مسلطة على الفكر العالمانى منذ انحياز المؤسسات الحاكمة فى بلادنا إلى معسكر العالمانية ، ولعل فى إلقاء شيىء من هذه الأضواء على بعض حملة الشريعة فى مثل هذه المساجلات وتطيير حججهم إلى الآخرين مايحقق شيئا من التوازن النسبى فى هذا المقام .

أما ما يذكر من كسر حاجز الولاء والبراء والقبول بأنصاف الحلول ونحوه فليس مرده فى الغالب إلى مثل هذه المحاورات ، وإنما يرجع فى الجملة إلى مدى وضوح المفاهيم التى يحملها كل فريق ومدى تمايزها فى ذهنه عما يمكن أن يختلط بها من الأيدولوجيات والمذاهب الأخرى ، لقد جادل الإسلام اليهود والنصارى والوثنيين وسائر الملل والنحل ولم يفقد تميزه ، ولم يساوم على عقيدته ، ولم يلتق مع مخالفيها على أنصاف حلول ولا فى منتصف طريق .

وأيا كانت نتيجة الجدل الدائر حول جد وى هذه المساجلات فقد عقدت هذه المناظرة بالفعل ، وكانت لها أصداؤها الواسعة وها هى اليوم بين يديك عزيزى القارئ

بنصـها كمـا التـقطتـها أجـهزة التسـجيل بلا تدخل ولا تـحريـف ، اللهم إلا مـا نـثـبتـه على هوامشها من تعقيبات واستدراكات، أو ما نقدم لها به من تعريفات وتأملات ، وماوضعناه فى ثناياهـا من بعض العناوين الجـانبـيـة التى تبـرز الأفكار الأسـاسـيـة فى أطروحـات المناظرين ، أملين أن نسهم بذلك فى تنمية الوعى الإسلامى فى واقعنا المعاصر وأن ندلى بدلونا فى إزالة الغبش والتلبيسـات التى تراكـمت حـول أخطر قـضـيـة تتسـعـر حـولهـا الخصومات فى الساحة السياسية ... ألا وهى قضية تحكيم الشريعة الإسلامية !

ويقـيننـا الذى لا يتـزلزل أن الإسـلام عـقـيـدة وشـريعـة ، وأن تحكيم الشـريعـة هو المقتضى الأول للإقرار لله عز وجل بالوحدانية ، ولمحمد – صلى الله عليه وسلم – بالرسالة، وأن عـقد الإسـلام لا يثـبت لأحد من الناس إلا بقـبول التكليف من الله عـز وجل ، والتـزام الطاعة لشريعته جملة وعلى الغيب ، والله من وراء القصد وهو الهادى إلى سواء السبيل .

وهكذا تنقض عرى الإسلام !!

ما هذه الضجة المفتعلة ؟ ولماذا كل هذا التحفز والإستنفار ؟ أليس القوم يشهدون لله بالوحدانية ولمحمد - صلى الله عليه وسلم - بالرسالة ؟ وكل ما فى الأمر أن رأيا قد بدا لهم فى طبيعة الدولة التى يريدون والقانون الذى يطبقون ، لماذا نشكك فى إسلامهم وقد قرر السادة العلماء أنه لا سبيل إلى تكفير أحد ممن ينتسب إلى الإسلام إلا إذا شهد على نفسه بالكفر ، أذكر منهم من المعاصرين فضيلة الدكتور يوسف القرضاوى ، وفضيلة الشيخ محمد الغزالى على سبيل المثال ؟ لماذا لا ننظر إلى هذا الخلاف على أنه من جنس الاختلاف السياسى أو الفروعى داخل الإطار الإسلامى العام الذى وسع بسماحته حتى أهل الكتاب من غير المسلمين ؟

وإذا كنا نقبل بتشدد بعض دعاة الحركات الإسلامية فلماذا لا نقبل بالمقابل ببعض تجاوزات الاتجاهات العالمانية، ثم نحاول نحن من جانبنا أن نقدم النموذج المنشود للاعتدال والوسطية، على أن ننظر إلى الجميع على أنهم اتجاهات فكرية داخل الإطار الإسلامى العام ؟ ثم ما هذا التحسس المبالغ فيه من مصطلح العالمانية . أليست من النسبة إلى العلم والتقدم ؟ ألم يعل الإسلام من شأن العلم ويرفع أهله إلى مستوى وراثة النبوة ؟ أم أن العلم لا يكون علما إلا إذا كان فى الدراسات الشرعية من الفقه والأصول والتفسير والحديث ... ؟!

بهذه الأسئلة المتلاحقة ، وفى نبرة غاضبة وحدة غير معهودة أراد محدثى وهو صديق قديم أن ينحو بالحديث عن العالمانية والعالمانيين منحى أخر وقد رأى إجماع الحضور فى هذا اللقاء الذى ضم نخبة من المثقفين فى أعقاب هذه المناظرة على إدانة هذه النحلة الخبيثة التى ألقت بدعاتها خارج الحس الإسلامى والقومى والوطنى ، وجعلتهم حربا على الشريعة ومن دعا إليها ، بل لم يقف الإسلام فى خندق إلا وقفوا هم فى الخندق المقابل !!

وهنا بادرته قائلا : على رسلك ! فقد أثرت فى حديثك جملة أمور يجب الفصل بينهاليتسنى لنا مناقشة كل منها على حدة ، وبكل ما تقتضيه الموضوعية والدقة العلمية من نزاهة وحيدة .

لو يعطى الناس بدعوا هم!!

ذكرت أن القوم ينتسبون إلى الإسلام وهذا واقع لا سبيل إلى مجاحدته ، بل إن كثيرا منهم حريص على إعلان هذه النسبة فى المحافل العامة ليتترس وراء ها من الإتهام بالردة ، وليشوش بها على البسطاء من العامة وأشباه العامة !!

أما تلفظ أحدهم بشهادة التوحيد فإنها كلمة هو قائلها بلسانه ثم هو يدوسها بقدمه بعد ذلك فى كل كلمة يحرض بها على الكفر بالشريعة ويدعو فيها إلى فصل الدولة عن الدين !

ألم تر إلى الشهادة لله بالوحدانية ؟ إنها تعنى فيما تعنى تفرد الله جل وعلا بصفتى الخلق والأمر كما قال تعالى : { **ألا له الخلق والأمر تبارك الله رب العالمين** } . (الأعراف :٥٤) ولكن القوم بكفرهم بالشريعة ، وبمجاهرتهم بالدعوة إلى

فصلها عن الدولة، بل وعن الحياة قاطبة يكفرون بالله آمرا وهاديا وإن آمنوا به مبدعا وخالقا ... وهذا هدم للتوحيد ونقض له فى جانب من أخص خصائص الرب جل وعلا وأجمع صفاته .

إن تفرد الله جل وعلا بالحق فى الهداية والتشريع المطلق بحيث يكون لا حلال إلا ما أحله ، ولا حرام إلا ماحرمه ، ولا دين إلاما شرعه من أبجديات وأوليات العقيدة فى دين المسلمين ، فإذا جاء من يعلن الرفض المطلق لمبدأ سيادة الشريعة وحاكمية القرآن والسنة فى المجالات العامة، ويرد الأمر فى ذلك ابتداء إلى شريعة غير الإسلام ، وإلى متبوع غير محمد – صلى الله عليه وسلم – فهل ينفعه بعد ذلك تلفظه بالتوحيد وادعاؤه الانتساب إلى الإسلام ؟!

ألم تر إلى الشهادة لمحمد – صلى الله عليه وسلم – بالرسالة ؟ إنها تعنى أول ما تعنى تصديقه فيما أخبر به عن الله ، واتباعه فى كل ما جاء به من عند الله ، فمن رد على رسول الله – صلى الله عليه وسلم – أمره ونهيه، وكفر بما جاءبه من البينات والهدى فى باب المعاملات والشئون العامة، وأهدر حجية كل ما صح عنه فى ذلك من النصوص الصحيحة الصريحة ، وجعل من ذلك دعوة يدعو بها ، ورسالة يهب عمره لها ، ويوالى ويعادى على أساسها ، فهل يصح له بعد ذلك إيمان بالرسالة ؟! أو يبقى له بعد ذلك انتساب إلى الإسلام؟!! اجيبوا يا أولى الألباب !!

إننا بطبيعة الحال لسنا بصدد الحكم على معين من هؤلاء بردة أو بإسلام ، وإنما أردنا فقط أننا نصحح المنهج الذى يجب أن يتعامل به فى مثل هذه القضية حتى تعود الأمور إلى نصابها ولا تختلط الأوراق .

أما قولك إنه لا سبيل إلى تكفير أحد ممن ينتسب إلى الإسلام إلا إذا أقر على نفسه بالكفر ونسبة هذا المقولة إلى علماء الإسلام فذلك لعمر الحق أعجب من العجب وأغرب من الخيال! لأن هذه المقولة لا أعلم أحدا ممن انتسب إلى العلم سبق إلى القول بها أو أنها سطرت فى كتاب من كتب الإسلام !!

إن القاديانية فى باكستان مرتدون عن الإسلام بإجماع علماء المسلمين فى مشارق الأرض ومغاربها لكفرهم بعقيدة ختم النبوة وإيمانهم بنبوة مرزا غلام أحمد ، ومع هذا فهم لا يقرون على أنفسهم بالكفر ، بل يشنون الغارة على كل من يتهمهم بذلك من المسلمين ، وقد أصروا مؤخرا فى جنوب أفريقيا على ادعاء تمثيل الإسلام الصحيح ، ونازعهم فى ذلك بقية المسلمين حتى وصل الأمر إلى القضاء ، وقد أرسلت باكستان وفدا رسميا من علمائها للمرافعة فى هذه القضية ، وإثبات أن هؤلاء مرتدون عن الإسلام حتى لا يخدع بدعوتهم من أراد الدخول فى الإسلام هناك من غير المسلمين !

إن أدعياء النبوة على مدار التاريخ بدءا من مسيلمة الكذاب وانتهاء برشاد خليفة فى أمريكا الذى هلك مؤخرا على يد أحد الغيورين لم يقروا على أنفسهم بالكفر ، فكيف يجعل من الإقرار بالكفر شرطا فى إجراء الحكم بالردة على أحد ممن يدعون الإنتساب إلى الإسلام ؟! ونفس هذه المقولة تنطبق على سائر الفرق المرتدة كالدروز وغلاة الباطنية وغيرهم من النحل المارقة ، بل وتنطبق على كل من أنكر معلوما بالضرورة من الدين !!

لقد درسنا أبواب الردة فى كتب الفقه بالأزهر وليس فيها أنه لا يكفر إلا من أقر على نفسه بالكفر ، فقد أجمعت الأمة كلها سلفا وخلفا على أن الإسلام ينتقض بالشرك كما ينتقض بجملة من النواقض التى تذهب بأصله ولا يبقى معها منه حبة خردل ، ولم

يذكر أحد أن من شروط الحكم بالردة أن يقر المتلبس بشيء من هذه النواقض على نفسه بالكفر والردة .

إن **الدكتور يوسف القرضاوى** الذى تستشهد به - وهو من أشد الناس تحوطا فى قضية التكفير وتصديا للمسارعين فيه بغير بينة - لم يتردد فى أن العالمانى الذى يرفض مبدأ التحاكم إلى الشريعة مرتد عن الإسلام ، وأنه تسحب منه الجنسية الإسلامية وتجرى عليه أحكام المرتدين فقال فى كتابه الإسلام والعالمانية وجها لوجه:(**بل أن العالمانى الذى يرفض « مبدأ » تحكيم الشريعة من الأساس ، ليس له من الإسلام إلا اسمه ، وهو مرتد عن الإسلام بيقين ، يجب أن يستتاب، وتزاح عنه الشبهة ، وتقام عليه الحجة ، وإلا حكم القضاء عليه بالردة ، وجرد من انتمائه إلى الإسلام ، أو سحبت منه « الجنسية الإسلامية » وفرق بينه وبين زوجه وولده ، وجرت عليه أحكام المرتدين المارقين ، فى الحياة وبعد الوفاة**).(١)

أما **فضيلة الشيخ الغزالى** فقد ذكر فى ندوة تلفزيونية رآها الكافة : **أن كل من يدعو إلى العالمانية فهو مرتد عن الإسلام !!**

أما تهميشك لهذا الخلاف وتصويره على أنه مجرد رأى بدأ للقوم فى طبيعة الدولة التى يريدون ، والقانون الذى يطيقون فهو ذهول عن حقيقة الصراع الدائر بين الفريقين .

١- الإسلام والعلمانية وجها لوجه . د/ يوسف القرضاوى : ٧٣-٧٤

إن الدولة التي يريدون هي الدولة اللادينية التي تكفر بحاكمية الشريعة ، وتفصل الدين عن الحياة ، وتتحاكم في كل شئونها العامة إلى كتاب غير القرآن وإلى متبوع غير رسول الله – صلى الله عليه وسلم –.

وإن القانون الذي يطبقون هو القانون الوضعي الصادر عن الأهواء البشرية التي تدعي الحق في التشريع المطلق بغير سلطان من الله ، والذي يدعي هؤلاء أنه أقوم بمصالح البشر من شريعة الله !! .

أما توصيفك لهذا الخلاف على أنه خلاف فرعي يمكن أن يستوعب داخل الإطار العام للإسلام فذلك لعمر الحق جهل بالإسلام ، أو غياب عن الواقع ، أو مزيج من كلتا السوأتين !! فقد أجمعت الأمة على أن أصل الإيمان تصديق الخبر والانقياد للشرع ، وأن من لم يحصل في قلبه التصديق والانقياد فهو كافر بلا نزاع .

ولو كان الإيمان مجرد التصديق الخبري لترتب على ذلك القول بعدم تكفير اليهود والنصارى لأنهم يعرفون محمدا كما يعرفون أبناءهم !! وعدم تكفير أبي طالب الذي صرح بأن دين محمد من خير أديان البرية دينا ، واعتذر عن عدم اتباعه بالملامة ومخافة المسبة!! وعدم تكفير أهل مكة لأنهم لا يكذبون كما قال تعالى : { **فإنهم لا يكذبونك ولكن الظالمين بآيات الله يجحدون** } . (الأنعام :٣٣)!! وعدم تكفير هرقل وقد أعلن تعظيم النبي– صلى الله عليه وسلم – وتصديقه بما جاء به واعتذر عن عدم اتباعه بخشية ضياع ملكه !! وفساد هذه النتائج يقطع بفساد القول بأن الإيمان مجرد التصديق الخبري بالتوحيد والرسالة دونما اتباع ولا انقياد .فلا يقبل أحدهما دون الآخر بل لابد منهما معاً .

أما واقع هؤلاء العالمانين فإن خصومتهم مع الشريعة كلها جملة وعلى الغيب ، فهم يرفضون مبدأ التحاكم إلى الشريعة وأن يكون القرآن والسنة هما الحكم فى الأمور العامة ، ويعلنون ذلك دون مواربة أو استتار .

يقول أحد غلاتهم وهو ممن شاركوا فى هذه المناظرة التى جرت مؤخرا فى معرض الكتاب: **ببساطة أنا ضد تطبيق الشريعة فورا أو حتى خطوة خطوة** ، ويقول فى محاورة أخرى أجريت معه : **لهذا كله أرفض تطبيق الشريعة، وصوتى عال جدا فى هذا الصدد** .(١)

إنهم لا ينازعون فى دلالة نص من النصوص أو جزئية من الجزئيات ، ولو كان الأمركذلك لهان الخطب فلا تزال الأمة سلفا وخلفا تتجاذب القول فى هذا الإطار، ويرد بعضها على بعض مع إيمان الكافة بأن الحجة القاطعة والحكم الأعلى هو الشرع لا غير ، وأن غاية هذا التنازع هو بذل الجهد فى التعرف على حكم الله فيما يعرض من الوقائع فإذا وضحت الحجة عنت لها الوجوه وخضعت لها الرقاب !!

إن هؤلاء العالمانيين يعلنون أنهم فى خندق وأن حملة الشريعة ودعاة تطبيقها فى خندق آخر ، ويرون أن الصراع على الساحة السياسية قد تبلور فى هذين الخندقين ، وأن الصراع بينهما حتمى ، والتناقض بينهما جذرى ، وأنه لا سبيل إلى اللقاء بينهما بحال من الأحوال .

١- راجع كتاب حوارات حول الشريعة لأحمد جودة : ١٤ ، وراجع كلمة المحرر بجريدة النور الصادرة فى ١٩٩٠/١٢/٢٠م

ففى مقدمة كتاب [**الطائفية إلى أين**] للدكتور فرج فوده وآخرين نقرأ هذا التوصيف الذى أرجو أن تتأمله بدقة : (وإذا تأملنا الإتجاهات الفكرية فى هذا المجال ، والسائدة فى المناخ السياسى فى مصر فى الوقت الحاضر .. لوجدناها تنقسم بصفة رئيسية إلى اتجاهين أساسيين:

اتجاه يعترف بالقوانين الوضعية وبالأسلوب الديموقراطى لصياغتها أو تعديلها أو إلغائها وفقا للصالح العام الذى يهم كافة المواطنين وبلا تمييز بينهم بسبب الدين أو الجنس أو اللون ..

واتجاه سلفى لا يعترف بالتشريعات الوضعية ما لم تتفق نصوصها وأحكامها مع نصوص وأحكام المذاهب الدينية التى يعتنقها كل فصيل من فصائل هذا الإتجاه .

ويمعنى آخر .. هناك اتجاه علمانى يفصل بين الدين والدولة باعتبار أن الدين لله والوطن للجميع .. بكافة أديانهم ومذاهبهم ..

واتجاه سلفى طائفى غيبى لا يؤمن ولا يعترف إلا بأحكام شريعته أو مذهبه . (١)

لقد عرفت الأمة فى تاريخها الطويل صراعا بين مختلف الفرق ، وقد وصل بعضه إلى حد التهارج وإراقة الدماء ،إلا أنه تميز بكونه صراعا داخليا لم يخرق أحد من أطرافه

١- الطائفية إلى أين : ٥

الإطار العام للإسلام ، ولم ينازع أحد أطرافه فى مبدأ التحاكم إلى الشريعة والإقرار لها أما صراع العالمانية اليوم مع الإسلام فهو صراع خارجى خرق فيه العالمانيون هذا الإطار ، فأعلنوا ابتداء رفضهم للشريعة جملة وعلى الغيب ، وكفروا ابتداء بحجية الوحى الأعلى فى كل ما يتعلق بالمعاملات والمصالح العامة ونقلوا مصدرية التشريع من الكتاب والسنة إلى الإرادة البشرية بل قل الأهواء البشرية المطلقة ... فكيف يتسنى القول بأنه خلاف فرعى يمكن استيعابه داخل الإطار العام للإسلام ؟

أما مقابلتك بين تشددات بعض الدعاة فى الحركة الإسلامية وما سميته بتجاوزات الإتجاهات العالمانية فهى مقابلة منكرة !! لأن العقل والنقل لا يسويان بحال من الأحوال بين رجل غلا فى تمسكه بالشريعة وبين آخر غلا فى كفره بها ، والعداوة لأهلها ، والمظاهرة على حربها ، وإن كان الغلو مرفوضا على كل حال !

إن المقابلة بين الأخذ بالعزائم أو حتى التنطع والغلو فى الدين وبين التمرد على حاكمية الشريعة وحجية القرآن والسنة مقابلة ظالمة : فالموقف الأول لا يزال يدور فى فلك العبودية ، لم يخلع أصحابه الربقة ولم ينحازوا إلى معسكر الكافرين ، أما الموقف الثانى فقد كفر ابتداء بقاعدة العبودية ، وخلع أصحابه ربقة التكليف بالكلية ، وانحازوا إلى معسكر الخصوم .

العالمانية ثورة ضد الإسلام!

أما حديثك عن العالمانية وأنها من النسبة إلى العلم والتقدم فإنه يذكر بما نسب إلى أمير المؤمنين عمر بن الخطاب أنه قال : « **تنقض عرى الإسلام عروة عروة إذا نشأ فى الإسلام من لم يعرف الجاهلية** » .

إن العالمانية كمصطلح لا علاقة لها بالعلم فالعلم فى الأنجليزية والفرنسية معناه (Science) والمذهب العلمى يطلق عليه كلمة (Scientisr) والنسبة إلى العلم هى (Scientific) أو (Scientifique) فى الفرنسية وإنما هى الفصل بين الدين والحياة أو اللادينية . (١)

ودونك على هذا شهادة المتخصصين من المسلمين ومن غير المسلمين

أما من غير المسلمين - وقد حرصت على أن أبدأ بشهادتهم لأن هذا المصطلح مترجم من أدبياتهم ومنقول عن ثقافاتهم - فقد أجمعت كلمتهم على أن العالمانية تقابل الدينية أى ما لا صلة له بالدين أو ما كانت علاقته بالدين علاقة تضاد ، ومؤداها الفصل بين الدين والحياة .

★ فقد جاء فى دائرة المعارف البريطانية كلمة (SeculariSm) : هى حركة اجتماعية تهدف إلى صرف الناس وتوجيههم من الاهتمام بالآخرة إلى الإهتمام بهذه الدنيا وحدها ، ذلك أنه كان لدى الناس فى العصور الوسطى رغبة شديدة فى العزوف عن الدنيا والتأمل فى الله واليوم الآخر ، وفى مقاومة هذه الرغبة طفقت هذه الحركة المسماة (Secularism) أى اللادينية تعرض نفسها من خلال تنمية النزعة الإنسانية ، حيث بدأ الناس فى عصر النهضة يظهرون تعلقهم الشديد بالإنجازات الثقافية والبشرية وبإمكانية تحقيق مطامحهم فى هذه الدنيا القريبة .

وظلت هذه الحركة المسماة (Secularism) تتطور باستمرار خلال التاريخ الحديث كله ، باعتبارها حركة مضادة للدين ومضادة للمسيحية

★ ويقول قاموس (العالم الجديد) لوبستر ، شرحا للكلمة نفسها :

١ - الروح الدنيوية ، أو الاتجاهات الدنيوية ، ونحو ذلك وعلى الخصوص : نظام من المبادئ والتطبيقات (Practices) يرفض أى شكل من أشكال الإيمان والعبادة .

٢ - الاعتقاد بأن الدين والشؤون الكنسية لا دخل لها فى شؤون الدولة وخاصة التربية العامة .

★ ويقول معجم أكسفورد شرحا لكلمة (Secular) .

١ - دنيوى ، أو مادى ، ليس دينيا ولا روحيا : مثل التربية اللادينية فى الفن أو الموسيقى اللادينية ، السلطة اللادينية ، الحكومة المناقضة للكنيسة .

٢ - الرأى الذى يقول إنه لا ينبغى أن يكون الدين أساسا للأخلاق والتربية .

★ يقول (المعجم الدولى الثالث الجديد) كلمة : (Secularism)

اتجاه فى الحياة أو فى شأن خاص يقوم على مبدأ أن الدين أو الاعتبارات الدينية يجب أن لا تتدخل فى الحكومة ، أو استبعاد هذه الاعتبارات استبعادا مقصودا ، فهى تعنى مثلا السياسة اللادينية البحتة فى الحكومة .

وهى نظام اجتماعى فى الأخلاق مؤسس على فكرة وجوب قيام القيم السلوكية والخلقية على اعتبارات الحياة المعاصرة والتضامن الاجتماعى دون النظر إلى الدين .

★ ويقول المستشرق (أربرى) فى كتابه (الدين فى الشرق الأوسط) عن الكلمة نفسها :

إن المادية العلمية والإنسانية والمذهب الطبيعي والوضعية كلها أشكال للادينية ، واللادينية صفة مميزة لأوروبا وأميركا ، ومع أن مظاهرها موجودة في الشرق الأوسط فإنها لم تتخذ أي صيغة فلسفية أو أدبية محددة ، والنموذج الرئيسي لها هو فصل الدين عن الدولة في الجمهورية التركية .(١)

أما المسلمون فحسبك هذا القرار الصادر من مجمع اللغة العربية في بيان حقيقة هذه الكلمة وقد نص فيه علي أن : **العالمانية مصدر صناعي من العالم ، أي الإنتماء إلى العالم أو الأرض دون الإنتماء إلى الدين أو العلم ، والمقصود بها في لغتها الأصلية : فصل الدين عن الدولة ، و إبعاد الكنيسة عن السلطة** ، ولقد نشرت جريدة الأهرام المصرية بتاريخ ١٩٦٨/٨/٢٨ نص قرار المجمع اللغوي بشأن هذه الكلمة جاء فيه :

تردد في العصر الحديث استعمال كلمة (علماني) على أقلام بعض الكتاب والمفكرين بفتح العين غالبا وبكسرها في النادر (فمن فتح العين أراد النسب إلى العلم بمعنى العالم) (و من كسر العين أراد النسب إلى العلم) وقد انتهت اللجنة إلى أن ضبط الكلمة هو بفتح العين لأنها ترجمة للكلمتي LAIQUE , SECULLIERR وهما تدلان على الإنتماء إلى العالم ، أو إلى الأرض ، دون الإنتماء إلى الدين ، أو العلم ، و جاء ت ترجمته على الأصل (عالماني) نسبة إلى العالم بزيادة الألف والنون ، كما استخدم كلمة (علماني) أيضا بفتح العين ، ثم جاء بالمصدر الصناعي منها فقال :

١- راجع العالمانية لسفر الحوالي : ٢٢-٢٣

(عالمانية ، والمعنى المراد – فى معظم بلاد أوربا الغربية وخاصة فرنسا – هو فصل الدين عن الدولة ، وإبعاد الكنيسة عن السلطة ، ومن ثم يرى المجمع أن الصواب هو العالمانية ، ولا يرى وجها لما شاع من قولهم (العلمانية) نسبة إلى (العلم) بمعنى العالم ولا علاقة للمصطلح بمفهوم (العلم) بكسر العين إطلاقا .

★ وحسبك أيضا ما قاله فضيلة شيخ الأزهر فى هذا المقام وقد سئل عن حقيقة العالمانية فأجاب :-

العالمانية لاتنتسب إلى العلم ؛ لأن الإسلام أولا مع العلم ويدعو إليه ، والمسلمون – وليس ذلك تشبثا بالماضى – هم الذين نشروا العلم والعلوم ، العلم بمعناه العام لا المقصور على علوم اللغة والشريعة ، وعلمهم هو الذى أقيمت عليه هذه الحضارة المادية المعاصرة ..

العالماينة هى مفهوم يدعو إلى التخلص من الدين وعزله عن حركة المجتمع ، وهذا لا شك مذهب وفكر خاطئ وهو فكر مادى لا يفترق عن الحضارة الغربية فى شىء ، وما فى الحضارة الغربية من فصل بين الدين وبين نظام الحياة هذا أمر كانت له ظروفه الماضية حين تسلط رجال الدين فى أوروبا على الحكم والحكام ، وكانت نتيجة تسلطهم هذه (المآسى) الاجتماعية والسياسية التى نعرفها جميعا ،أما حركة المسلمين منذ تاريخ الإسلام فلم يحدث فيها شىء من هذه المآسى . (١)

فهل أدركت الآن بشاعة المغالطة وجسامة التزييف الذى يمارس باسم العلم

١– مجلة آخر ساعة : الصادرة بتاريخ ٤/يوليه /١٩٩٠م

والتقدم والاستنارة ؟! وهل أدركت مغزى مقالة الفاروق : « **تنقض عرى الإسلام عروة عروة إذا نشأ فى الإسلام من لم يعرف الجاهلية** » ؟!

أما تعريضك بأن العلم لايكون علما إلا إذا كان فى الدراسات الشرعية فقد علم كل من له صلة بعلوم الشريعة أن العلم قسمان : فرض عين ، فرض على الكفاية . ففرض العين هو مالا يسع المسلم جهله مما أوجبه الله على أعيان المسلمين .

أما فروض الكفايات فهى ما أوجب الله القيام بها على مجموع المسلمين دون آحادهم فإذا قام بها بعضهم سقط الإثم عن بقيتهم وإلا أثم الجميع ، ويدخل فيها كل ما تمس حاجة الأمة إليه فى معاشها أو فى مواجهة أعدائها من أمور الزراعات والصناعات والتجارات ونحوه ، **أذكر فى هذا المقام مقالة شيخ الإسلام ابن تيمية** : (قال غير واحد من الفقهاء من أصحاب الشافعى وأحمد بن حنبل وغيرهم : كأبى حامد الغزالى ، وأبى الفرج بن الجوزى وغيرهم : إن هذه الصناعات فرض على الكفاية ، فإنه لا تتم مصلحة الناس إلا بها) . (١)

وأخيراً لعل فى هذا الحوار أيها الصديق ترتيبا للأوراق ، وإزالة للغبش ، وتوطئة لمزيد من الوعى بحقيقة المعركة التى يخوضها المسلم فى هذا العصر !

١- مجموعة فتاوى ابن تيمية : ٢٨-٧٩

المناورة !!

[مصر بين الدولة الدينية والدولة المدنية] هو العنوان الذى تم اختياره لهذه المناظرة ، وهو اختيار له خبيئ ، لأنه يوحى ابتداء بتحرير محل النزاع فى هذه المساجلة، ويحدد ابتداء موقع كل طرف من أطرافها .

فالقارئ أو المشاهد سيدرك للوهلة الأولى أن هناك إسلاميين فى خندق الدولة الدينية ، وهناك عالمانيين فى خندق الدولة المدنية ، وهو ينتظر بعد ذلك نتيجة هذه المساجلة، وما ستسفر عنه من تغلب أحد الجانبين .

ولقارئ هذه السطور أن يتساءل : وما وجه المناورة فى ذلك ؟ ولماذا صدرت الحديث عن هذا الاختيار بقولك إنه اختيار له خبيئ ؟ و الجواب على ذلك يدركه القارئ إذا علم أن هذه المناظرة وعلى هذا النحو وبهذا الاختيار دارت حول مسلمات من الفريقين ، ولم تلمس محل النزاع الحقيقى فى هذه القضية . كما أنها تتيح لمن أراد التلاعب وتعمية الحقائق أن يصول ويجول كما يشاء .

فالدولة الدينية التى يرفضها التيار العالمانى هى الدولة التى تقوم على نظرية الحق الإلهى أى التى يستمد الحاكم أو الملك فيها سلطته من الله (راجع كلمة الدكتور / محمد خلف الله فى هذه المناظرة) .

والدولة الدينية على هذا النحو أى التى تؤله الملوك وتضفى عليهم العصمة والقداسة تعد فى المنظور الإسلامى نوعا من الوثنية السياسية ، وهى مرفوضة بإجماع المسلمين

فالحاكم فى المنهج الإسلامى لا عصمة له ولا قداسة ، وإنما هو بشر من البشر يخطئ ويصيب ، والأمة عون له إن أصاب ، وعيار عليه إن هو أخطأ : فإما أن تعدل به من الخطأ إلى الصواب أو تعدل عنه إلى غيره ، وحسبنا مقالة أبى بكر غداة توليه للخلافة : (**أيها الناس إنى وليت عليكم ولست بخيركم : إن أحسنت فأعينونى وإن أسأت فقومونى**) وهو من باب أولى لا يملك حق التشريع المطلق لأن هذا الحق من أخص خصائص الرب جلا وعلا وأجمع صفاته : [**ألا له الخلق والأمر تبارك الله رب العالمين**]. (الأعراف:٥٤) .

بل إن هذه الدولة لا وجود لها البته فى تاريخ الإسلام لأن الإسلام هو الدين الذى رفع يد البشر ابتداء عن التشريع المطلق ، وصدع فى الناس منذ اليوم الأول بقوله تعالى: (**إن الحكم إلا لله أمر ألا تعبدوا إلا إياه ذلك الدين القيم**) . (يوسف : ٤٠) وفرق بكل حزم وحسم بين حق الله فى التشريع وحق الأمة فى التنفيذ .

فالحاكم فى الإسلام بل والأمة مجتمعة لا تملك وضع شريعة مبتدأة ، وإنما هو التخريج على الأصول والقواعد الشرعية ، فالحلال ما أحله الله والحرام ما حرمه الله والدين ما شرعه الله والحجة القاطعة والحكم الأعلى هو الوحى المعصوم لا غير .

قد يكون هذا الخلل قد عرف فى ظل الديانات المحرفة كاليهودية والنصرانية فهؤلاء هم الذين اتخذوا أحبارهم ورهبانهم أربابا من دون الله ، والذين كانوا يكتبون الكتاب بأيديهم ويقولون هذا من عند الله ، والذين ورثوا فى دياناتهم ما نسبوه إلى المسيح بأن ما يحلونه فى الأرض فهو محلول فى السماوات ، وما يربطونه فى الأرض فهو مربوط فى السماوات

ولقد سمع عدى بن حاتم – وكان نصرانيا – قول الله تبارك وتعالى : { **اتخذوا أحبارهم ورهبانهم أربابا من دون الله والمسيح بن مريم** } . (التوبة:٣١) فتعجب وتساءل . فقال له النبى صلى الله عليه وسلم –: « **ألم يكونوا يحلون لكم الحرام ويحرمون عليكم الحلال فتتبعوهم فتلك عبادتكم لهم** » .

فإذا كان هذا هو هدى الإسلام فى هذا المجال فكيف يتأتى القول بأنه يؤله حاكما من الحكام أو ملكا من الملوك ، ويضفى على أعماله العصمة والقداسة ، ويجعله فوق النقد وفوق المساءلة ؟! تالله إنها لإحدى الكبر!

وإذا كان ذلك كذلك فقد حسم هذا النزاع فى أمر الدولة الدينية كما يصورها الاتجاه العالمانى وتبين اتفاق الفريقين مسلمين وعالمانيين على رفض الدولة الدينية (الثيوقراطية) بهذا المفهوم !

أما الدولة المدنية التى ينشدها الإتجاه العالمانى فهى التى تقوم على نظرية سيادة الأمة ، أى أن الشعوب أو الأمم هى مصدر السلطات (راجع أيضا كلمة الدكتور/ خلف الله فى هذه المناظرة) .

وهذا القول فيه تفصيل : لأنه يتضمن الخلط بين أمرين : أحدهما مقبول بلا نزاع، والآخر يلتحق بالوثنية السياسية ويعد كفرا بالإجماع، وهما السلطة والسيادة .

- **ويقصد بالسلطة** : حق الأمة فى توليه حكامها وفى الرقابة عليهم وفى عزلهم عند الاقتضاء .
- **ويقصد بالسيادة** المرجعية العليا فى باب التشريع ، أى الحق المطلق فى توجيه الخطاب الملزم إلى كافة المواطنين أمرا ونهيا وإباحة .

أما الجانب الأول : وهوالسلطة فلا خلاف على أنَّ الأمة هى مصدر هذه السلطة ، فهى وحدها - فى إطار سيادة الشريعة - صاحبة الحق فى تولية الحكام وفى مباشرة الرقابة عليهم وفى عزلهم عند الاقتضاء ، وإنما قلنا فى إطار سيادة الشريعة لآن الشرع وحده هو الحجة القاطعة والحكم الأعلى ، والمجتمع كله حكاما ومحكومين متعبد بالطاعة له ، فالأمة مثلا لا تملك أن تعقد رئاسة الدولة لامرأة ولا لمرتد مثلا فإن فعلت ذلك جدلا فعقدها باطل وهكذا .

والأدلة على ذلك من المأثور والمعقول ومقالات أهل العلم أشهر من أن تذكر ، وهى مبثوثة فى مواضعها فى كتب السياسة الشرعية .

أما الجانب الثانى وهوالسيادة : فهى المرجعية العليا أو الحق فى التشريع المطلق فذلك الذى تفرد به الله فى الشريعة الإسلامية ، وتفردت به الأمة فى الديموقراطية العالمانية ، وذلك هو موطن النزاع الحقيقى بين العالمانية والإسلام .

فالحكم فى دين المسلمين لله وحده ، إذ لا خلاف بين الأمة ولا بين الأئمة على أن الحاكم فى الشريعة الإسلامية بمعنى صاحب الحق فى التشريع المطلق هو الله عزوجل قال تعالى: { **إن الحكم إلا لله يقص الحق وهو خير الفاصلين** } . (الأنعام : ٥٧) وقال تعالى : { **إن الحكم إلا لله أمر ألا تعبدوا إلا إياه ذلك الدين القيم** } . (يوسف: ٤٠)

ولهذا عرف الأصوليون الحكم بقولهم : **خطاب الله المتعلق بأفعال المكلفين على سبيل الاقتضاء أوالتخيير أو الوضع .**

وهو بهذا المعنى ينتظم الأحكام الشرعية الخمسة : الأيجاب والندب والتحريم والكراهة والإباحة .

وإنما قيدنا التشريع بكلمة المطلق ، لضرورة التفرقة بين التشريع ابتداء فذلك إلى الله وحده وبين التشريع بمعنى الإجتهاد أو بمعنى التخريج على الأصول والقواعد الشرعية واستنباط الأحكام العملية من الأدلة التفصيلية فذلك الذى جعلته الشريعة إلى الأمة ممثلة فى أهل العلم وأهل التخصص .

أما الحكم فى الديموقراطية العالمانية فهو للأمة - فهى السلطة العليا الآمرة التى لا تتقيد بقانون لأن إرادتها هى القانون ، والتى لم تستمد سلطانها من غيرها لأنها لا تعرف فيما تنظمه من علاقات سلطة أخرى تساويها أو تساميها ، **وهذه السلطة بهذا الإطلاق هى معقد التفرقة بين المنهجين .**

ولقائل أن يقول : ولكن السؤال لا يزال قائما : أين المناورة فى هذا كله ؟

والجواب على ذلك أن العالمانيين يدينون بأن الجمهور يتأثر بالانطباع وليس بالاقتناع وقد أشار إلى ذلك الدكتور فرج فوده في كتابه (حوار حول العالمانية) صفحة(٣٩) ويرون أن هذه الجموع الحاشدة لا قدرة لها على المتابعة الموضوعية الدقيقة لمجريات المناظرة لتحكم لصالح هذا الفريق أو ذاك ، وإنما تتبنى مواقفها على الانطباع والمحصلة النهائية التى تسفر عنها هذه المناظرة ، ولهذا كان هذا الاختيار !

فقد وزعوا المواقع ابتداء بهذا العنوان : فحشدوا أنفسهم فى خندق الدولة المدنية، وحشدوا دعاة الإسلام فى خندق الدولة الدينية .

وهم يعلمون سلفا أن الدولة الدينية بالمفهوم الغربى لها أى التى تؤله الملوك والحكام لا يقبل بها أحد من المسلمين .

ويعلمون سلفا كذلك أن جانب السلطة فى الدولة المدنية أى حق الأمة فى السلطة العامة توليه ورقابة وعزلا ، لم ينازع فى قبوله أحد من المسلمين ، وإنما ينحصر النزاع فى السيادة أو المرجعية .

فإذا أسفرت المناظرة عن رفض الإسلاميين للدولة الدينية وقبولهم للدولة المدنية فى بعض جوانبها تكون انطباع لدى الحضور بهزيمة الإسلاميين وتسليمهم بمقالات العالمانيين ، أو على الأقل تحجيم الخلاف بينهم وبين العالمانيين وتصويره على أن مرده إلى اللبس وعدم وضوح مقولات كل من الفريقين للآخر ، وليس صراعا حضاريا أو تناقضا جذريا كما يزعمون ، وهو كسب للعالمانية لا يستهان به لا سيما فى مثل هذه المحافل العامة .

فإذا لم تكن هذه المصطلحات فى ذاتها هى محل النزاع بين الفريقين، وأن إيرادها على هذا النحو لم يكن إلا من قبيل الخداع والمناورة ، فما هو محل النزاع إذن ؟! وفيم يختلفون ؟ وعم يتساءلون؟!

تحرير محل النزاع

إن الذى يتدبر وقائع هده المناظرة ليدرك أن محل النزاع الحقيقى بين الفريقين قد تحرر فى قضية أساسية ما كان ينبغى أن يتجاوزها الحوار منذ بدء المناظرة حتى ختامها وهى قضية تحكيم الشريعة الإسلامية .

فالعالمانيون يكفرون بالشريعة ، ويرون أن الدين لا يعدو أن يكون علامات مضيئة على الطريق ، فهو جملة من الإرشادات الإيمانية ، والوصايا الأخلاقية ، ولا علاقة له بما وراء ذلك من بقية جوانب الحياة ، فمملكته فى الضمير ، وخطابه إلى الأرواح ، وشعاره كما فى النصرانية: دع مالقيصر لقيصر وما لله لله !! أو أنه جاء بأحكام عامة جدا غامضة جدا : استنبط منها الفقهاء القدامى فقها وضعيا بحتا فحلوا به مشكلات عصورهم ، وعلينا نحن فى واقعنا المعاصر أن نستنبط أحكاما أخرى أساسها المصلحة ، ومصدرها الإرادة البشرية ، وغايتها رفاهية الإنسان ، ونحن فى هذا كله لم نخرج عن صحيح الدين كما يقتضيه الفهم المستنير لطبيعته والقراءة الواعية لتراثه !!! وعندما نخالف الفقهاء القدامى فإننا نخالف فقها وضعيا لا قداسة لأحكامه ولا عصمة لرجاله .

وإذا لم يوجد ما يسمى بالشريعة فلن يوجد بطبيعة الحال ما يسمى بالدولة الإسلامية لأن الفرقان بين الدولة الإسلامية وغيرها من الدول الأخرى هو تطبيق الشريعة!!

والإسلاميون - بل المسلمون - يؤمنون بالإسلام عقيدة وشريعة ، ويدينون أن تحكيم الشريعة هوالمظهر العملى للعبودية لله عزوجل ، ويعتقدون أن الحجة

القاطعة والحكم الأعلى هو الشرع لا غير ، وأن الإقرار بتفرد الله بالأمر والهداية كالإقرار بتفرده بالخلق والإبداع ، وأن المنازعة فى أيهما نقض للتوحيد وردة عن الإسلام وأن أصل الإيمان تصديق الخبر والانقياد للشرع ، وأن من لم يحصل فى قلبه التصديق والانقياد فهو كافر بالله العظيم ، وأن الدولة الإسلامية هى التى تقوم ابتداء على تحكيم الشريعة ، وأن رياسة الدولة في الإسلام نيابة عن النبوة فى حراسة الدين وسياسة الدنيا به .

وإذا كان للشريعة هذه المنزلة من الدين فلا بد للإسلام إذن من دولة تحكم شريعته، وتحرس نظامه ، وتحمل مواطنيها على مقتضى النظر الشرعى فى الأمور الدينية والدنيوية الراجعة إلى الأمور الدينية ، وتبلغ دعوته إلى الكافة .

وهكذا تحرر محل النزاع بين الفريقين فى قضية تحكيم الشريعة وانحاز أطرافه إلى فسطاطين :

- فسطاط المؤمنين بالشريعة ، الداعين إلى تحكيمها ، وإقامة المجتمع والدولة على أساسها .
- فسطاط المحاربين للشريعة ، الداعين إلى إقصائها عن المجتمع والدولة ، والتحاكم إلى المصلحة المجردة كما تتصورها الأهواء البشرية المطلقة .

هو إذن نزاع من لون جديد لا عهد للأمة به من قبل ، ولا نظير له فى صراعاتها السابقة، لقد عرفت الأمة من قبل - ولا تزال - خلافات فقهية كثيرة تمحورت إلى أربعة

مذاهب رئيسية عدا ما اندثر من المذاهب الأخرى ، كما عرفت خلافات عقائدية كثيرة تمحورت إلى قرابة ثلاث وسبعين فرقة هديت فيها الفرقة الناجية (أهل السنة والجماعة) إلى سواء السبيل ، وبقى من عداهم من أهل الوعيد .

إلا أن هذه المذاهب وتلك الفرق قد التقت فى الجملة على أصل الإيمان بالله ورسوله ، واتفقت على الإقرار المجمل بالتوحيد والرسالة ، فاعتقدوا جميعاً بتفرد الله وحده بالخلق والأمر ، ودانوا جميعا بأن الحجة القاطعة والحكم الأعلى هو الوحى المعصوم ، وكل ما نشأ بينهم بعد ذلك من الاختلافات فقد كان داخل هذا الإطار ، فالطاعة للتكليف واتباع النبى – صلى الله عليه وسلم– لم تكن موضع مماراة من أحد منهم ، ولهذا صح وصف هذه الفرق بأنها فرق إسلامية .

أما منازعة العالمانين اليوم فهى منازعة فى أصل الدين ، ومشاقة بينة لله ولرسوله وللمؤمنين ، إنهم يجادلون فى حجية الوحى الأعلى المعصوم ، وينازعون فى مبدأ الدخول فى دائرة التكليف ، ويكفرون بصلاحية الشريعة كل الشريعة للتطبيق ... **إنها ثورة على الإسلام ... وانقلاب ضد النبوة ... إنها حريق حول الكعبة !!**

حديث الإفك : دين بلا دولة !!

ومما يتصل بقضية تطبيق الشريعة ويكفر به العالمانيون كذلك قضية الدولة فى الإسلام ، ولا يخفى أن التلازم حتمى بين تطبيق الشريعة وبين إقامة الدولة فى الإسلام ، فمن آمن بالشريعة آمن بالإسلام دينا ودولة ، ومن كفر بالشريعة تسنى له الزعم بأن الإسلام دين بلا دولة وعقيدة بلا نظام !

ولهذا كان من الطبيعى أن تسبق هذه الحرب الضروس التى يشنها خصوم الإسلام على إقامة الدولة الإسلامية حرب مماثلة تعلن كذلك على تحكيم الشريعة ، بإنكار وجودها تارة ، وادعاء عدم صلاحيتها تارة أو إبطالها بما يسمى الإستنارة وإعادة القراءه تارة أخرى والنتيجة فى هذا كله واحده !!

ويكاد يجمع العالمانيون على أن الإسلام دين لا دولة ، وعقيدة لا شريعة ، ولا يملون من تكرار ذلك صباح مساء : تشيعه أدبياتهم ، وتبثه وسائل إعلامهم ، ويرونه أحد المرتكزات الأساسية فى عملية المواجهة مع خصومهم من دعاة الإسلام مراغمين بذلك ما انعقد عليها إجماع الأمة كلها فى مختلف الأعصار والأمصار من أن الإسلام دين ودولة كما أنه عقيدة وشريعة .

قد قالها الذين من قبلهم !!

ورغم أن الحديث فى هذه القضية معاد ومكرر ، وقد سبقهم إليه منذ ما يزيد على نصف قرن رجل كان ينتسب إلى زمرة العلماء ، ويتبوأ منصبا من مناصب القضاء الشرعى، إلا أنه قد زلت به القدم وأصدر كتابا فى هذا المعنى يرجح كثير من الباحثين أنه لا يعدو أن يكون نسخة مترجمة لمستشرق يهودى ، وأن هذا الكاتب لم يكن له حظ منه

إلا أن وضع عليه اسمه ليمتهد بذلك سبيل إلى قبول الكتاب فى أوساط المسلمين ! .

ولقد كان للأزهر وهيئة كبار العلماء يومئذ فى هذه القضية موقف تاريخى ، فقد حاكم هذا الكاتب وأصدر قراره بالإجماع بإخراجه من زمرة العلماء ، وذلك فى منتصف الساعة الأولى بعد الظهر فى الثانى عشر من أغسطس عام ١٩٢٥م .

ولكن الثابت من الحقائق التاريخية أن الشيخ على عبد الرازق قد رجع عن هذه المقولة ، وكتب فى صحيفة السياسية اليومية فى١/٩/١٩٢٥م ، يقول : **(إن الإسلام دين تشريع ، وإنه يجب على المسلمين إقامة شرائعه وحدوده ، وإن الله خاطبهم جميعا بذلك) .**

وكتب فى مجلة " رسالة الإسلام " عام ١٩٥١ تحت عنوان تعليق على مقال : الإجتهاد فى نظر الإسلام لحضرة صاحب السعادة على عبد الرازق باشا يقول : **(ما أرى إلا أن هناك خطأ فى التعبير جرى به لسانى فى المجلس الذى كنا نتجادل فيه ونستعرض حال المسلمين ، وما أدرى كيف تسربت كلمة روحانية الإسلام إلى كتابى يومئذ ، ولم أرد معناها ولم يكن يخطر لى ببال ؟!! بل لعله الشيطان ألقى فى حديثى بتلك الكلمة ! وللشيطان أحيانا كلمات يلقيها على ألسنة بعض الناس !!) .**

أقول رغم أن الحديث فى هذه القضية معاد ومكرر ، وقد أغلقت الأمة ملفه ، وقال أهل العلم فيه كلمتهم ، وتراجع عنه رواده وأعلامه مما اضطر العالمانيين فى فترة من الفترات إلى الالتفاف والمناورة بالإقرار المرحلى بأن الإسلام عقيدة وشريعة وأنه دين

ودولة، ثم الاعتذار عن تعطيل الشريعة بتهيئة الأجواء وتنقية المناخ وإعداد البرامج العملية ونحوه ، إلا أنهم قرروا مؤخرا التراجع عن هذه السياسة ، وإعلان المواجهة السافرة والافصاح عن هويتهم العالمانية بجلاء وتواصوا فيما بينهم بما سموه [الحل الهجومى الإيجابى] والتركيز على ضرب المرتكزات والثوابت الإسلامية ، وتكوين جبهة عالمانية لمواجهة الحركة الإسلامية ، وهكذا طفقوا يرددون نفس المقولات القديمة التى وردت فى مثل هذا الكتاب وما أعقبه من الكتب، ضاربين عرض الحائط بمئات الآيات القرآنية ، وآلاف الأحاديث النبوية ، وإجماع الأمة كلها سلفا وخلفا على حقيقة الترابط بين العقيدة والشريعة ، وحتمية التمازج بين الدين والدولة فى الإسلام .

إن هؤلاء عندما يزعمون أن الإسلام دين لا دولة فيه فإنهم يبلغون فى حربهم لدينهم الذى يزعمون الانتساب إليه مبلغ الخيانة العظمى !! لأنهم بذلك يراغمون مئات الآيات القرآنية المتعلقة بالأحكام والتى قدرها الغزالى وابن العربى بخمسمائة آية وذهب بعضهم إلى أنها لا تنحصر فى هذا بل تختلف ، باختلاف القرائح والأذهان وما يفتحه الله من وجوه الاستنباط حتى من الآيات الواردة فى القصص والأمثال . وهذه الآيات لا سبيل لإقامتها إلا من خلال دولة تقوم عليها ، وتحمل الكافة على مقتضاها قضاء وتنفيذا كما هو معلوم بالبداهة ، ولكن : ومن يرد الله فتنته فلن تملك له من الله شيئا !!

إن الذين يزعمون بأن الإسلام دين لا دولة ويدعون بفصله عن الحياة عامة وعن السياسة بصفة خاصة لا يخفى عليهم أن فى القرآن أحكاما كثيرة ليست من العبادات ولا من الأخلاق المجردة كأحكام البيع والربا والرهن والدين والإشهاد وأحكام الزواج والطلاق واللعان والظهار والحجر على الأيتام والوصايا والمواريث وأحكام القصاص والدية وقطع يد

السارق وجلد الزانى وقاذف المحصنات وجزاء السعى فى الأرض فسادا ... بل فى القرآن آيات حربية .... إلخ هذا يدلنا على أن من يدعو إلى فصل الدين عن السياسة إنما تصور دينا آخر وسماه الإسلام !!

ولا يخلو حال الداعين إلى هذه النحلة من أحد أمرين : -

- إما أن ينكروا كل هذا الحشد الهائل من الأحكام ، ويكذبوا بما جاء فيها من الآيات والأحاديث وحكم هؤلاء معلوم بالضرورة من الدين .

- وإما أن يقروا بوجود هذه الأحكام فى الكتاب والسنة ، وينكروا صلاحيتها للتطبيق وكفالتها بالمصالح فى هذا العصر ، وفى هذا المسلك من الزندقة والكفر ما فيه فإن عيب هذه التشريعات عيب للمشرع جل فى علاه ، وقد استحق إبليس لعنة الخلد ونار الأبد لأنه رد على الله حكما واحدا من أحكامه ، فكيف بمن يرد على الله كافة أحكامه متهما لها بعدم الصلاحية ، ويعد الدعوة إلى تطبيقها لونا من ألوان الردة الحضارية ؟!!

ومنهم من لا يجرؤ على الاستعلان بإنكار وجود هذه الأحكام، أو القول بعدم صلاحيتها فى كل زمان ومكان بل يقر بوجودها ويعترف بصلاحيتها خداعا للأمة وتلبيسا على الناس ، وهو يتأبى على تطبيقها ويرفض الإذعان لأحكامها بحجج واهيه وذرائع متهافته ، وهؤلاء إلى الزندقة والنفاق الأكبر أقرب إلى ما يدعونه من الإسلام والإيمان ! .

قبس من الأدلة على أن الإسلام دين ودولة .

إن حقيقة الإرتباط بين الدين والدولة فى الإسلام من البدهيات الأولى فى هذا الدين ، والذين ينازعون فيه اليوم محجوجون بإجماع من أشرقت عليه الشمس شارقة وغاربة من المسلمين ، وإلى هؤلاء نسوق فى عجالة هذه الأدلة :

اولا : الإجماع :

فقد أجمع الصحابة بعد موت رسول الله – صلى الله عليه وسلم – على وجوب إقامة الدولة وانعقاد الإمامة ، وبادروا إلى إقامتها ، حتى قدموا الاشتغال بذلك عن أهم الأمور لديهم ساعتئذ وهو تجهيزه ودفنه صلى الله عليه وسلم !! ومادار من خلاف فى سقيفة بنى ساعدة لم يكن حول وجوب الإمامة ، وإنما حول شخص القائم بها ، فدل ذلك كله على أن الصحابة وهم الصدر الأول كانوا عن بكرة أبيهم متفقين على أنه لابد من إمام، فذلك الإجماع على هذا الوجه دليل قاطع على وجوب الإمامة ، وقد نقل هذا الإجماع الجم الغفير من العلماء ، وفيما يلى طرف من أقوالهم :

يقول الماوردى رحمه الله : وعقدها لمن يقوم بها واجب بالإجماع وإن شذ عنهم الأصم .

ويقول القرطبى رحمه الله : ولا خلاف فى وجوب ذلك بين الأمة ولا بين الأئمة : إلا ماروى عن الأصم حيث كان عن الشريعة أصم .

ويقول النووى رحمه الله : وأجمعوا على أنه يجب على المسلمين نصب خليفة.

ويقول ابن حجر الهيثمى : إعلم أيضا أن الصحابة رضوان الله عليهم أجمعوا على أن نصب الإمام بعد انقراض زمن النبوة واجب ، بل جعلوه أهم الواجبات حيث اشتغلوا به عن دفن رسول الله – صلى الله عليه وسلم – .

ويقول إمام الحرمين الجويني : فنصب الإمامة عند الإمكان واجب ، وذهب عبدالرحمن بن كيسان إلى أنه لا يجب .. وهو مسبوق بإجماع من أشرقت عليه الشمس شارقة وغاربة ، واتفاق مذاهب العلماء قاطبة .

ويقول ابن خلدون : نصب الإمامة واجب ، وقد عرف وجوبه في الشرع بإجماع الصحابة والتابعين ، لأن أصحاب رسول الله – صلى الله عليه وسلم – عند وفاته بادروا إلى بيعة أبي بكر رضي الله عنه ، وتسليم النظر إليه في أمورهم وكذا في كل عصر من الأعصار ، واستقر ذلك إجماعا دالا على وجوب نصب الإمام (*).

ثانيا : إقامة الواجبات الدينية :

ذلك أن كثيرا من الواجبات الشرعية يتوقف وجودها على الدولة ، ومالا يتم الواجب إلا به فهو واجب .

* **فالحكم بما أنزل الله** فريضة محكمة وماضية إلى يوم القيامة ، فقد تواترت على فرضيته الأدلة القطعية من الكتاب والسنة وإجماع الأمة ، بل جعلت الالتزام به شرطا في ثبوت عقد الإيمان ، وقضت بالكفر والظلم والفسق على من لم يحكم بما أنزل الله .

قال تعالى : { وأن احكم بينهم بما أنزل الله ولا تتبع أهواءهم واحذرهم أن يفتنوك عن بعض ما أنزل الله إليك } . (المائدة :٤٩) .

(*) راجع في هذه النقول كتابنا : الوجيز في فقه الإمامة العظمى : ٢٥

وقال تعالى : {ثم جعلناك على شريعة من الأمر فاتبعها ولا تتبع أهواء الذين لا يعلمون }. (الشورى : ١٨) .

وقال تعالى : {فإن تنازعتم فى شىء فردوه إلى الله والرسول إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر} . (النساء : ٥٩) .

وقال تعالى :{فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا فى أنفسهم حرجا مما قضيت ويسلموا تسليما } . (النساء : ٦٥)

وقال تعالى : { ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون } . (المائدة:٤٤) { ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الظالمون } . (المائدة :٤٥) { ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الفاسقون} . (المائدة : ٤٧)

ولا يخفى أن الحكم بما أنزل الله لا يتم إلا من خلال الدولة التى تملك القيام على ذلك قضاء وتنفيذا .

* والجهاد فى سبيل الله دفعا أو طلبا فريضة محكمة ماضية إلى يوم القيامة، وقد سئل النبى – صلى الله عليه وسلم – عن عمل يعدل الجهاد فقال لا أجده ! ولا يخفى أن الجهاد المشروع هو الجهاد الذى يكون لإعلاء كلمة الله ، فقد سئل النبى – صلى الله عليه وسلم – عن الرجل يقاتل شجاعة والرجل يقاتل حمية والرجل يقاتل ليرى مكانه ، من فى سبيل الله فقال - صلى الله عليه وسلم - من قاتل لتكون كلمة الله هى العليا فهو فى سبيل الله .

ولا يخفى أن إقامة هذه الفريضة على هذا النحو لا يتأتى إلا من

خلال الدولة الإسلامية التى تجهز الجيوش وتسد الثغور وتقسم الغنائم .

* **والأمر بالمعروف والنهى عن المنكر** من آكد الفرائض فى الإسلام ، فهو القطب الأعظم فى الدين والواجب الذى ابتعث الله به النبيين أجمعين ، ولايخفى أن إقامة هذه الفريضة على وجهها لا يتأتى إلا من خلال الدولة التى تطهر بسلطانها دار الإسلام من رجس الموبقات والمنكرات دون أن يفضى ذلك إلى الفتن والتقابل وإراقة الدماء ، ولهذا قال تعالى : { **الذين إن مكناهم فى الأرض أقاموا الصلاة وآتوا الزكاة وأمروا بالمعروف ونهوا عن المنكر ولله عاقبة الأمور** }.(الحج :٤١) ولو ذهبنا نستعرض الفرائض الجماعية التى لا تتأتى إقامتها إلا من خلال الدولة الإسلامية لأعجزنا حصرها .

ولما كان ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب فقد دل ذلك على أن الإسلام دين ودولة لا محالة . ولما كان فصل الدولة عن الدين هدما لكل هذه الواجبات ، وتعطيلا لكل هذه الفرائض فقد صح أن هذا الفصل النكد ثورة على دين الأمة ، وخيانة عظمى لهذا الدين ، ولا يقدم عليه المسلمون إلا بعد أن يكونوا غير مسلمين !!

مختارات من أقوال العلماء والمفكرين فى فصل الدولة عن الدين

★ قطوف من حكم هيئة كبار العلماء بمصر فى كتاب الإسلام وأصول الحكم لعلى عبدالرازق.

(الدين الإسلامى ، بإجماع المسلمين ، ما جاء به النبى ، صلى الله عليه وسلم ، من عقائد وعبادات ومعاملات لإصلاح أمور الدنيا والأخرة .

وإن كتاب الله تعالى وسنة رسوله - صلى الله عليه وسلم - كلاهما مشتمل على أحكام كثيرة فى أمور الدنيا وأحكام كثيرة فى أمور الآخرة .

والشيخ على فى ص ٧٨ ، ٧٩ يزعم أن أمور الدنيا قد تركها الله ورسوله - صلى الله عليه وسلم - تتحكم فيها عواطف الناس وشهواتهم ، وفى ص ٨٥ زعم أن ما جاء به الإسلام إنما هو للمصلحة الأخروية لا غير ، وأما المصلحة المدنية أو المصلحة الدنيوية ، فذلك مما لا ينظر الشرع السماوى إليه ، ولا ينظر إليه الرسول .

وواضح من كلامه أن الشريعة الإسلامية عنده شريعة روحية محضة ، جاءت لتنظيم العلاقة بين الإنسان وربه فقط ، أما ما بين الإنسان من المعاملات الدنيوية وتدبير الشئوون العامة فلا شأن للشريعة به ، وليس من مقاصدها .

وهل فى استطاعة الشيخ على أن يشطر الدين الإسلامى شطرين ، ويلغى منه شطر الأحكام المتعلقة بأمور الدنيا ، ويضرب بآيات الكتاب العزيز وسنة رسوله - صلى الله عليه وسلم - عرض الحائط ؟) . (١)

١- الإسلام وأصول الحكم لعلى عبدالرازق دراسة ووثائق بقلم محمد عمارة :٧٥ -٧٦

وهل يجترئ الشيخ على أن يسلخ الأحكام المتعلقة بأمور الدنيا من الدين ، ويترك الناس لأهوائهم ، **ويقول** : (إن ذلك من الأعراض الدنيوية التى أنكر النبى– صلى الله عليه وسلم – أن يكون له فيها حكم وتدبير) ويدعى على النبى – صلى الله عليه وسلم – هذه الدعوى ؟ .

وهل يرى الشيخ على أن تدبير أمور الدنيا ، وسياسة الناس أهون عند الله من مشية يقول الله فى شأنها : (**ولا تمش فى الأرض مرحا**) وأهون عند الله من شيء من المال يقول الله فى شأنه : (**ولا تؤتوا السفهاء أموالكم**) ويقول أيضا : **ولا تجعل يدك مغلولة إلى عنقك ولا تبسطها كل البسط**) وأهون عند الله من صاع شعير أو رطل ملح يقول الله فى شأنهما :(**أوفوا الكيل ولا تكونوا من المخسرين ، وزنوا بالقسطاس المستقيم**) .

وماذا يعمل الشيخ فى مثل قوله تعالى :(**إنا أنزلنا إليك الكتاب بالحق لتحكم بين الناس بما أراك الله**) وقوله تعالى : (**وأن أحكم بينهم بما أنزل الله ولا تتبع أهواءهم**) وقوله تعالى : (**إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل**) .

وقوله تعالى : (**لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم**) وقوله تعالى فى شأن الزوجين : (**وإن خفتم شقاق بينهما فابعثوا حكما من أهله وحكما من أهلها إن يريدا إصلاحا يوفق الله بينهما**) .وقوله تعالى : (**يا أيها الذين آمنوا لا تدخلوا بيوتا غير بيوتكم حتى تستأنسوا وتسلموا على أهلها**).

وماذا يعمل الشيخ على فى مثل ما رواه البخارى ومسلم فى صحيحيهما : إن ابنة النضر ، أخت الربيع ، لطمت جارية فكسرت سنها ، فاختصموا إلى النبى – صلى الله عليه وسم – « **فأمر بالقصاص ، فقالت أم الربيع : يارسول الله : اتقتص من فلانة ؟ لا والله ! فقال : سبحان الله يا أم الربيع !! كتاب الله القصاص**» .

ومثل ما رواه البخارى فى صحيحه عن جابر بن عبدالله ، رضى الله عنهما أنه قال: **قضى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - بالشفعة فى كل ما لم يقسم فإذا وقعت الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة** . وما رواه أيضا عن أبى هريرة رضى الله عنه، أنه قال : **قضى النبى - صلى الله عليه وسلم - إذا تشاجروا فى الطريق بسبعة أذرع**، وما رواه مسلم فى صحيحه عن ابن عباس رضى الله عنهما **أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قضى بيمين وشاهد** .(١)

*** محمد الخضر حسين شيخ الجامع الأزهر :**

فصل الدين عن السياسة هدم لمعظم حقائق الدين ولا يقدم عليه المسلمون إلا بعد أن يكونوا غير مسلمين .(٢)

*** مصطفى صبرى شيخ الإسلام فى الدولة العثمانية :**

إن هذا الفصل مؤامرة بالدين للقضاء عليه ، ولقد كان فى كل بدعة أحدثها العصريون

١- المرجع السابق : ٧٧ ، ٧٨

٢- رسائل الإصلاح للشيخ محمد الخضر حسين .

المتفرنجون فى البلاد الإسلامية كيد للدين ومحاولة للخروج عليه ، لكن كيدهم فى فصله عن السياسة أدهى وأشد من كل كيد ، فهو ثورة حكومية على دين الشعب - فى حين أن العادة أن تكون الثورات من الشعب على الحكومة - وشق عصا الطاعة منها (أى من الحكومة) لأحكام الإسلام بل ارتداد عنه من الحكومة أولا ومن الأمة ثانيا ... وهو أقصر طريق إلى الكفر) . (١)

* خالد محمد خالد :

(*) فى [كتابه الدولة فى الإسلام] الذى كتبه تصحيحا لما كان قد ذهب إليه فى كتابه [من هنا نبدأ] يقول بعد أن سرد جملة من الآيات القرآنية التى تقرر فريضة الحكم بما أنزل الله وعقب على كل منها بما جاد به قلمه المعطاء : (إن هذه الآية التى سلفت ، يكشف القرآن بها عن أن للإسلام دورا غير هداية الناس ، هو دور الحكم والحاكم الذى يحمى ذمارهم ، وينظم حياتهم عن طريق دولته التى يجب أن تقوم وأن تبقى ما بقى فى الدنيا إسلام . ودستور هذه الدولة ماثل فى كتاب الله ، وسنة الرسول وإجماع الأمة ... ص ٣٧ ثم ينهى كتابه هذا بقوله : وعلينا أن نعمق إيماننا بأن الإسلام دين ودولة - حق وقوة - ثقافة وحضارة - عبادة وسياسة) . (٢)

١- راجع : موقف العقل والعلم والعالم من رب العالمين . ٢٨١/٤

*- للأستاذ خالد محمد خالد آراؤه الأخرى التى تفرد بها .. ولا يخفى أن النقل عن بعض الكتاب لا يعنى بالضرورة توثيق كل ما ينسب إليهم ، فكل الناس يؤخذ من قوله ويترك إلا رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ونحسب أن أول من يسعده هذا المنهج منهج القبول والرد ، ويتسع صدره للرأى المخالف هو الأستاذ خالد محمد خالد نفسه .

٢- الدولة فى الإسلام لخالد محمد خالد : ٣٧-١٠٤

* **د/ محمد البهى :**

فى كتابه الفكر الإسلامى الحديث وصلته بالإستعمار الغربى يقول : (وفى نداء القرآن للرسول بقوله : { **يا أيها النبى جاهد الكفار والمنافقين واغلظ عليهم ، ومأواهم جهنم وبئس المصير** } ما يشير إلى طلب الإعداد الدائم لمقاومة الضعف الداخلى والخطر الخارجى معا ، وتوجيه النداء على هذا النحو للرسول باعتباره راعيا ورئيسا للجماعة المؤمنة مما يؤيد أن الإسلام لم يكن وقفا على تبليغ رسالة ، بل كان رعاية أيضا لاستقرار هذه الرسالة وتمكينها ، سواء فى وقت الرسالة أو بعده .. **أى هو (دين) و (دولة) معا** (١) .

* **الشيخ بكر أبو زيد رئيس المجمع الفقهى بمكة المكرمة .**

يذكر من مراحل الدعوة إلى الله : التصدى لدعوى (فصل الدين عن الدولة) أو - (فصل الدين عن السياسة) بإبطالها والبيان للناس جهارا بأن السياسة عصب الدين ، ولا يمكن له القيام والانتشار وحفظ بيضته إلا بقوة تدين به ، وإن هذه الدعوة الآثمة (فصل الدين عن السياسة) فى حقيقتها (عزل للدين عن الحياة) ووأد للناس وهم أحياء ، وما حقيقة وصل الدين بالسياسة إلا الدعوة إلى الله ، وإقامة الحسبة ، والأمر بالمعروف والنهى عن المنكر ، والعمل على مد الإسلام وجزر الكفر والكافرين وقهر الفسقة عن المحارم والتهارش حماية لحرمات المسلمين وأوطانهم واستقرار أمنهم ، ليكونوا يدا على من سواهم عونا على من ناوأهم ، وبالجملة ليعيش المسلمون فى ظل حماية إسلامية لا فى ظل أعدائهم من المشركين والملحدين .

ولن يقوم هذا الدين ولن تتحقق غاياته فى الحكم والقضاء ومجالات الحياة كافة إلا

---

١ - الفكر الإسلامى الحديث وصلته بالإستعمار الغربى للدكتور محمد البهى : ٢٠٥

بمن يحمل راية التوحيد يصدع الكفر والكافرين ، ويقوم عوج الفسقة والمائلين عن الصراط المستقيم ، وهذا لا يتأدى إلا بسلطان (ذى شوكة) يدين بالإسلام وعالم بجهر بالبيان ، فإذا اجتمع اللسان والسنان من تحتهما جيل الجهاد فى (دائرة الإسلام) كانت الضمانة العظمى لنصرته ونشر الدعوة إليه ، وبناء حياة الأمة على هدى الكتاب والسنة .

وهذا التلاحم بين الدين والدولة هو حقيقة الوفاء بين الذين آمنوا بربهم - سبحانه وتعالى- للتجارة معه ببيع النفس والمال والولد فى سبيله (**يا أيها الذين آمنوا هل أدلكم على تجارة تنجيكم من عذاب أليم تؤمنون بالله ورسوله**) .(الآيات).(١)

* **فضيلة شيخ الأزهر : جاد الحق على جاد الحق .**

العالمانية لاتنتسب إلى العلم ، لأن الإسلام أولا مع العلم ويدعو إليه ، والمسلمون- وليس ذلك تشبثا بالماضى - هم الذين نشروا العلم والعلوم ، العلم بمعناه العام لا المقصور على علوم اللغة والشريعة ، وعلمهم هو الذى أقيمت عليه هذه الحضارات المادية والمعاصرة..

العالمانية هى مفهوم يدعو إلى التخلص من الدين وعزله عن حركة المجتمع ، وهذا لا شك مذهب وفكر خاطئ وهو فكر مادى لا يفترق عن الحضارة الغربية فى شىء ، وما فى الحضارة الغربية من فصل بين الدين وبين نظام الحياة هذا أمر كانت له ظروفه الماضية حين تسلط رجال الدين فى أوروبا على الحكم والحكام ، وكانت نتيجة تسلطهم هذه (المآسى) الاجتماعية والسياسية التى نعرفها جميعا ،أما حركة المسلمين منذ تاريخ الإسلام فلم يحدث فيها شىء من هذه المآسى . (٢)

١- راجع كتابه : حكم الإنتماء . ٧٢ -٧٣

٢- مجلة آخر ساعة الصادرة بتاريخ ٤يوليه ١٩٩٠م

الجذور التاريخية لفكرة فصل الدولة عن الدين

لقد نشأ هذا الفصل فى أوروبا فى أعقاب صراع طويل بين الكنيسة والسلطة الزمنية حيث انتهى بأطرافه إلى هذه المثنوية التى تمثلها هذه العبارة الكنسية الشهيرة اعط ما لقيصر لقيصر وما لله لله .

وقد يكون لهذا الفصل ما يبرره فى المجتمعات الأوربية الصليبية : فالمسيحية لا تملك تشريعا مفصلا لشؤون الحياة يضبط معاملاتها وينظم علاقاتها ويضع الموازين القسط لتصرفاتها وإنما هى مواعظ وإرشادات روحية بحتة .. بالاضافة إلى ما مارسته الكنيسة من صنوف الطغيان والقهر والتسلط ضد العلماء والمفكرين بل فى حياة الناس قاطبة حتى أغرقت أوربا فى بحر من الدماء ! فقد وقفت مع الجهل ضد العلم ، ومع الخرافة ضد الفكر ، ومع الاستبداد ضد الحرية ، ومع الملوك والإقطاعيين ضد الشعب ، حتى ثارت الجماهير عليها ، واعتبرت عزل الكنيسة ورجالها عن الدولة كسبالها ضد هؤلاء الطواغيت !!

هذا بالإضافة إلى أن الدين الذى فصلته أوربا عن الدولة لم يكن فى الحقيقة وحيا معصوما من عند الله ، وإنما هو مسخ مشوه عبثت بأصوله أصابع الأحبار والرهبان ! ممن كانوا يكتبون الكتاب بأيديهم ويقولون هذا من عند الله ليشتروا به ثمنا قليلا !

لهذه الأسباب وغيرها فصلت أوربا الدولة عن الدين ، وانطلقت تبنى حضارتها بعيدا عن هذه القيود الكهنوتية الظلوم . هذه هى القضية على الصعيد الغربى .. ومن

أوروبا وعلى يد المستشرقين من مفكرى الغرب وصنائعهم من المستغربين فى بلادنا انتقلت هذه الدعوة إلى الشرق ، وطفق ينعق بها خصوم الإسلام فى كل واد ، وكانت تركيا دار الخلافة أول بلد إسلامى تنتقل إليه هذه الدعوة فكان ما كان من إلغاء الخلافة وانفراط عقد هذه الأمة، ومن بعدها انتقلت إلى سائر البلاد الإسلامية .

مقارنة بين تطبيق العالمانية فى الغرب وتطبيقها فى بلاد المسلمين .

إن قياس الشرق الإسلامى على الغرب الصليبى فى هذه القضية خطيئة فادحة لا تقل فى فداحتها عن خطيئة قياس القرآن الكريم على أناجيل القوم المزيفة ! ودين الإسلام الخاتم على ديانات القوم المحرفة ! فإن مافى هذه الأناجيل والديانات من باطل أضعاف أضعاف ما فيها من حق ، وما كان فيها من حق فهو منسوخ بالقرآن الكريم !!

ولنتأمل فى هذه المقارنة بين تطبيق هذا الفصل فى الغرب والمجتمعات المسيحية وبين تطبيقه فى الشرق والمجتمعات الإسلامية ، ليدرك مدى جسامة التزييف الذى يمارسه المفتونون بهذه الدعوة فى قياس الشرق على الغرب فى هذه القضية .

١ - أن المناداة بفصل الدين عن الدولة فى تاريخ المسيحية عود بها إلى وضعها الأول المذكور فى أناجيل القوم ، وأن انحرافها عن هذا المبدأ جر عليها وعلى شعوبها البلاء والشقاء ، أما فى الإسلام فإن المناداة بفصل الدين عن الدولة انحراف به عما ورد فى القرآن الكريم ، وأن وقوع هذا الفصل فى بعض مراحل التاريخ هو الذى جر على الإسلام وعلى المسلمين البلاء والشقاء .

٢ - أن علاقة الدين بالدولة - فى تاريخ القرون الوسطى - جعل من رجال الدين طبقة تمثل السيطرة والاستعلاء والاضطهاد والتعصب، ولكن علاقة الدين بالدولة - فى عصور الإسلام الزاهرة لم تخلق مثل هذه الطبقة، إذ الإسلام نفسه لا يعترف بوجودها، فكيف يعترف بحقها فى السيطرة والاستعلاء؟

٣ - أن ربط الدولة بالدين - فى أوروبا - أدى إلى اضطهاد الفكر، وخنق الحريات وقيام الحروب الدينية المفجعة، وخضوع الناس لكابوس الخرافة والجهالة والبؤس، أما ربط الدولة بالدين - فى عصور الإسلام الزاهرة - فقد أدى إلى انطلاق الفكر وحماية الحريات الدينية، وإشاعة السلام، وتحرير الناس من أوهام الخرافات والشعوذة، وتحقق الكرامة الإنسانية والعدالة الاجتماعية بين أبناء الشعوب.

٤ - إن فصل الدين عن الدولة فى تاريخ أوروبا، كان فى عصر نهضتها الكبرى، ولقد سارت من بعده حرة طليقة تسيطر على شئون العالم وتتحكم فى مصائره، أما فى الإسلام فإن أزهى عصور حضارته، وأحفلها بالقوة والمجد وأجداها على الإنسانية هى العصور التى قامت فيها دولته على مبادئ شريعته، وما حدث الجفاء بين الدين والدولة إلا فى عصور الضعف والجمود والفوضى.

وحسبنا مثلا على ذلك أن نقارن بين تركيا فى ظل الدين وتركيا فى ظل العالمانية لندرك مدى البون الشاسع والظلم الفادح فى قياس الشرق على الغرب فى هذه القضية: لقد فصل الدين عن الدولة فى تركيا، فماذا جنت من المكاسب؟ لقد ألقى بتركيا فى

أحضان الغرب غارقة بديونها مثقلة بالتزاماتها وأصبحت سوقا لتصريف المنتجات الغربية ، ومركزا للقواعد الحربية ، وهدفا للعدوان الشيوعى والإفناء الجماعى ، وعندما كان (الدين) سيد الدولة كانت تركيا إمبراطورية تملأ عين الدنيا وسمعها وكانت باسم الإسلام تخيف جارتها روسيا ، بل ظلت عدة قرون تدير رحى الحرب فى أرض روسيا نفسها ، وعندما أصبحت (الدولة) سيدة الدين أصبحت تركيا مستعمرة لا هيبة لها ، ولا وزن فعادت دويلة تقبع مرعوبة فى أقل من ١٠٪ من حدودها الأولى ، وتتسول سلاحها من هنا ومن هناك ، وصار أقصى ما تتطلع إليه أن تصبح عضوا فى السوق الأوربية المشتركة وأوروبا تضن عليها بذلك !! وصدق الله العظيم : (**ومن يهن الله فما له من مكرم إن الله يفعل ما يشاء**) (الحج : ١٨)

من هؤلاء الذين اشتركوا فى هذه المناظرة ؟

أولا : من الجانب الإسلامى

★ **فضيلة الشيخ / محمد الغزالى :**

* **ولد عام ١٩١٧م** فى قرية [نكلا العنب] بمحافظة البحيرة ، وقد ولد فى هذه القرية نفسها عدد من الأعلام نذكر منهم : الشيخ سليم البشرى ، والشيخ محمود شلتوت، وقد كان كل منهما شيخا للأزهر ، والشيخ محمد عبده والدكتور محمد البهى وآخرين ، وقد تخرج الشيخ الغزالى من كلية أصول الدين بالأزهر ، وتخصص بالدعوة ، ثم حصل على درجة التخصص فى التدريس من كلية اللغة العربية وهى تعادل درجة الماجستير حاليا .

* **وقد قضى الشيخ قرابة نصف قرن فى مجال الدعوة** بين الإمامة والخطابة والتدريس فى مساجد وزارة الأوقاف ، وتولى إدارة المساجد وإدارة الدعوة بهذه الوزارة، كما تولى مهمة التدريس فى عدد من جامعات العالم الإسلامى نذكر منها : جامعة الأزهر بمصر ، وجامعتى الملك عبدالعزيز ، وأم القرى بالمملكة العربية السعودية ، وجامعة قطر ، ثم تولى مؤخرا منصب مدير جامعة الأمير عبدالقادر الإسلامية بالجزائر ، ثم ألمت به ظروف صحية اضطرته إلى ترك العمل بهذه الجامعة والعودة إلى مصر .

* **شهد الشيخ العديد من المؤتمرات** ، وأثرى المكتبة الإسلامية بالعديد من الكتب نذكر منها : خلق المسلم – عقيدة المسلم – فقه السيرة – ظلام من الغرب – من معالم الحق – كيف نفهم الإسلام – مع الله – معركة المصحف – الجانب العاطفى من الإسلام – دفاع عن العقيدة والشريعة ضد مطاعن المستشرقين – ركائز الإيمان –

قذائف الحق - الدعوة الإسلامية تستقبل قرنها الخامس عشر الهجرى - دستور الوحدة الثقافية بين المسلمين - مشكلات فى طريق الحياة الإسلامية - هموم داعية - مائة سؤال حول الإسلام - مستقبل الإسلام خارج أرضه وكيف نفكر فيه ؟ قصة حياة - كيف نفهم القرآن ؟

*** ومن أبرز هموم الشيخ التى يعالجها فى كتاباته ومحاضراته:**

- الدفاع عن قضايا الإسلام ضد خصومه من المستشرقين والمستغربين ودحض افتراءاتهم ضد الشريعة .

- قضية الوحدة الإسلامية وجمع كلمة الأمة ، وإزالة ما يعترض ذلك من العقبات .

- معالجة المفاهيم المغلوطة المنتشرة فى ساحة العمل الإسلامى المعاصر .

- عرض الجوانب الإقتصادية والسياسية والاجتماعية والخلقية والعقدية للإسلام.

- نقل رسالة الإسلام إلى مختلف أقطار الأرض ، والسعى لتحقيق مكاسب للدعوة الإسلامية فى أوربا وأمريكا وغيرها من بلاد العالم .

*** حازالشيخ على جائزة الملك فيصل العالمية فى مجال خدمة الإسلام(١) .**

١- **للشيخ اجتهاداته الخاصة التى لا يوافقه عليها كثير من أهل العلم ، وقد** ضمن معظم هذه الإجتهادات فى كتابه (**السنة النبوية بين أهل الفقه وأهل الحديث**) وقد أحدث هذا الكتاب دويا هائلا فى الأوساط العلمية والإعلامية ، وتناوله كثير من أهل العلم بالنقد ، ولعل من أجمع وانفع ما كتب فى التعليق على هذا الكتاب كتاب : حوار هادىء مع محمد الغزالى لسلمان العودة .

★ **المستشار / محمد المأمون الهضيبي :**

لقد أجرت مجلة مركز بحوث تطبيق الشريعة لقاءً صحفيا مع المستشار/ محمد المأمون الهضيبي وطلبت منه المجلة بطاقة تعريف تقدمه بها إلى جمهور القراء ، فقدم هذه البطاقة :

* **الاسم** : محمد المأمون ، والوالد : حسن اسماعيل ، ولقب العائلة : الهضيبي لكن كل الأوراق والمستندات من الإبتدائية والثانوية (محمد المأمون الهضيبي) مع حذف اسم الوالد وهذا ما فعله الوالد .

* **من مواليد** ١٩٢٠م (عمرى ٧١ عاما) اللهم اختم لنا بخير آمين

* **درست بالمدارس العادية** : الإبتدائية والثانوية ولم يكن يوجد إعدادية وتخرجت فى كلية الحقوق - جامعة القاهرة - وكانت الجامعة الوحيدة فى المملكة المصرية عام ١٩٤٢م ، وقيدت اسمى للاشتغال بالمحاماة ، واستدعيت للعمل بالنيابة ، لأنهم كانوا يأخذون بترتيب التخرج ، وكان هذا يتم أيضا بالنسبة للعمل بالقضاء ، فعملت معاونا للنيابة ، وقدمت الطلب وعملت بالنيابة ، واستمريت فى العمل القضائى ، فترة النيابة العامة انتقلت للمحاكم الإبتدائية ثم محاكم الاستئناف إلى أن انتهيت بعملى رئيسا لمحكمة استئناف القاهرة ووصلت إلى المعاش عام ١٩٨١م .

وتخلل هذا الأمر فترة قضيتها فى المعتقل من ١٩٦٥م حتى ١٩٧٠م وقدمت للمحكمة التى رأسها (الدجوى) والتى كانت تنظر كل القضايا وقتها ، وكان من يدخل المعتقل سواء محكوما عليه بسنة أوبخمسة أوبعشرة يتجمع كل هؤلاء فى مكان واحد ولم يكن أحد منهم يخرج... واستمرينا ، وعندما خرجت من المعتقل قدمت طعنا أمام محكمة

النقض فى قرار فصلى ، أو (قرار استقالتى من المحكمة) وبعد فترة قبل الطعن واعدت إلى عملى القضائى - ولوعلى الورق - لأننى فى هذه الفترة عملت بالمملكة السعودية حتى قبيل إحالتى إلى المعاش حيث عدت واستلمت العمل - صوريا على الورق - إلى أن جاء يوم بلوغ الستين ، فصدر قرار إحالتى إلى المعاش .

هذا . وبعد ذلك بقليل عملت مع إخواننا فى الدعوة ، ولم أعمل بالمحاماة ولا أى شىء أخر ، وأنا متفرغ تفرغا كاملا للعمل مع إخواننا القائمين على بعض أحوال إخواننا المسلمين .

★ **الأستاذ الدكتور/ محمد عمارة :**

* ولد فى ٨ ديسمبر سنة ١٩٣١ م فى قرية سروة مركز (قلين) محافظة كفر الشيخ .

* تعلم القراءة والكتابة وحفظ القرآن خلال وجوده فى كتاب القرية .

* التحق بمعهد دسوق الدينى الإبتدائى سنة ١٩٤٥ م ، وحصل على شهادة الإبتدائية الأزهرية (نظام الأربع سنوات) سنة ١٩٤٩ م .

* التحق بمعهد طنطا الأحمدى الدينى الثانوى (نظام الخمس سنوات) وحصل على ثانوية الأزهر سنة ١٩٥٤ م .

* التحق بكلية دار العلوم (جامعة القاهرة) وكان مفترضا أن يتخرج منها سنة ١٩٥٨م ، لكن لأسباب سياسية تأخر تخرجه لسنة ١٩٦٥م .

* حصل على دراساته العليا بكلية دار العلوم (قسم الدراسات الفلسفية) وكانت رسالته فى الماجستير عن (المعتزلة ومشكلة الحرية الإنسانية) حصل عليها سنة ١٩٧٠م ، وكانت رسالته للدكتوراه عن (الإسلام وفلسفة الحكم) حصل عليها سنة ١٩٧٥ م .

* كانت اهتماماته المبكرة بالقراءة والكتابة ، وأول مقال كتبه كان عن قضية فلسطين ، ونشر فى صحيفة (مصر الفتاة) أوائل سنة ١٩٤٨م ، قبل دخول الجيوش العربية إلى فلسطين وكان طالبا فى السنة الثالثة الإبتدائية بمعهد دسوق الأزهرى .

* اهتم بالخطابة بالمسجد فكانت بداية خطابته حول قضية فلسطين ، ثم مارس الخطابة فى مسجد القرية وكان ذلك طوال شهور الإجازة التى يقضيها فى قريته خطيبا وواعظا فى مسجد القرية .

* بدأت اهتماماته السياسية فى وقت مبكر ، وإلى جانب دراساته الدينية فى الأزهر اهتم بالإطلاع الخارجي والقراءات الخارجية ، وأول من وجهه هذا التوجيه أستاذ له درس له النحو فى السنة الثانية الإبتدائية بمعهد دسوق هو المرحوم الشيخ محمد كامل الفقى .

* بدأت اهتماماته بالكتابة فى الصحف فى فترات مبكرة فنشر فى صحف (مصر الفتاة) وفى صحيفة (المصرى) وفى بعض المجلات المصرية شعرا ونثرا .

* اهتم بالاتجاه نحو التأليف ، وأول كتاب ألفه وهو طالب فى دار العلوم كان عن (القومية العربية ومؤامرات أمريكا ضد وحدة العرب) طبع سنة ١٩٥٨ م ، وأعيد طبعه وترجم إلى بعض اللغات الأجنبية .

* منذ تخرجه سنة ١٩٦٥ م تفرغ تقريبا للبحث العلمي والتأليف والتحقيق فى قضايا الفكر الإسلامي والتاريخ الإسلامي والحضارة الإسلامية ، والتراث الإسلامي القديم منه والحديث وقدم للمكتبة العربية والإسلامية نحواً من ثمانين كتابا ما بين تأليف وتحقيق نذكر منها على سبيل المثال :-

- الإسلام وحقوق الإنسان .
- الإسلام والفنون الجميلة .
- معالم المنهج الإسلامى .
- الطريق إلى اليقظة الإسلامية .
- الغزو الفكرى وهم أم حقيقة ؟ .
- أزمة الفكر الإسلامى المعاصر .
- إسلامية المعرفة .

- الإسلام والمرأة فى رأى الإمام محمد عبده .
- الصحوة الإسلامية والتحدى الحضارى
- الدولة الإسلامية بين العلمانية والسلطة الدينية .
- العرب والتحدى .
- معركة الإسلام وأصول الحكم .
- معارك العرب ضد الغزاة .
- تيارات الفكر الإسلامى .

* حقق وقدم الأعمال الكاملة لكل من رفاعه الطهطاوى ، والأفغانى ، ومحمد عبده ، والكواكبى ، وعلى مبارك ، وقاسم أمين ، وحقق من تراثنا القديم كتاب الأموال لأبى عبيد القاسم، وكتاب فصل المقال فيما بين الحكمة والشريعة من الإتصال لابن رشد ، ورسائل العدل والتوحيد .
* شارك فى العديد من المؤتمرات والندوات فى مصر والعالم العربى وخارج العالم العربى ، وأسهم فى العديد من المجلات المتخصصة بالعديد من الدراسات .
* ترجمت بعض كتبه إلى عدد من اللغات كالإنجليزية والألمانية والتركية .
* نال عددا من الجوائز التشجيعية وحصل فى مصر على وسام العلوم والفنون من الطبقة الأولى .

ثانيا : من الجانب العالمانى

★ **الدكتور / فرج فوده :**

الدكتور فرج فوده من مواليد الزرقا بمحافظ دمياط فى ٢٠ أغسطس عام ١٩٤٤م، وقد حصل على الدكتوراه فى الاقتصاد الزراعى من جامعة عين شمس فى سبتمبر ١٩٨١م . وأصدر العديد من الكتب التى تخصصت فى الدعوة إلى العالمانية ، وفصل الدولة عن الدين ، وانتصبت لمحاربة التيار الإسلامى المعاصر ، والتعريض بالإسلام شريعة وتاريخا ورموزا ، نذكر منها : قبل السقوط - والحقيقة الغائبة - حوار حول العالمانية - الملعوب - الإرهاب - النذير- الطائفية إلى أين ؟ بالمشاركة مع آخرين ، بالاضافة إلى عديد من المقالات والندوات التى نشرت فى عدد من الصحف والمجلات .

وفى مجال العمل السياسى كان الدكتور فودة أحد أعضاء حزب الوفد ، ثم أعلن استقالته من الحزب إثر تحالف حزب الوفد مع جماعة الإخوان المسلمين عام ١٩٨٤م ، واعتبر ذلك من قبيل الردة السياسية ، والتخلى عن المبادئ الأساسية التى قام عليها الحزب من العالمانية وفصل الدولة عن الدين ، ومنذ ذلك الوقت وهو يسعى لتشكيل حزب المستقبل .

والدكتور فودة عالمانى حتى النخاع ، وصفه أحد الصحفيين المصريين بأنه العالمانى المقاتل (١) ، وقد وقف حياته على حرب الدعوة إلى تطبيق الشريعة وإقامة الدولة الإسلامية فى أى صورة من الصور ، وبأى وسيلة من الوسائل ، وهو يعلن ذلك فى

١- راجع : حوارات حول الشريعة لأحمد جودة : ١١ .

كتبه ولقاءآته الفكرية بلا مواربة ولا تقية .

ولمزيد من التعريف بهذه الشخصية العالمانية نوجز بعض ملامح المنظومة الفكرية والسياسية التى يتبناها الدكتور فودة فى النقاط التالية :

* الفصل بين الدين والدولة . والرفض المطلق لتحكيم الشريعة !!

(ببساطة أنا ضد تطبيق الشريعة الإسلامية فورا أو حتى خطوة خطوة) !! بهذا الوضوح والتحديد يحسم الدكتور فودة موقفه من قضية تطبيق الشريعة

فقد سئل فى حوار أجرى معه هذا السؤال : **ولماذا ترفض تطبيق الشريعة يا دكتور ؟**

فأجاب بقوله : ببساطة أنا ضد تطبيق الشريعة الإسلامية فورا أو حتى خطوة خطوة (!!) لأننى أرى أن تطبيق الشريعة لا يحمل فى مضمونه إلا مدخلا لدولة دينية .. من يقبل بالدولة الدينية يقبل تطبيق الشريعة ومن يرفض الدولة الدينية يرفض تطبيق الشريعة .

وعموما هناك قاعدة إسلامية تقول : « يجوز ارتكاب معصية اتقاء فتنة » لذلك فأنا أقول: **إذا كان عدم تطبيق الشريعة معصية فلتكن معصية نسعد بارتكابها اتقاء لما هو أسوأ وهو الفتنة الطائفية** ، الدولة الدينية سوف تقود للحكم بالحق الإلهى ، وهو حكم جاهل ، وكثيرا ما أدى لمظالم ومفاسد يقشعر منها البدن، وسوف يؤدى إلى نفس الشىء فى العصر الحالى ..) . (١)

١- المرجع السابق : ١٤-١٥

وفى حوار له مع جريدة الأنباء الكويتية يقول : (**لهذا كله أرفض تطبيق الشريعة، وصوتى عالى جدا فى هذا الصدد**) وقد أبرزت الصحيفة هذا المقطع من حديثه فى عنوان كبير . (١)

وفى محاورة أخرى معه يقول : **أناشخصيا أرفض تماما الدولة الدينية أيا كان شكلها ، وبالتحديد فى المجتمع المصرى أرفض قيام دولة دينية إسلامية.** (٢)

وقطعا للذريعة وحتى لا يظن القارئ أن الدكتور فودة يرفض التطرف فحسب ، ويقبل بالدولة الدينية إذا كانت معتدلة يقول فى كتابه [حوار حول العالمانية] تحت عنوان [سلبيات الواقع الحالى] وهو يفند منطق أن يكون الحوار (دينى - دينى) مع المتطرفين (إن الحوار - الدينى - الدينى - . يصل بالمتابع له إلى اختيار بين دولة دينية متطرفة أو دولة (دينية معتدلة) وهو أمر خطير إذا كان مقصودا ! والأخطر أن لا يكون مقصودا !!) . (٣)

فالقضية إذن ليست قضية التطرف أو الاعتدال فى تطبيق الشريعة وإقامة الدولة الإسلامية ، وإنما هو الرفض من حيث المبدأ لحاكمية الشريعة والدولة الإسلامية .
وفى كتاب (الطائفية إلى أين) يقول : (**إن الدعوة لإقامة دولة دينية فى مصر**

١- راجع : كلمة المحرر بجريدة النور الصادرة بتاريخ : ٢٠/١٢/٩٠م

٢- راجع كتاب : قضايا إسلامية لاقبال بركة :١٧٣

٣- حوار حول العالمانية . ٣٨

تمثل ردة حضارية شاملة بكل المقاييس ، وليس لمثل هذا الرأى علاقة مباشرة أو غير مباشرة بالنظرة للإسلام ذاته ، فكاتب هذه السطور يرى أن الإسلام الدولة كان عبئا على الإسلام الدين ، وهو يرى أن الإسلام دين وليس دولة ، ويثبت هذا فى كتبه ويدعو المعترضين إلى اثبات العكس بالبينة . (١)

ويتباكى على قصور السياسيين والمفكرين فى مواجهة هذه الردة (!!!) فيقول : (وليست المشكلة فى قصور المواجهة فقط ، بل فى عدم المواجهة أصلا فى القضايا الأساسية وهى مسئولية الجميع ، فلا أحد يتصدى لدعوة الدولة الدينية بإعلان ضرورة التمسك بشعار الدولة المدنية ،**ولا أحد يواجه دعاوى التأصيل على أساس القرآن والسنة بالتأكيد على ضرورة التأصيل على أساس الدستور والقانون** !! بل وأكثر من ذلك اثبات أنهما لا يتصارعان فى نفس الساحة ، بل إن لكل منهما ساحته ، فالقانون والدستور هما الفيصل فى ساحة القضايا العامة ، والقرآن والسنة هما الفيصل فى ساحة القضايا الخاصة بعلاقة المسلم بربه) . (٢)

وفى حوار آخر سئل : أنت مهتم بالجانب السياسى فى التيار الدينى السائد، وقد كانت لك مؤلفات ومقالات حول هذا الموضوع ، فما وجهة نظرك ؟

أجاب بقوله : (إن الإسلام دين وليس دولة ، وإن الدولة الإسلامية على مدى التاريخ الإسلامى كله كانت عبئا على الإسلام ، وانتقاصا منه وليست إضافة إليه) . (٣)

١- الطائفة إلى أين ؟ ٢٠

٢ -المرجع السابق : ٢٢

٣- حوار حول قضايا إسلامية :١٧٢

وعندما سئل عما إذا كان البديل الذى يطرحه هو العالمانية ؟ فأجاب : لك الحق أن تسمى ما أطرحه كما تشاء ، أنا أقول إن محتوى ما **أطرحه هو فصل الدين عن السياسة والحكم وليس عن الدولة** ، ولتسم هذا علمانية أو عقلانية أو حتى مهلبية... !) . (١)

وفى ندوة من الندوات سئل عن نوع العالمانية التى يحلم بها فأجاب بقوله : (**أنا أحلم بعالمانية ليبرالية ، ولكن فى ظل السواد المخيم ، مستعد لتقبل أى بديل عالمانى للإرهاب باسم الدين (!!!)مخيم ، مستعد لتقبل عالمانية**) .

★ تفوق القانون الوضعى - بزعمه - على الشريعة الإسلامية !

ولا يتحرج الدكتور فودة من أن يعلن تفوق القانون الوضعى على الشريعة الإسلامية !! ففى حوار أجرى معه سئل هذا السؤال :

وسط الفساد الأخلاقى الذى يسود العالم ويتسرب إلينا فى مصر ونراه حولنا فى تدهور الأخلاقيات والمعاملات ، أليس من الأفضل أن يكون لجمهرة الناس دين يسترشدون به إلى الصواب وينتهون به عن الخطأ ... ؟!

١- حوارات حول الشريعة لأحمد جودة :١٨

فكان فى جوابه : أنا أرى أن حجم الإنحلال الموجود فى المجتمع المصرى أقل بكثير اليوم على مدى التاريخ الإسلامى كله ، **ورأيى أن القانون الوضعى يحقق صالح المجتمع فى قضايا الزنا مثلا أكثر مما ستحققه الشريعة لو طبقت** !!! (١)

وفى كتابه الحقيقة الغائبة يقول : (والنتيجة ببساطة أن القانون الحالى يعاقب على جرائم **يعسر على الشريعة** أن تعاقب عليها ، **ويعكس احتياج المجتمع المعاصر بأقدر مما تفعل الشريعة** !!!) . (٢)

★ الإسلام الدين الذى يطرحه الدكتور فرج فوده .

يحرص الدكتور فرج فودة – كما سبق – على التفريق بين الإسلام الدين وبين الإسلام الدولة ، وهو يعلن قبوله بالأول ورفضه للثانى ، فما هو هذا الإسلام الدين

الذى يقدمه الدكتور ويرتضيه ؟ إنه يتمثل فى تعلم أصول الدين فى المدارس ، وحفظ بعض القرآن والإستماع إليه عبر وسائل الإعلام ، والإحتفال بالمناسبات الدينية ، وتوقير رجال الدين .

يقول فى كتابه قبل السقوط : (إن فصل الدين عن السياسة وأمور الحكم ، إنما يحقق صالح الدين وصالح السياسة معا عكس ما يصور لنا أنصار عدم الفصل

١– حوار حول قضايا إسلامية : ١٧٨–١٧٩

٢– الحقيقة الغائبة : ١٢١

بينهما ، ويجدر بى هنا أن أفصل قبل أن أفصل بين أمرين : أولهما أقبله وأطالب به وهو فصل الدين عن السياسة ، وثانيهما أرفضه ولا أقتنع به وهو تجاهل الدين كأساس من أسس المجتمع ، والفرق عظيم ، فالدين مطلوب ، لأنه أحد أسس تكوين الضمير فى المجتمع ، وكلنا يسعد بأن يتعلم أولاده أصول الدين فى المدارس ، وأن يحفظوا كتاب الله أو بعضه ، وأن نستمع جميعا إلى آيات االله تتلى من خلال وسائل الإعلام ، وأن نسعد جميعا بالإحتفال بالمناسبات الدينية ، وأن يكون لرجال الدين مكانتهم ولقدرهم إحترامه وتوقيره ، هذا كله وأكثر منه قدر من تواجد الدين فى الدولة مقبول بل مطلوب . (١)

★ أسس الدولة العالمانية التى يتبناها الدكتور فرج فوده .

يعلن الدكتور فرج فوده فى جميع المناسبات رفضه المطلق للدولة الدينية الإسلامية ، ورفضه لتحكيم الشريعة ، ويطرح بديلا من ذلك الدولة العالمانية التى تتمثل أسسها كما ذكر فى كتابه حوار حول العالمانية فيما يلى :-

أولا : إن حق المواطنة هو الأساس فى الانتماء ، بمعنى أننا جميعا ننتمى إلى مصر بصفتنا مصريين مسلمين كنا أم أقباط

ثانيا : إن الأساس فى الحكم للدستور ، الذى يساوى بين جميع المواطنين ، ويكفل حرية العقيدة دون محاذير أو قيود .

ثالثا : إن المصلحة العامة والخاصة هى أساس التشريع .

١- قبل السقوط : ٢٣

رابعا : إن نظام الحكم مدنى ، يستمد شرعيته من الدستور (بالمفهوم السابق) ويسعى لتحقيق العدل من خلال تطبيق القانون (بالمعنى السابق) ويلتزم بميثاق حقوق الإنسان (بمضمونه الحضارى العام) .(١)

وهى يمكن أن تتلخص فى الكفر بحاكمية الشريعة ، ومرجعية القرآن والسنة فى الشئون العامة ، وإطلاق العنان للإرادة البشرية بل الأهواء البشرية فى هذا المجال بلا حدود ولا قيود !!

★ عداوته المفرطة لكثير من الشعائر الإسلامية !

يحرص الدكتور فوده فى كثير من كتبه ولقاءاته العامة على التأكيد على أن منازعته تنحصر فيما سماه الإسلام الدولة ، أما الإسلام الدين فهو يجله ويحترمه ، وهو فى أعلى عليين ، ويؤكد أن دعوته تنحصر فى فصل الدين عن السياسة أو عن الدولة فحسب . وقد استهل حديثه فى هذه المناظرة التى نحن بصددها بقوله : (لا أحد يختلف على الإسلام الدين ، لكن المناظرة اليوم حول الدولة الدينية ، الإسلام الدين فى أعلى عليين أما الإسلام الدولة فهو كيان سياسى واقتصادى واجتماعى .. الخ) .

فما مدى صدقه فى أن خصومته مع الجانب السياسى فى الإسلام فحسب ؟ تجيب على ذلك المواقف التالية :

١-حوار حول العالمانية ٢٧

- البرامج الدينية تمثل فى نظره اختراقا للإعلام وخطرا على مدنية الدولة !!

ففى بحثه الفتنة الطائفية يقول : ومن الطريف أن أذكر أنى فى بحث عن التطرف الدينى ، قد انتقدت بعض مظاهر التراجع الإعلامى أمام المد الدينى ، وأعطيت مثالا على ذلك بالحرص على إذاعة آذان الصلاة كاملا مهما كانت البرامج المذاعة ، بعد أن كان الأمر يقتصر فيما سبق على الإشارة إلى موعد الآذان ، ثم تطور الأمر بعد ذلك إلى إذاعة أحاديث نبوية بعد الآذان ....وأنه ليس ببعيد ذلك اليوم الذى نسمع فيه شرحا للحديث النبوى بعد إلقائه ،والغريب أنه قد نشر فى الأخبار بعد نشر هذا البحث بستة شهور أن الأجهزة المختصة فى التليفزيون تبحث اقتراحا بذلك . (١)

وفى توصيفه لسلبيات الواقع الحالى .. وتحت عنوان التلفزة الدينية يقول : (وقع المشرفون على التليفزيون فى مجموعة من الأخطاء التى ترتب عليها عدد من السلبيات المؤثرة على قدرة هذا الجهاز الخطير على التأثير فى الرأى العام ، فمن ناحية أخلى التليفزيون مساحات كبيرة من ساعات إرساله للبرامج الدينية ، شجع على ذلك أصوات المتطرفين بالهجوم على برامج الشاشة الصغيرة ، مما أدى إلى مزيد من الخطوات فى هذا الطريق وأى إحصائية لعدد ساعات الإرسال الدينى ونسبتها إلى مجمل ساعات الإرسال وتطور هذه النسبة فى السنوات الثلاث الأخيرة ، تؤكد على انسحاب التليفزيون عن خطه (العادى) وهوانسحاب لن يحده شىء لأنه لا حدود للتنازلات التى يطالب بهاالمتطرفون ، ولعل الإصرار على إذاعة الآذان فى وقته كاملا ، ثم تطور ذلك إلى إذاعة حديث نبوى بعد آذان الصلاة بلا ضرورة يعطى مثالا لهذا الانسحاب ، وإذا كان

١- الطائفية إلى أين :٣١-٣٢

لشيء بالشيء يذكر ، فقد طالبت جريدة النور في عدد الأربعاء ٢٩مارس ١٩٨٥ بأن يتلو الحديث النبوي تفسير له وهو ما يشكل نموذجا لأسلوب سباق الجرى (خلفا) الذى يشارك فيه التليفزيون أو بعبارة أدق يسابق فيه التليفزيون آراء المتطرفين .

ومن الأمثلة الأخرى على أخطاء التوجه الإعلامى التليفزيونى ما أصبح يسمى بظاهرة الشيخ الشعروای الذی خلق منه التليفزيون المصرى نجما تليفزيونيا بإصراره على التركيز عليه وإعطاء مساحة يومية له فى التليفزيون) . (١)

ويتحدث عن هذه الأخطاء مرة أخرى فى كتابه النذير تحت عنوان اختراق الإعلام فيقول : (ويمكن أن نضيف إلى ذلك زيادة مساحة البرامج الدينية باستمرار بشكل غير مألوف وغير مسبوق ، وقطع الإرسال لإذاعة الأذان كاملا ، ثم أضيف إلى ذلك فى الثمانينات إذاعة حديث نبوى ، و حاليا يتم بحث إضافة تفسير للحديث ، وقد تم مؤخرا وضع برامج جديدة ضمن خريطة التليفزيون من نوع (الطب النبوى) الأمر الذى يمثل فى النهاية اتجاها مستمرا لتزايد مساحة الإعلام الدينى **وتحول الإعلام القومى أو الوطنى إلى إعلام إسلامى وهو ما يشكل خطرا على مدنية الدولة** من ناحية وعلى الوحدة الوطنية من ناحية أخرى ، وعدا أربع مجلات هى المصور وآخر ساعة وروز اليوسف وصباح الخير ، فإن المد الدينى يتزايد بصورة تصعب ملاحقتها أو حصرها ، كما أن الإعلام الوطنى أو القومى يتراجع باستمرار فى وسائل الإعلام المسموعة والمرئية...(٢)

١- حوار حول العالمانية : ٤٠-٤١

٢- النذير : ٢٦-٢٧

وهكذا يصبح بث التلفزيون للآذان وإذاعة حديث بعده ، وتقديم برنامج الشيخ الشعراوى فى التفسير اختراقا للإعلام وتخاذلا أمام المتطرفين ، وخطرا على مدنية الدولة، ويصنف ضمن سلسلة الأخطاء التلفزيونية التى أضعفت قدرة هذا الجهاز الخطير على التأثير فى الرأى العام !! فهل كان الآذان ، وتفسير القرآن ، من الإسلام الدين ؟ أم من الإسلام الدولة ؟ حسب مثنويه الدكتور فودة ؟!

- تيسير أداء الشعائر الدينية من مظاهر الخلل فى معالجة التطرف الدينى !

فتحت عنوان : (تحليل أخطاء أساليب المعالجة الحالية) يسوق الأمثلة على تراخى الدولة فى تطبيق القوانين فيذكر منها : (استخدام مكبرات الصوت الخارجية فى المساجد ، ورغم أن القانون يمنع هذه المكبرات أصلا ، إلا أن الدولة تحاول الوصول إلى حل وسط بعدم إذاعة التواشيح والإقتصار على الآذان) . (١)

ويذكر منها : (تعطيل الأعمال فى الوزارات والمصالح الحكومية لأكثر من ساعة لقضاء الصلاة جماعة مع تعطيل العمل وتخصيص صالات المبانى لأداء الصلاة رغم وجود أماكن مخصصة لذلك ، كل هذا مخالف للقانون ، وبالطبع فإن أداء الصلاة واجب ، وأداء الـ واجب هو الآخر ، وليس هناك تعارض والحل المناسب هو التخيير بين أداء الصلاة بـ فردية أو إعطاء ساعة راحة تعوض فى نهاية ساعات العمل وفى حالة المخالفة يطبق القانون .

والسؤال الآن هل هذ الظواهر التى يستعدى عليها تصنف ضمن منظومة الإسلام الدين أم الإسلام الدولة

١-المرجع السابق : ٣٩-٤٠

- اصطباغ التوجية المعنوى بصبغة دينية بالقوات المسلحة خلل واضح !

يقول الدكتور فودة : (إن خللا واضحا قد طرأ على أساليب التوجيه المعنوى بالقوات المسلحة بعد هزيمة ١٩٦٧ حيث تم صبغ هذا التوجيه بصبغة دينية ربما كانت مفهومة أو مبررة ، لكن غير المبرر هو استمرارها والتوسع فيها حتى الآن ، وباليقين فإن هناك مساحة واسعة للتوجيه الوطنى والتاريخى وغيرها من المجالات الرحبة والأساسية، وليس مفهوما أن تصدر القوات المسلحة مجلة دينية هى (المجاهد) حتى ولو تم توجيهها لصالح النظام لأنه سلاح فى النهاية نو حدين ، ومن الضرورى إعادة دراسة وتقييم تجربة التوجيه المعنوى فى ظل أى أسلوب جديد للمعالجة) . (١)

- المظاهر الإسلامية مرض يجب استئصاله !!

يقول فى محاورة معه : (وعموما إن ما يحدث فى المجتمع من مظاهر الردة .. عندما يطالب البعض بتسييد الحجاب وإبدال الطب بالحجامة ، وارتداء الملابس الباكستانية (بحجة أنها إسلامية) وإطالة اللحى .. واستعمال السواك بدلا من معجون الأسنان نوع من المرض الذى يجب استئصاله) . (٢)

ولا يزال السؤال قائما حول علاقة الحجاب واللحى والسواك بالإسلام الدولة الذى يرفضه الدكتور فودة ؟

١- المرجع السابق : ٣٧-٣٨

٢- حوارات حول الشريعة : ١٩

وفى نفس هذه المحاورة يقول : (الشكل الحالى لعلاقة الدولة السلطة بالدين شكل مقبول . وما أعارضه هو صبغ المجتمع بالصبغة الدينية كما يسعى إليه التيار الدينى هذا مرفوض ، المجتمع الحالى فى مصر مثلا له إطار مدنى مسموح فيه ببعض المظاهر المخالفة للدين لاعتبار الإطار المدنى ، الخمور متاحة فى مصر ، ولكن هذا أدى إلى نتيجة وهى أن أقل دولة فى العالم تستهلك الخمور هى مصر ، أن يوجد شيخ للأزهر أهلا وسهلا .. أما أن يصطبغ المجتمع بالصبغة الدينية فلا ، أن يتحجب النساء رغما عنهن ، ونمنع الاختلاط فى المدارس الابتدائية [ولماذا تخصيص الإبتدائية بالتشهير ؟ وماذا عن بقية المراحل ؟ !] ونرفض لبس (الشورت) فى مباريات الكرة ؛ لأنه فوق الركبة ، وندمر كل تماثيل مصر الأثرية لأنها أوثان ، أو نهد قبور الفراعنة ومعابدهم لأنهم كفار .. **أنا أرفض كل هذا)** . (١)

ولا يزال السؤال قائما حول الحجاب وستر العورة هل هو من الإسلام الدين أم الإسلام الدولة ، وهل صبغ المجتمع (وليس الدولة) بالصبغة الدينية يعد من الإسلام الدين أم من الإسلام الدولة ؟ والسؤال الآن : هل حجاب المرأة يعد فى نظر الدكتور من الإسلام الدين أم من الإسلام الدولة ؟

- انتشار الحجاب داخل أفراد أسر القوات المسلحة ظاهرة تستحق الرصد!!

وفى هذا يقول الدكتور فوده : (إن هناك مؤشرا يصعب تجاهله وهو انتشار ظاهرة الحجاب داخل أسر أفراد القوات المسلحة وهو أمر ملحوظ فى نوادى هذه القوات ،

٢- المرجع السابق :١٩

والحجاب في حد ذاته لا يمثل خطرا ، لكن الخطر أن يكون مؤشرا لحجاب العقل، وللإنسياق إلى السلفية التي تقود أحيانا إلى مواجهة مع الشرعية ، وليس مقصودا بالطبع التصدى لمثل هذه الظاهرة ، فهو أمر غير وارد ، لكننا نوردها لمجرد رصد ظاهرة قد تكون لها دلالة !!! . (١)

وعندما أطال أحد المتدينين من لاعبى الكرة سرواله قليلا ليستر فخذه امتشق الدكتور فودة قلمه وصال به وجال تسفيها وهجوما على هذا الموقف ، فتحت عنوان ماذا حدث في مصر كتب يقول : تحدثنا في المقال السابق عن المزايدات الدينية في مجال الكرة ، وأثبتنا أن ما يسمى بالشورت الإسلامى ليس إلا (لباسا) لا سند له من الفقه ، وعلاقته وثيقة بالهوجة أو الموجة ، سمها كما شئت ، تلك التى خلطت كل الأوراق ، وادعت على الدين ماليس منه ، وأسقطت على الكرة ما هو غريب عن الرياضة بأكملها وهو التعصب وقصور الفهم وانغلاق الذهن .... وختم مقاله بقوله : ما هذا التخلف وضيق الفهم ، وانعدام الإحساس ؟! ماذا حدث في مصر ؟! (٢)

★ الدكتور فرج فوده والتاريخ الإسلامى .

يزعم الدكتور فرج فوده في هذه المناظرة التي نحن بصدد تقديمها أن ١ ٪ من التاريخ الإسلامى يناصر الدولة الدينية ، وأن ٩٩٪ يناصر الدولة العالمانية ، وهذا هو ما يسميه حجة التاريخ التي لا يمل من تكرارها في كل منبر ينصب للنيل من الشريعة والطعن

١- النذير : ٣٨

٢- جريدة مايو الصادرة بتاريخ ١٩٨٩/١٠/٣٠م

فى الإسلام ، وهذه النسبة الضئيلة التى يرى أنها تناصر الدولة الدينية فى تاريخ المسلمين تتمثل فى (عهد عمر بن الخطاب عشرة سنوات ونصف) وعمر بن عبدالعزيز (سنتان وثلاثة أشهر) والمهتدى بالله العباسى (١١شهرا) فيكون المجموع (ثمانية أشهر وثلاث عشرة سنة) أى ١ ٪ تقريبا !!

وفيما عدا هذه الفترة فلا يرى فى تاريخ الإسلام إلا كتابا أسود أحاطت به الظلمة من كل جانب !!! وقد ألف كتابه الحقيقة الغائبة ليكون بمثابة قراءة جديدة فى عهود الراشدين والأمويين والعباسيين ينتصربها لنظريه إلى ٩٩٪ التى قدمها فى هذه المناظرة!! وسنكتفى فى هذا المقام بقطوف من تناوله لسيرة الصحابة ، لأن من اجترأ على صحابة رسول الله – صلى الله وعليه وسلم – فهو على غيرهم أجرأ .

– يذكر عن أبى بكر أنه بقتاله لمانعى الزكاة قد فتح الذريعة إلى القتال بين أهل القبلة وإن موقفه هذا يعد البداية الحقيقة لقتال المسلمين للمسلمين (!!!) ويعلن تعاطفه مع المرتدين ، ويستشهد بمعارضة عمر لأبى بكر فى البداية (١) ويضرب الذكر صفحا عن إجماع الصحابة على هذا القتال ، بل عن تأييد عمر نفسه لهذا القتال ، وقوله له فى نفس الحديث الذى روى هذه المعارضة : (**فو الله ما هو إلا أن رأيت أن الله قد شرح صدر أبى بكر للقتال فعلمت أنه الحق !!**

ولم يكن الدكتور فودة فى هذا بدعا ممن سبقه على هذا الطريق : طريق العالمانية وفصل الدولة عن الدين ، فقد سبقه إليه على عبدالرازق فى كتابه الإسلام وأصول الحكم نقلا عن المستشرقين ، ونسج على نفس المنوال محمد سعيد

١– راجع الحقيقة الغائبة : ٤٢–٤٤

العشماوى فى كتابه الخلافة الذى زعم فيه أن أبا بكر قد قنن بحروب الردة إشهار سيوف المسلمين على المسلمين ، وابتداء حرب المؤمنين للمؤمنين (الخلافة : ١٠٤) وأنه بذلك قد اغتصب حقوق النبى – صلى الله عليه وسلم – (الخلافة : ٣٢) وبدا بذلك خطوات وضع أحكام دين جديد !! ثم جعل من الخلافة ورثا له !! (الخلافة : ١٠٣)

– ويرى أن **عثمان** لم يعدل فى حكمه ، وأنه أقام دولته على ثلاث دعائم لا يقر ولا يتصور أحد أن تكون هى دعائم الحكم فى الإسلام .

يقول عن سياسة الحكم فى أيام الراشدين : (لا قاعدة إذن ولا نظام للرقابة ، والأمر كله موكول لضمير الحاكم : إن عدل وزهد كان عمر ، وإن لم يعدل وتمسك بالحكم كان عثمان !! لقد أعلن عثمان أن نظام الحكم الإسلامى يستند إلى القواعد الآتية : –

– خلافة مؤبدة .

– لا مراجعة للحاكم ولا حساب أو عقاب إن أخطأ .

– لا يجوز للرعية أن تنزع البيعة منه أو تعزله ، ومجرد مبايعتها له مرة واحدة ، تعتبر مبايعة أبدية لا يجوز لأصحابها سحبها وإن رجعوا عنها أو طالبوا المبايع بالاعتزال . ولأن أحدا لا يقر ولا يتصور أن تكون هذه هى مبادئ الحكم فى الإسلام قتله المسلمون . (١)

– **ويتطاول على ابن عباس** فى جرأة لا يحسد عليها ، وينقل عن كتب التاريخ روايات متهافتة تنسب إليه سرقة أموال بيت المال ويعقب عليها فيقول : (هل الاستيلاء على أموال المسلمين بالباطل حلال على مسلم لكونه عاصر الرسول أو الخلفاء أو الصحابة ،

١- الحقيقة الغائبة : ٢٨-٢٩

حرام علينا لأننا جئنا فى عصر بعد العصر ، وعاصرنا زمانا غير الزمان ؟ هى حرام عليهم بقدر ما هى حرام علينا ، بل هى حرام عليهم أكثر ، لأنهم يعرفون من الدين أكثر ، ومتفقهون فيه أكثر ، ولأنهم الأئمة والمنارة ، فإذا فسد الأئمة فمن أين يأتى الصلاح ؟ وإذا أظلمت المنارة فبمن نسترشد ؟ ولعلى قبل أن أستطرد فى الحديث ، وللحديث بقية ، أتذكر أن أحد أعضاء تنظيم الجهاد ممن اغتالوا الرئيس السادات فى المنصة ، كان مشهورا عنه أنه يكحل عينيه ، وعندما سئل ، قال تأسيا بابن عباس ، ولعله لو قرأ ما قرأناه عنه ما تأسى به وما اكتحل مثله . (١)

- **ويذكر من العشرة المبشرين بالجنة** : الزبير ، وسعد بن أبى وقاص، وطلحة بن عبيدالله ، وعبدالرحمن بن عوف ، فلا يذكر عنهم إلا أنهم أصحاب ملايين ، ويعقب على ذلك بقوله : ولعل القارئ قد تململ كثيرا وهو يستعرض ضخامة ما تركه كبار الصحابة من ثروات ، ولعله انزعج كما انزعجنا لحديث الملايين ، ولعله أيضا يتلمس مهربا بتصور أن الدراهم والدنانير لم تكن ذات قيمة كبيرة فى عصرها ، لكنى استأذنه أن يراجع نفسه ، فابن عوف توفى بعد عمر بن الخطاب بثمانى سنوات ، والزبير وطلحة توفيا بعد عمر بثلاث عشرة سنة ، وأقصى ما يفعله التضخم (بلغة عصرنا الحديث) فى تلك الفترة القصيرة ، أن يهبط بقيمة النقد إلى النصف مثلا . (٢)

والنتيجة التى يريد أن يصل إليها من خلال هذا كله هو إغلاق ملف الشريعة فيما يتصل بالدولة وسياسة الحكم ، وإطلاق العنان للإرادات البشرية بلا حدود .

١- المرجع السابق : ٦٠

١-المرجع السابق : ٥٤-٥٥

★ **الدكتور فرج فوده والتيار الإسلامى .**

للدكتـور فـودة قلم رشـيق وأسلوب أخـاذ ! وقـد سـخر هذه الملكة فى حـربه للتـيـار الإسـلامى واسـتنفـار مـختلف طوائف الأمـة حكومـة وشـعـبا للتـصدى لهذا التـيـار بكل الوسائل... بدءا من الحروف ... وانتهاء بالكلاشنكوف .

– ففى كتابه النذير يؤكد على حتمية الصراع بين التيار الإسلامى وبين النظام القائم ، وأن التناقض بينهما جذرى يستحيل معه الوصول إلى مصالحة أو حل وسط ، ثم يعدد مظاهر هذا التناقض فيقول :

أولا : إن القضية تتعدى مستوى الخلاف إلى مستوى التناقض الرئيسى ، بين النظام القائم والتيار السياسى الدينى ، فالرئاسة فى النظام يقابلها الخلافة فى فكر التيار ، والشرعية المستمدة من الدستور والقانون فى النظام يقابلها الشرعية المستمدة من القرآن والسنة فى فكر التيار ، والدولة المدنية التى يمثلها النظام تقابلها دولة دينية فى فكر التيار، والتيار فى النهاية لا يطرح نفسه كقيادة بديلة لنظام قائم وإنما كنظام بديل .

ثانيا : فى حدود ما هو معلن من سياسات التيار ، فإن هناك خلافا جذريا حول القضايا الأساسية . ... (ثم يطرح عددا من هذه القضايا ومنها قضية الصلح مع إسرائيل ، وقضية البنوك الربوية ، وقضية الديموقراطية ، ... ويبين تناقض المواقف فيها بين النظام القائم وبين التيار الإسلامى) .

ثالثا : إن النظام الحالى يستند إلى الوطنية المصرية كمبرر أساسى لوجوده ، ويعتمد قدرا من التوجه القومى كمنطلق لممارساته ، وكل من الأساسين « الوطنية والقومية »

مرفوض ابتداء من التيار حيث يستبدلهما تلقائيا بفكرة عالمية الإسلام ، ويعتبرها إرثا إمبرياليا فى أحسن التقديرات) . (١)

- **وهو يخاطب القيادة السياسية بقوله** : (وقبل هذا فإنه قد أصبح من الضرورى على القيادات السياسية فى دولنا التى تهددها هذه الظاهرة أن تتصدى بوضوح شديد ليس فقط بمواجهة الإرهاب أوالعنف ، بل بمواجهة الدعوة للدولة الدينية بحسم ، وبمنطق واضح يركز على الإنتماء على أساس المواطنة ، وعلى الإطار المدنى للحكم ، وعلى الإحتكام للدستور والقانون ، وعلى الفصل بين الدين كقضية خاصة وبين السياسة والحكم كقضايا عامة ، وعلى جميع هذه القيادات أن تدرك أن شرعيه حكمها مستمدة من الأسس التى ذكرت . (٢)

وهو خطاب منه للدولة فى المقام الأول يستعديها على هذا التيار .

- **ويخاطب أعضاء البرلمان ليستنفرهم للتصدى للإسلاميين داخل صفوفهم فيقول** : (والآن . ونحن على أبواب مجلس نيابى جديد سوف يحكم مستقبل مصر فى السنوات الخمس القادمة والحاسمة ، أود أن ألفت أنظار أعضاء مجلس الشعب الجديد إلى أن عليهم مسئولية كبرى فى مواجهة رواد الإرهاب الفكرى داخل المجلس ... أن عليهم أن يواجهوهم لا أن يصمتوا أمامهم أو يزايدوا عليهم ... إن عليهم أن يعيدوا ترتيب الأوراق التى بعثرت عن عمد ... وأن يدركوا أن المجلس منبر سياسى وأنه لا كهنوت فيه ، ولا إسباغ لقدسية دينية على أى مقولة سياسية .

إن رسل الإرهاب السياسى سوف يغلفون أطماعهم السياسية فى مقولات دينية ،

---

١ - التذير : ٣٢-٣٤ ٢- الطائفية : ٢٣

وعلى أعضاء المجلس أن يعيدوهم إلى دائرة انطلاقهم الأساسية وهى دائرة الحوار السياسى ، عن إدراك بأن المجتمع كله سوف يدفع فاتورة الحساب إذا تخاذل البعض أو تخوف .

إن علينا جيمعا واجبا أساسيا وتاريخيا ، وهو أن نترك لأبنائنا مناخا فكريا أفضل ، وهو أمرلا يتأتى إلا بمواجهة الإرهاب الفكرى بكل الشجاعة والوضوح والحسم.(١)

-ويخاطب الأمة كلها بمختلف فعالياتها السياسية والفكرية والفنية والأدبية **فيقول** فى نهاية كتابه النذير وهو كتاب أعده خصيصا لهذا الاستعداء : (لقد قصدت من كتابى هذا أن يكون خطوة على طريق المواجهة ، لأنك لن تصحح إلا إذا أدركت الأخطاء ، ولن تواجه إلا إذا تعرفت على الأخطار ، ولن تنفعل إلا أمام سوء الفعل ، فليهز هذا الكتاب كل ضمير حى ! ولينفعل به كل من أحب تراب هذه الأرض المقدسة ، وليكن نذيرا للجميع ، وليكن أيضا (منافيستو) موجها إلى عقل مصر ووجدانها ، مضمونه **(يا أدباء مصر يا فنانى مصر اتحدوا) (ياعقلاء مصر ويا ضميرها واجهوا) (يا دولة مصر ويا رايتها تصدى) (يا مسلمى مصر انقذوا الإسلام من جهالة الصبية وحماقة الصغار) .**

ولا أخفى عنكم حصيلة ما توصلت إليه فى صراعى معهم على مدى سنوات، فقد قرأت لهم وسمعت منهم وحاورت كثرة منهم ، وأدركت فى كل الأحوال أنهم طلاب دنيا لا دين ، وهواة حكم لا حكمة ، وأنصار سلطان لا قرآن ، وأن الدين لديهم وسيلة، وأنهم يحملون للمجتمع حقدا لا حد له ، وللحضارة كراهية لا مدى لها ، وللوحدة الوطنية اشمئزازا لا مزيد عليه ، وللقومية العربية ازدراء لا نهاية له ، وللتاريخ المصرى

١- قبل السقوط : ١١٤

إنكارا لا عرفان فيه ، وللمستقبل رفضا لا سبيل فيه إلى قبول ، وأنهم يتعشقون التدمير لسهولته، والرفض ليسره وبساطته ، وسفك الدماء لأنه يتناسق مع ما هيأوا وجدانهم له.(١)

وأخيرا يرسم فى كتابه النذير صورة المستقبل الذى يحلم به للتيار الإسلامى فيقول : (سينتحرون بغرور القوة وحمق الصبية وآثام الكبار ، وستدور الدائرة عليهم من جديد لأنهم لا يقرأون التاريخ إلا لكى يكرروا أخطاءه فقد سفكوا دماء الأبرياء فى الأربعينات إرهابا ، وتوجوا مسلسل إرهابهم باغتيال النقراشى ، فأعادتهم وزارة إبراهيم عبدالهادى إلى صوابهم ، وألزمتهم جحورهم ، ودفعوا ثمنا غاليا من حريتهم وحياة مرشدهم ، ثم أعادوا الكرة مرة أخرى فى عام ١٩٥٤ ، وكانوا القوة الوحيدة فى الساحة بعد أن أخليت إلا منهم ، وحاولوا اغتيال عبدالناصر ، فانتهوا على حبال المشانق وتوهموا فى عام ١٩٦٥ أن بإمكانهم العودة للإرهاب (تحت ظلال القرآن) وأنهم قادرون على تدمير كل منجزات الحضارة .

ووصل بهم الأمر إلى تجنيد أمهر الرماة فى الحرس الجمهورى ، فاستقبلهم عشماوى من جديد ، وقام حمزة البسيونى بواجب ضيافتهم خير قيام !! وها هم يعودون من جديد ، بعد أن نجحوا فى اغتيال الرئيس السابق ، وبعد أن حاول قادتهم استيعاب الدروس السابقة ، محاولين اختراق مؤسسات المجتمع من داخلها ، بيد أن الصبية لن يمكنوهم من ذلك ، وسوف يتابعون جهادهم حتى ينقلب المجتمع عليهم .

وكلما تمادوا فى حماقاتهم تضاعف إحساسى بالسعادة !! مع كل كنيسة تحرق!! ومع كل دار سينما تدمر !! ومع كل مسرح يخربونه !! ومع كل آلة موسيقية يدمرونها !! يقترب يوم الخلاص منهم بأسرع مما يتصورون ، وتنقلب الأغلبية الصامتة

---

١ – النذير ٨٢ – ٨٣

عليهم بأعنف مما يتخيلون ، وواجب الإعلام فقط أن يعرض على الشعب حماقاتهم الجاهلة وجهلهم الأحمق ، وعنفهم الأخرق ، وساعتها لن يرحمهم الشعب ! وساعتها أيضا سوف تكون استعادة الدولة لهيبتها استجابة مباشرة لإرادة الشعب ، وليس مستبعدا أن نراهم كما رأيناهم عام ١٩٥٤ أو عام ١٩٦٥ حين كان المنضم إليهم ، يسعى جاهدا لإزالة الشبهة عنه بحمل زجاجة ويسكى صغيرة فى جيبه ، يخرجها ليشرب منها أمام أصدقائه مرددا (أنا جدع) حتى تنقل التقارير أنه لا علاقة له بهم من قريب أومن بعيد .. (١)

★ فرج فوده والطعن فى علماء المسلمين .

وهذا من المعالم البارزة التى لا تخطئها العين فيما يكتبه الدكتور فوده .

- فقد كتب يخاطب شيخ الأزهر بمناسبة تصدى فضيلته لزمرة من المارقين من دعاة الفصل بين الدين والدولة : (لشيخ الأزهر أن يحمد الله كثيرا على أن الشريعة ليست مطبقة فى مصر !!! لأنها لو طبقت لاستحق أن يجلد تعزيرا بتهمة القذف ! واغلب الظن أن ذلك كان سيحدث على ملأ ، وأن جسده الرهيف كان سيعجز عن تحمل قسوة الجلاد ، فللجسد الإنسانى أحكام ، وشتان بين الجسد الذى ذاق حلاوة السمن البلدى وطراوة الزبد الهولندى ، وبين جسد عمر بن الخطاب الذى أسود جلده من أكل خبز الشعير بالزيت ، أو أجساد من كانوا يؤثرون على أنفسهم ولو كان بهم خصاصة أما جريمة شيخ الأزهر وهى فى شرع الإسلام جريمة بكل المقاييس ، فهى قذف بعض خيار المسلمين فى خطابه للأستاذ هويدى ، ونعتهم بالخروج عن الإسلام وبالعمالة للقوى المعادية للإسلام ! ... **إلى أن قال** : وماضرنا أن تسكن فى قصر

١- النذير ٨٨ - ٩

منيف ، وماضرنا أن تحصل على مرتبك من أموال دولة المسلمين ، تلك التى تنعتها بأنها ربوية ، وتصف بعض مصادر دخلها بأنها آثمة لأنها تأتى من المشروبات الروحية ، وماضرنا أن نسمعك تقرأ فى المناسبات الدينية خطبا مكتوبة يملؤها نطقك بالأخطاء النحوية .... ما ضرنا هذا كله ، لكن الضر كل الضر أن تتصور أنك يمكنك أن تخيف، وأنه بمقدورك أن تمنع كتابا هنا و تصادر رأيا هناك ، وأن تتخيل أنه بيدك مفاتيح خزائن الدين ، وأن فى جعبتك صكوك الغفران ، توزعها كما تشاء ، فتغفر لمن تشاء ، وتكفر من تشاء ، وتعز من تشاء !

ثم ختم مقاله بقوله : إحمد الله ياشيخ الأزهر على العيش الهنىء ، والطعام المريئ ، واذكره واشكره كثيرا على تخلف المسلمين ، لأنه الحافظ لمنصبك !! ولا تتخيل للحظة واحدة أن أحدا سوف يسمح لك برئاسة محاكم التفتيش ، وبالاتهام والقمع ، وبالتهديد والمنع ، واصمت نصمت ، وكف نكف ، لأنك إن عدت عدنا ، وإن قلت زدنا ، واقرأ عافاك الله قبل أن تكتب ، فلعلك أن قرأت يفتح الله عليك بابا من أبواب العلم والاجتهاد [!!!] . (١)

وفى أعقاب الفتوى التى أباح فيها المفتى الربا الذى يتضمنه شهادات الاستثمار ، ووقف علماء الأمة يومئذ قاطبة ضده بدءا من علماء الأزهر فى مصر ، ومرورا ببقية علماء العالم الإسلامى كما عبرت عن ذلك قرارات المجامع الفقهية والمؤتمرات الإسلامية وغيرها ، كتب الدكتور فوده تحت عنوان [**إنهم**

١- جريدالأهالى ٢٣-مارس -١٩٨٨م

يركبون الزلكة] يقول : (إنهم بعض فقهائنا الأفاضل ، الذين يركبون المرسيدس (الزلكة) ويسكن بعضهم فى فيلات فاخرة فى الهرم ومدينة نصر ومصر الجديدة ويسبحون الله فى الليل ، ويلعنون المفتى فى الصباح ، ويغازلون الجماعات الإسلامية فى أوقات القيلولة ، ويودعون مئات الألوف فى شركات توظيف الأموال ، ويقبضون بالدولار المبارك مقابل أعمالهم الإستشارية فى البنوك الإسلامية وأحدهم وكان مفتيا سابقا وصل مرتبه إلى سبعة آلاف دولار شهريا ، أى حوالى ثمانية عشر ألف جنية مصرى بالتمام والكمال ، وقد يظن القارئ أنهم يعملون مقابل هذه المبالغ آناء الليل وأطراف النهار ، والحقيقة أن ذلك افتئات عليهم لأنه لو صح لما بقى لديهم وقت لقراءة القرآن ، وذكر الرحمن ، وقيام الليل ، وصلاة الفجر .

والحق أن البنوك الإسلامية قد راعت ذلك كله ، فقصرت استشارتها على حوار يتيم ، يغنى عن سؤال أى علمانى لئيم ، وهو حوار يحدث فى نهاية السنة المالية ، ويبدأ بسؤال فضيلته عن رأيه فى الميزانية ، فيأتى الرد المبارك ، يكفيكم حسن النية ، وطهارة الطوية ، فيعود السؤال ، وما رأيك فى حركة الأموال ؟ فيرد الشيخ الجليل كلها حلال ، فيسألونه : وأرباح البنك السنوية فيرد الشيخ كلها من المضاربة الشرعية وكلها حلال (مية فى المية) والحمد لله على أنه لا توجد أية خسارة ، فيردون عليه : كله بفضل الاستخارة ، ولسنا ندرى كيف كنا سنحكم على جدوى المشروعات دون استخارتكم ؟ ولماذا لا تفتحون مكتبا استخاريا يطرد المكاتب الاستشارية العالمانية من السوق ، فيبتسم الشيخ الجليل فى زهد وورع ، فيغمزونه فى دلع [!!] هيا أعطنا البركة يامولانا ، والبركة هنا اصطلاح متداول مضمونه أن يخرج الشيخ قلمه الذهبى ويوقع الميزانية فتصبح حلالا بلالا ، ولا ينسى وهو يوقع أن يلمح بطرف عينه نسبة الخمسة فى المائة وهى النسبة التى تحصل

عليها هيئة الرقابة الشرعية ، وهى نسبة ثقيلة العيار تحتوى عادة على ما لا يقل عن خمسة أصفار ، تضاف إلى المرتبات الشهرية بالدولار ، ولا مانع لدى بعض البنوك من رحلة (بلهنية) يزور فيها الشيخ أفرع البنك فى الجزر البهامية ، حيث لا ضرائب ولا يحزنون ، فالضرائب تكون فى البلاد الفقيرة مثل مصر ، ومصر أم الدنيا كما يقولون ، ففيها يقبل الناس يدى الشيخ ، وفيها يركب الشيخ الزلكة ويحمد الله على ما رزقه من بهيمة الأنعام ، والسيارة لا ينطبق عليها هذا الوصف بالطبع لكن الشيخ لا يقصد السيارة وإنما يقصد الزلكة ... !! (١)

وقد كرر قريبا من هذه المعانى فى مقال آخر له بجريدة مايو الصادرة بتاريخ ٨٩/١٠/٩ ، تحت عنوان الفتاوى الدولارية .

وتحت عنوان فقه النكد ! كتب يقول : (ذلك باب من أبواب الفقه لا علاقة له فى تقديرنا بالإسلام العظيم من قريب أو بعيد ، لكن علاقته وثيقة ببعض الفقهاء من المتخصصين فى موضوع الباب وهو النكد والقادرين من خلال لوى أعناق النصوص وعكس أزماتهم الشخصية والنفسية ، واصطياد الشارد والغريب من الرأى على إعطاء النكد صورة الفتوى الدينية وتصويره على أنه رأى الدين ، والدين من قولهم ورأيهم ونكدهم براء .

أغنية [من غير ليه] أحبها الناس ، إذن فهى كفر بواح ، ومروق صريح وشرك والعياذ بالله لماذا ؟ سيجيبونك (لهذا) . ويضربون أخماسا فى أسداس ، وأسداسا فى أسباع ، وستكتشف أن منطقهم سقيم ، وأن فهمهم لا يستقيم وأن دافعهم الحقيقى هو ما أخفوه وما نكتب عنه الآن وهو النكد وأنه لولا أن الناس أعجبوا بالأغنية ما كتبوا ، ولولا

١- : جريد الأهالى عدد ١٩٨٩/١١/٨

أنهم طربوا للحن الجميل ما أجهد هؤلاء أنفسهم بهذا الهجوم الثقيل . (١) ولم يترك فى هذا المقال طائفة من أهل العلم إلا غمزها وهيج عليها بطريقة ساخرة [وبالمناسبة فإن من بين من أدانوا هذه الأغنية لجنة الفتوى بالأزهر] .

وبعد . . فإن المتأمل فى هذا المنحى من كتابات الدكتور فودة لابد أن يستوقفه ما جاء فى البروتوكول السابع عشر من بروتوكولات حكماء صهيون مما ننقله بنصه :
{وقد عنينا عناية عظيمة بالحط من كرامة رجال الدين من الأمميين فى أعين الناس ، وبذلك نجحنا فى الإضرار برسالتهم التى كان يمكن أن تكون عقبة كئودا فى طريقنا ، وإن نفوذ رجال الدين على الناس ليتضاءل يوما فيوما (٢) } .

وربما يتساءل : هل كان هذا التوافق بين مسعى الدكتور فوده فى الحط من قيمة علماء الإسلام وبين ما جاء فى هذه البروتوكولات محض مصادفة عابرة أم أن فى الأمر أبعادا أخرى ؟ الله أعلم !

★ الدكتور فرج فوده والاقباط .

للدكتور فرج فوده بالأقباط علاقة متميزه ، فقد أعمل قلمه ولسانه فى تبنى مطالبهم والدفاع عن مواقفهم بما لا يعرف مثله عن كاتب معاصر .

١- جريدة مايو العدد ٨٧٤ الصادرة بتاريخ ١٦/١٠/١٩٨٦م

٢-الخطر اليهودى : بروتوكولات حكماء صهيون ترجمة محمد خليفة التونسى : ص : ٢٠٤

وقد أثار هذا الموقف كثيرا من الشكوك والتساؤلات ، بل لايبعد أن يكون قد نسج حوله بعض الشائعات ، من ذلك القول بأن الأنبا شنودة يفوضه شخصيا فى تمثيل النصارى فى كثير من المحافل العامة ، أو أنه أصدر توجيها إلى الكنيسة لتأييده فى الإنتخابات البرلمانية ، بدلالة أنه تقدم للترشيح عن دائرة شبرا التى يتكتل فيها النصارى وليس عن دائرة مصر الجديدة التى يسكن بها ، وبعيدا عن هذه الأقوال التى لا نرى ضرورة للخوض فيها - لأننا لا نملك الأدلة المادية على إثباتها - فإن المقطوع به هو هذه العلاقة الخاصة جدا بالأقباط، وهذه العاطفة المتوقدة جدا فى التخذيل عنهم والدفاع عن مطالبهم بصورة غير مسبوقة :

- **فهو أولا يضحى بقضية تطبيق الشريعة بالكلية حتى لاتخدش مشاعر النصارى** !! ويعلن ذلك بلا مواربة ، فيقول فى تبرير رفضه المطلق لتحكيم الشريعة ودعوته الحاسمة إلى فصل الدولة عن الدين (للخلاف الطائفى ، أو الفتنة الطائفية ، أسباب عديدة ، وجذور عميقة ، بيد أن أحدها يمثل فى تقديرى سببا رئيسيا ، على حين تبقى الأسباب الأخرى ، رغم أهميتها أسبابا لا ترقى إلى مستوى السبب الرئيسى عمقا وتأثيراً ، أما السبب الرئيسى فهو سعى بعض المسلمين فى مصر إلى إقامة دولة دينيه إسلامية ، واستجابة الرأى العام جزئيا إلى هذا السعى) .(١)

- **وهو ثانيا يطالب بتحجيم البرامج الدينية فى الإعلام** لأن هذه البرامج فى تقديره من أسباب الفتنة الطائفية ، ويفسر ذلك بقوله : (ولعل القارئ يتساءل

١- الطائفية إلى أين ؟ : ١٩

عن العلاقة بين ما أذكره وبين الفتنة الطائفية ، بيد أنى أؤكد أن هناك علاقة وثيقة بين تراجع الإعلام الرسمى أمام التطرف الدينى ، وبين خلق مناخ موات لرياح الفتنة الطائفية، فأن يتحول التليفزيون أو أن تتحول الإذاعة من تليفزيون مصرى أو إذاعة مصرية ، إلى تليفزيون إسلامى أو إذاعة إسلامية ، أمر يزيد من إحساس البعض بالسطوة ، ومن إحساس البعض الآخر بالغربة !!) . (١)

بل يرى فى شرح الآيات القرآنية التى تتعلق بالتثليث وغيره من عقائد النصارى سببا من أسباب الفتنة الطائفية وجريمة تقع تحت طائلة القانون باعتباره تسفيها لعقائد الآخرين !! ولهذا فهو ينعى على الشيخ الشعراوى أنه تعرض فى تفسيره للقرآن الكريم لشرح عقيدة التثليث !! وبهذا تحولت الموعظة فى تقديره إلى قنبلة زمنية ! ويعتذر عن النصارى الذين كانوا مقبلين على موعظته قبل الاستداره على عقائدهم فيقول : (وأشهد- وهذه حقيقة - أن كثيرا من الأقباط ، الذين لايعرفون التعصب ، كانوا حريصين على سماع الرجل ومتابعته ، وهى ظاهرة مصرية من بقايا عهد الوحدة الوطنية السعيد ، والمعمرون فى بلادنا يذكرون مئات الرسائل التى انهالت على الشيخ محمد رفعت من أقباط كانوا يسعدون بسماع تلاوته وإحداها رسالة شهيرة من قسيس أرسل إليه تبرعا ، وقد نشرت هذه الرسالة فى حينها فى جميع الصحف اليومية ، وأذكر فى نهاية الخمسينات وكنت وقتها طالبا بالمدرسة الثانوية أن البابا كيرلس السادس ، زار كنيسة صغيرة حيث كنت أقيم فى شربين ، وهى مدينة صغيرة من مدن الوجه البحرى ، وقد شاهدت وقتها بعينى آلافا من المسلمين يسعون بأفراد من أسرهم أعياهم

١- المرجع السابق : ٣٢-٣٣

المرض ، ملتمسين البركة لدى البابا كيرلس ، مؤملين أن يجدوا الشفاء على يديه [!!!] وكان من الممكن أن يحدث نفس الشيء للشيخ الشعراوى لولا أنه استدار فجأة خلال تفسيره اليومى للقرآن فى التليفزيون، غامزا فى عقيدة الأقباط ، منهالا على عقيدة التثليث بالهجوم [!!] مستندا إلى إنجيل مدعى هو إنجيل برنابا [!!] مفسرا بعض آيات الانجيل بأن المسيح قد تزوج ... إلى آخر هذه الغمزات أو الطعنات التى انهالت على الأقباط من خلال أخطر أجهزة الإعلام وهو التليفزيون ، وبالطبع فقد كان طبيعيا أن يرد عليه البابا شنوده فى حديث الجمعة ، وأن يتداول الأقباط الشرائط المسجلة للرد ، وأن ينبرى القمص بولس باسيلى للرد عليه فى سلسلة من المحاضرات ، سجلت هى الأخرى على شرائط وتداولها الأقباط فى شغف ، وهكذا تحولت الموعظة إلى قنبلة زمنية ، وزاد حرص الأقباط على سماع أحاديثه لرصد غمزاته وهجومه . (١)

ولا ندرى ماهى - فى منظوره - القراءه المستنيرة والتناول الحضارى لمثل هذه الآيات التى تقطع بكفر من قال بالتثليث أو قال إن الله هو المسيح بن مريم ؟!!

- وهو يهدم قاعدة الولاء والبراء فى الإسلام ، ويراغم عشرات النصوص القرآنية الواردة فى هذا المقام دفاعا عما اعتبره حقا للأقباط من المساواة الكاملة ليس فى الحقوق والواجبات الظاهرة فحسب بل فى مودة القلوب وتعانق الأرواح فيقول : (خليق بمثلى أن يشعر بالحزن والأسى وهو يقرأ للدكتور أحمد عمر هاشم تلك العبارة الغريبة [الإسلام لا يمنع من التعامل مع غير المسلمين ، ولكن يمنع المودة القلبية ، والموالاة ... لأن

١- الطائفية إلى أين ؟ : ٣٠-٣١

المودة القلبية لا تكون إلا بين المسلم وأخيه المسلم] ، لا ياسيادة الدكتور !! المودة القلبية تكون بين المصرى والمصرى ، مسلما كان أو قبطيا لا فرق ، والقول بغير ذلك تمزيق للصفوف

خليق بمثلى أن يشعر بالأسى والأسف حين يرتفع صوت الدعاة ، معلنا أن الهندى المسلم أقرب إلى المصرى المسلم من القبطى المصرى ... لا والله لا يكون ، ولن يكون [!!] فالمصرى لدينا ، وأنا أقصد المصريين جميعا ، لا يتميز إلا بحبه لوطنه وولائه لأرضه ، وغير ذلك غرض فى النفوس ، ومرض فى الصدور ، وسوء فى القصد ، وسواد فى النظرة ، وفساد فى الوطنية ، وإثم وطنى عظيم) .(١)

- وهو يدافع عن مشاركة النصارى فى البرلمان ولو عن طريق التعيين إذا فشلوا فى الوصول إليه عن طريق الإنتخاب ، ويعتبر أن عدم نجاحهم عن طريق الإنتخاب آية على فساد المناخ وتراجعه فيقول : (فالملاحظ أن انتخابات عام ١٩٨٥ وانتخابات عام ١٩٨٧ قد أجريتا بأسلوب القوائم النسبية ، وكانت إحدى حجج المؤيدين للقوائم النسبية ، أنها تتيح لقيادات الأحزاب السياسية ، وضع عدد ملائم من الأقباط ، ويمكن أن ينجح ضمن القائمة طالما أن التصويت لصالح الحزب ، بعد فشل جميع المرشحين الأقباط ، منذ عام ١٩٥٢ فى النجاح فى أى دائرة على أساس الإنتخاب الفردى إلا مرات نادرة لا تزيد عن أصابع اليد الواحدة ، ورغم ذلك فقد كان ملاحظا أن نسبة الأقباط سواء على رأس القوائم أو بداخلها شديدة الضآلة ، ولا تتناسب على الإطلاق مع أى توقعات متفائلة ، والنتيجة أن عدد الناجحين من الأقباط كان أقل من

١- قبل السقوط : ٨٣

عشرة أعضاء فى كل مرة ، أى أقل من ٢٪ ولا لوم هنا على الناخبين ، وإنما اللوم هنا على القيادات الحزبية التى كان يمكنها أن تنتهز الفرصة لتصحيح المناخ وتعديل الأوضاع غير الطبيعية وغير المقبولة) . (١)

– **وهو يبرز مخاوف النصارى من قضية تطبيق الشريعة ويبررها** فيقول : (بينما على الطرف الآخر مواطنون أقباط يسمعون لأول مرة منذ أكثر من قرن حديثا عن الجزية ، والذميين ، وعدم قبول الشهادة ، واستنكار أن يصبحوا قضاه أو ولاة ، وهم فى موقف عصيب ، إن قبلوا تخلو عن إنجاز عظيم حققته البشرية وأسمته حقوق الإنسان ، وإن رفضوا أثاروا عليهم مشاعر إخوانهم المسلمين ، حين يرون فيهم عقبة كؤودا تمنعهم من تطبيق شريعتهم ، واستكمال دينهم ، وما دامت القضية القومية قد انتكست ، والقضية الوطنية قد تراجعت وأخلت مكانها لقضية الدولة الدينية ، فليلجأ المسلمون إلى مساجدهم ، وليلتفوا حول أئمتهم ، وليلجأ الأقباط إلى كنائسهم وليلتفوا حول قساوسهم ، وليتملك الاحساس بالقوة شيخ الأزهر إلى الدرجة التى يذهب فيها إلى مجلس الشعب ، ويحتل صدارة كراسى الزوار ، مراقبا النواب وهم يناقشون قضية الشريعة ، وفى المقابل كان منطقيا أن يدعو البابا شعبه إلى الصيام وإلغاء الإحتفالات الدينية ، ولم يكن قيام هذا وصيام ذاك إلا مظهرا من مظاهر التعبير عن تشرذم أبناء الوطن) . (٢)

١- الطائفية ألى أين : ٣٤

٢- المرجع السابق : ٢٦-٢٧

ويتباكى على وضع الذميين فى ظل الدولة الإسلامية فتحدث عن حرمانهم من المناصب الأساسية [!!] وما يتعرضون له من اضطهادات دينية ثم يقول : ولعل أبلغ مثال على وضع الذميين فى الدولة الدينية الإسلامية ما ينقل إلينا عن دية الذمى فى حالات القتل الخطأ وهى لا تكفى لشراء قاروصة سجائر (كذا) وتصل نسبتها إلى واحد من عشرة آلاف بالمقارنة بدية المسلم فى نفس الظروف) ويستدرك فى الهامش فيذكر أن هذا هو واقع التطبيق فى إحدى الدول الإسلامية ، أما القاعدة الشرعية فهى محل اختلاف . (١)

– وهو يقر بما يدعونه من التعصب الوظيفى ويبرره ، ويبرر مطالبهم فى المشاركة فى الحقائب الوزارية الهامة والرتب العليا فى الجيش والشرطة ونحوه فيقول : (لو سألت قبطيا فى مصر عن (همه الطائفى) لكانت إجابته السريعة المباشرة (التعصب الوظيفى) ولو سألت عشرات الآلاف من المهاجرين الأقباط من أصحاب المؤهلات العلمية عن سبب هجرتهم ، لأجابوك نفس الإجابة ، ولو أعدت السؤال طالبا مثالا على ذلك لأحالوك إلى مناصب الدولة العليا ، ومناصب الإدارة العليا فى كل القطاعات ، ولذكروا لك أنه قد أصبح عرفا ، أو كاد يصبح أن لا يتولى الأقباط كراسى وزارية فى الوزارات المهمة مثل الخارجية [!!] أو الداخلية أو الخزانة أو الزراعة أو الصناعة ، وأنه نادرا ما يعين أحد منهم فى مناصب المحافظين أو رؤساء المدن أو مأمورى المراكز أو رؤساء مجالس الإدارات، وسوف تتكرر نفس الشكوى بالنسبة للرتب العليا فى القوات المسلحة أو الشرطة ، ودون الدخول فى متاهات

١- المرجع السابق : ٢١

جدلية ، أستطيع أن أؤكد أن ذلك كله يبدو صحيحا!!).(١)

ويتباكى أن شركات توظيف الأموال والمدارس الإسلامية لا يقبل فيها قبطى ولا قبطية ، ثم يردف فيقول : إنه من الضرورى أن نذكر أن ظاهرة التعصب الوظيفى موجودة لدى الطرفين ، لكن الأغلبية مطالبة باستمرار بأن تعطى المثل ، وتصرفات الأقلية مبررة إلى حد كبير بكونها أقلية ، ويكون تصرفها رد فعل ، ولست فى هذا متحيزا [!!] فقد كان هذا المعنى واردا بوضوح فى مقررات المؤتمر الإسلامى الذى عقد فى مصر الجديدة ردا على المؤتمر القبطى عام ١٩١١) . (٢)

– وهو يطالب لهم بالمشاركة فى ولاية التشريع والقضاء والجهاد ، وأن تقبل شهادتهم كسائر المسلمين ، وأن يكون الجهاد فى سبيل الأرض وحدها حتى يتسنى لهم أن يشاركوا فيه [!!] ويتسنى كذلك الإقرار بالشهادة لمن مات فيه من الجميع فيقول : (معاذ الله !! أن يتصور أحد أننى أدافع عن أقباط مصر ، فأنا أكره أن يقسم المصريون إلى مسلمين وأقباط ، وهم لدى مصريون فحسب ، وسوف يظلون كذلك إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها ، لكنها بعض نزوات التاريخ ، حين ينحرف عن مساره تارة هنا وتارة هناك ، ثم لا يلبث أن يعود إلى سيرته الأولى لأنه لا يصح فى النهاية إلا الصحيح ...

إننى عندما أدافع ، إنما أدافع عن مصر ، وإنما أرفض أن يضام مصرى ، وأرفض أن يكون لمواطن حق الشهادة لأنه مصرى مسلم ، ولا يكون لمواطن آخر هذا الحق

---

١ – المرجع السابق : ٢٧–٢٨

٢ –الطائفية إلى أين : ٢٩

لأنه ذمي ، وأرفض أيضا أن يكون حق الحكم لفريق من المصريين دون فريق ، أو أن يكون حق التشريع لفريق دون فريق ، أو أن يكون حق ولاية القضاء فى أى أمر لفريق دون فريق، أو أن يكون حق الدفاع عن الأرض ، وأكرر الأرض ولا شىء غير الأرض لفريق دون فريق .

وأرفض أن يقف مدع ونحن على أبواب القرن الواحد والعشرين لكى يطالب مجموعة من المصريين بأن لا يبدؤا مجموعة أخرى بالسلام ، وأن يضطروهم إلى أضيق الطريق إذا لقوهم فى طريق ، مستندا إلى أحاديث مختلفة : سندها واه ، ومتنها أوهن من خيوط العنكبوت ، وأرفض أن يدعى أحد أن حرب أكتوبر كانت حربا دينية ، وأنها كانت بين المسلمين واليهود ، وأقبل فقط أنها كانت بين مصريين وإسرائيليين ، فقد اختلط دم المصرى المسلم بدم المصرى القبطى وما خرج كلاهما إلا دفاعا عن مصر ، ومات المصرى المسلم وودعه أهله المسلمون على أنه شهيد ، ومات المصرى القبطى وودعه أهله الأقباط على أنه شهيد ، وما أروع أن تتحد الديانتان فى إقرار الشهادة لمدافع عن أرض الوطن العزيز ، لكنه مرض النفوس ، وضيق الأفق ، والغباء الذى يقود الوطن كله إلى التهلكة.(١)

– وهو يخذل عن تياراتهم السياسية ويهون من خطرها فى الوقت الذى يحشد فيه الدنيا بأسرها ضد التيار الإسلامى فيقول : إنه على العكس من تمزق التيار السياسى الإسلامى إلى أجنحة مختلفة وربما متصارعة ، وتوزع ولائه بين قيادات متعددة ومختلفة يبدو التيار السياسى القبطى متماسكا بصورة لم

١– قبل السقوط :٨١

تحدث من قبل ، كما أنه يدين بالولاء لقيادة واحدة شرعية هى البابا ، وعلى الرغم من اعتراض الكاتب على قيادة رجال الدين للعمل السياسى فى كل من الجانبين الإسلامى والقبطى ، إلا أن توحد التيار السياسى القبطى تحت قيادة واحدة غير مختلف عليها يمثل نقطة إيجابية واضحة ، لأنه إذا لم يكن ممكنا التحكم فى (الفعل الإسلامى) فإنه يمكن التحكم فى (رد الفعل القبطى) من خلال إمكانية التفاهم مع قيادته ، ومساحة التفاهم واسعة من منطلق إحساس الأقلية بالخطر ، وسعيها المبرر لتحجيم المشكلة . (١)

– **يواصل حديثه فيقول** : (إن الأقلية القبطية فى مصر على عكس كثير من الأقليات فى أغلب دول العالم ليست أقلية وافدة بل هى أقلية أصيلة ، الأمر الذى يصعب معه النظر إليهم على أنهم دخلاء أو مجموعة قابلة للنزوح إلى موطنها الأصلى أو أن ولاءها خارجى ، كما أنه من ناحية أخرى لا يمكن الشك فى ولائهم لمصر الأرض والوطن والتاريخ ، وهذه كلها عوامل تحجم كثيرا من مبررات الصراع الطائفى .

أن تبنى الأقلية القبطية لبعض المطالب السياسية لا ينطلق من عقيدة دينية بقدر ما ينطلق من مفهوم حقوق الإنسان فى العالم المعاصر ، وبمعنى آخر فإن موقفهم ينطلق من أرضية سياسية وليس من أرضية دينية ، كما أنه لا يتكون إلا كرد فعل فى مواجهة تجاوز الفعل فى الجانب الآخر لحدود المعقولية ، الأمر الذى يؤدى إلى قصر المواجهة فى اتجاه تحجيم الفعل وهو أمر إيجابى) . (٢)

١– حوار حول العالمانية : ٣٧

٢– المرجع السابق : ٣٧ – ٣٨

ويقول في مقام آخر في معرض تبريره لإقامة حزب ديني لنقل الحوار مع المتطرفين إلى الساحة السياسية وإتاحة الفرصة للخلاف بينهم والإختلاف عليهم : (إن التخوف من قيام أحزاب دينية مسيحية لا مبرر له لعدة أسباب هي :

أ - أن التجربة التاريخية أثبتت أن أقباط مصر يتعاطفون دائما مع الأحزاب العالمانية عن إدراك حقيقي بأن المستقبل للتعايش وليس للانفصال [!!] والدليل على ذلك تجمعهم تحت راية الوفد وولاؤهم له قبل ثورة ١٩٥٢ وبقاؤهم على هذا الولاء حتى بعد انفصال أكبر قياداتهم السياسية (مكرم عبيد) .

ب - أن تجربة إقامة حزب مسيحي ديني له سابقة في التاريخ المصري ، تمثلت في حزب مصر الذي أنشأه (اخنوخ فانوس) ولم ينضم له إلا قلة محدودة، وانتهى بعد سنوات في صمت كما ظهر ، دون أن يكون له أي تأثير على مسار الحياة السياسية في مصر ، ودون أن يؤثر سلبيا على مناخ الوحدة الوطنية فيها) .(١)

والرسالة التي تحملها هذه القطوف : أنه لا خطر يأتي من التيارات السياسية القبطية لأن منطلقاتها فيما تطالب به حضارية وليست دينية !! ولأنها لا تكون إلا ردود أفعال عندما يزيد الغلو من الطرف المقابل ، ولأنه يمكن التحكم في ردود أفعالها من خلال قيادتها الموحدة ، ولأنها أخيرا لا يمكن الشك في ولائها لمصر الأرض والوطن والتاريخ !

١- المرجع السابق : ٤٦

- وهو ينقل عن أحد الكتاب المعاصرين بعض المفاهيم الإسلامية المتعلقة بالجزية وعدم اشتراك النصارى فى الجهاد ويعقب عليها فيقول :

(ولعلى أسائل نفسى كما يسائل القارئ المستنير نفسه ، أيعقل هذا ؟ أيعيش هذا الكاتب فى القرن العشرين ؟ ودعك من إمكانية أن يحدث بعض ما أشار إليه ، فدونه أرواحنا نحن المسلمون قبل الأقباط ، ودونه العصر الذى يتصور البعض قدرتهم على الهروب منه ، دونه الحضارة التى أفلتوا منها ، لكنهم لا يملكون أن ينزعوها عنا أو ينزعونا منها ، ودونه الثقافة التى يسمونها الغزو الفكرى مداراة للعجز ، وقصورا عن تجاوز الأغانى للأصفهانى عند القلة المثقفة منهم ، ورجوع الشيخ إلى صباه عند الكثرة ، ودونه حقوق الإنسان التى تقف حجر عثرة أمام خيالاتهم المريضة) . (١)

- وأخيرا فإن رفضه للدولة الإسلامية وتحكيم الشريعة دفاعا عن هؤلاء وانحيازا لمطالبهم الطائفية ليس ترفا سياسيا ولا مطلباً حزبيا عارضا لدى الدكتور فوده وإنما هو عقيدة تملأ أقطار نفسه ، وسيظل يحمل لواءها ما ظل فيه عرق ينبض ! ولنستمع إليه وهو يقول فى نهاية فصل عقده للحديث عن الأقباط ورفض الدولة الدينية التى تؤدى - بزعمه- إلى الإستطالة عليهم : **(إننى لن أترك التصدى لهذا الأمر ما حييت ، ولن أترك هذه الدعوة ما ظل فى عرق ينبض ، ولن أتزحزح عن إيمانى بأن كل هذه الدعاوى سياسة ألبست ثوب الدين ، وليست دينا ألبس ثوب السياسة ، ولن أمل فى أن أكرر على مسامعكم أنها الفتنة، لعن الله من أيقظها ، وحفظ الله مصر من أخطارها)** .(٢)

---

١ - المرجع السابق : ٢٣

٢- قبل السقوط : ٨٦

والعجيب أن الدكتور فودة قد تجاوز فى حربه للشريعة الإسلامية مواقف غلاة النصارى فى مصر فإن أقصى ما وصل إليه المتعصبون النصارى فى هذا المقام أنهم طالبوا بعدم تطبيق الشريعة على المسيحيين فى مصر ولم يدر بخلدهم أن يصادروا حق الأغلبية فى أن تتحاكم إلى الشريعة التى بها تدين .

ففى قرارات ماسمى مجمع الآباء الكهنة والمجلس الملى وممثلى الشعب القبطى بالاسكندرية فى المؤتمر المنعقد بالبطريكية بتاريخ ١٧ يناير ١٩٧٧م وتحت عنوان حرية العقيدة قرر المؤتمرون بشأن تطبيق الشريعة ما يلى :

ثالثا : (تطبيق الشرع الإسلامى فيما ينادى به غلاة الدعوة الإسلامية والتيارات المتطرفة الغريبة على المجتمع المصرى الأصيل - نعلن عدم قبول تطبيقها على المسيحيين فى مصر ، كما ونعتبر أن أى محاولة فى هذا الشأن للإلزام الجبرى تحت ستار التشريع أو القوانين الجزائية أنها تنطوى على إكراه المسيحيين على عقيدة أخرى مما يجافى مجافاة صارخة أقدس حقوق الإنسان فى حرية العقيدة . (١)

فقارن بين قولهم : نعلن عدم قبول تطبيقها على المسيحيين فى مصر ، وبين قول الدكتور فودة إنه ضد تطبيق الشريعة الإسلامية فورا أو حتى خطوة خطوة ! وتبريره ذلك بمخافة أن يشعر فريق من المواطنين بالخوف لأن يحكم بعقيدة الآخرين ، ويشعر فريق بالزهو لحكمه بعقيدته !!

١- نقلا عن كتاب المصحف والسيف لنبيل عبدالفتاح : ٢٢٥

★ **الدكتور فرج فوده والصهيونية .**

لا تبلغ الصهيونية فى الخطر مبلغ الجماعات الإسلامية فى تقدير الدكتور فوده!! لأن الصهيونية فى تقديره عدو خارجى إذا حاربناه ، وصديق خارجى إن سالمناه ، وهو يعتقد أن الصراع معها فى سبيله إلى الاضمحلال ، وأنه بمؤتمر السلام يمكن النظر إليها على أنها حدود السلام العازل الذى يؤمن الجبهة الشرقية من أى أخطار محتملة ، ولا خطر يأتى من قبلها ، أما الجماعات الإسلامية فهى خطر داخلى ، وعدو كامن بين الصفوف يهدد الأمة فى جميع الحالات !!

ففى جوابه على تساؤل الشيخ صلاح أبو أسماعيل رحمه الله حول عدم تعرض الدكتور فوده فى جميع كتبه للصهيونية ولو بكلمة واحدة فى الوقت الذى يتوجه بكافة كتبه ومقالاته إلى محاربة الجماعات الإسلامية يقول : (إن الموقف من إسرائيل يا أخ صلاح لا يزيد عن كونه موقفا سياسيا ، فقد تراها صديقة أو جارة مسالمة لك إن كنت مؤمنا بالسلام ، وقد تراها عدوا إن كنت رافضا للمعاهدة ، وفى كل الأحوال فإنها صديق خارجى إن سالمت ، أو عدو خارجى إن عاديت ، وتستطيع فى أسوأ الأحوال أن تغلق دونها الحدود ، أوتحشد أمامها الحشود ، لكنك تواجه موقفا أصعب بالتأكيد حين يأتيك الخطر من داخلك ، وحين ترى عدوك بين صفوفك مواجها للوحدة بالفتنة ، وللغد بالماضى ، وللرأى بالسيف ، وللتفكير بالتكفير ، وللعقل بالنقل ، وللاجتهاد بالعقم . (١)

وفى هذا الإطار يتحدث عن إسرائيل فى مجلة أكتوبر تحت عنوان [**هذا بلاغ للناس**] فى منظومة حديثه عن المتغيرات الجديدة فى المنطقة فيقول : (البدء الفعلى فى

١- حوار حول العالمانية : ١٣٥

مباحات السلام بين الدول العربية وإسرائيل الأمر الذى يشير إلى اتجاه الصراع العربى الأسرائيلى إلى الاضمحلال وإلى الانتهاء بتحقق السلام العادل الشامل ، ويرغم أن ذلك فى تقديرنا سوف يستغرق وقتا طويلا ، لكنه أمر لا مفر منه فى نهاية المطاف ، ولا شك أن ذلك يسهم فى دعم السلام المتحقق بين مصر وإسرائيل فى المدى الطويل ، لكنه فى المدى القصير يسهم فى تأمين الحدود الشرقية ، ويدفع إلى النظر إليها على أنها حدود السلام (العازل) الذى يؤمن الجبهة الشرقية من أية أخطار محتمله

وفى الوقت الذى يرى سعادته أن الجبهة الشرقية مع إسرائيل قد أصبحت آمنة يرى أن الصراع الحضارى القادم هو الصراع المصرى الإيرانى وأن الصراع المسلح **يجب أن يتجه جنوبا إلى السودان فيقول** : (وهكذا تحدد الصراع وهو صراع يراهن عليه كاتب هذه السطور .. وهو أيضا صراع يزعج الكثيرين ممن يتصورون أن عالم الشمال هو عالم التغيير وأننا أهل الثبات فى كل شىء ، فصراعاتنا أبدية ، وعداواتنا أبدية ، وصداقاتنا أبدية ، وكل هذا أضغاث أحلام ، فالصراع العربى الإسرائيلى فى طريقه للتآكل منذ معاهدة السلام بين إسرائيل ومصر ، وهو يتسارع فى تآكله بعد عقد مؤتمر السلام ، والصراع المصرى الإيرانى هو الصراع القادم بغير شك ، والصراع هنا كما ذكرنا صراع حضارى .

أما الصراعات المسلحة فمكانها فى الجنوب حيث مصادر المياه، وإذا لم ندرك هذا من الآن ، وإذا لم نسع بكل السبل لتأمين منابع مياه النيل ومساره ، فسوف نخطئ خطأ جسيما) .

وقضية السودان ليست قضية منابع النيل فحسب بل هى أيضا – ونرجع لما كتبه الدكتور فوده بنفسه فى هذا المقال – :(**وقوع السودان تحت حكم الجبهة الإسلامية**

بقيادة حسن الترابى ، وتحوله إلى مستقر للأصوليين والإرهابيين ، تحت شعارات الثورة الإسلامية !! (١)

ومافتىء الدكتور فودة فى مقاله يؤكد على ضرورة إعادة القراءة لحدود مصر الجغرافية والتأكيد على السلام العازل والجبهة الأمنة مع إسرائيل ، **والخطر المحدق القادم من السودان** والصراع الحضارى القادم مع إيران التى بدأت فى منظوره تعيد إلى الأذهان ذكريات التتار فى زمن غابر !! والخطر المحتمل القادم من الغرب (جبهة الانقاذ فى الجزائر) ويختم مقاله بهذه التساؤلات : (ومن يصدق أن الجمهورية الإيرانية الإسلامية قد بدأت تعيد إلى الأذهان ذكريات التتار فى زمن غابر ؟! .. ومن يصدق أن العسكرية المصرية مطالبة اليوم بالنظر إلى الجنوب ، وفتح خرائطه وهو مالم تفعله منذ أيام الخديو إسماعيل ؟!! ... ومن يصدق أن دائرة حصار قوى الردة الحضارية تكاد تطبق على مصر جنوبا وغربا .. ؟!! (٢)

ولعل القارئ أن يتساءل : هل هذا هو الدور الذى ترشحه العالمانية لمصر فى المرحلة القادمة : سلام مع الصهيونية ، وحرب سافرة على حملة الشريعة الإسلامية ؟!

١- مجلة أكتوبر العدد ٧٩٤ الصادرة بتاريخ ١٢/١/١٩٩٢م

٢- إننا نعتقد أن الجمع بين السودان والجزائر من ناحية وبين إيران من ناحية أخرى نوع من خلط الأوراق ، فالجزائر والسودان بلاد سنية ، وإيران بلد رافضى ، والبون بينهما شاسع ، والتناقض بينهما جذرى ، ولكنها العالمانية المعاصرة فى عدائها لكل من انتسب إلى الإسلام وتحرك على أساسه لا تفرق بين هذا وذاك .

★ الدكتور / محمد خلف الله .

الدكتور محمد خلف الله أحمد ، الأستاذ بكلية الآداب - وبمعهد الدراسات العربية، ورئيس تحرير مجلة اليقظة العربية وأحد رموز الأتجاه العالمانى القومى فى الساحة المصرية ، ولمزيد من التعريف بهذه الشخصية العالمانية نورد قطوفا من آرائه ومعتقداته السياسية والفكرية فى النقاط التالية :

★ *القصص القرآنى لا يصلح مصدرا للتاريخ وإنما هو قصص لمجرد العبرة والموعظة :*

وقد أثبت هذا المعنى فى رسالة علمية له للماجستير عام ١٩٤٢م . ولا يزال الدكتور خلف الله على هذه المقولة ، ففى حوار أجرى معه مؤخرا سئل عن هذه القضية فأجاب : قلت فى دراستى أن القصص القرآنى لا يؤخذ منه التاريخ ، وإنما يعمد فيه إلى أشياء أخرى كشرح أمورتخص الدعوة الإسلامية ، وإعطاء العظة والعبرة ، وتوضيح صورة للصراع بين الأنبياء ومن خالفوهم فى الرأى ، والإشارة لوسائل استمرار الرسالة وكيف تؤتى ثمارها .. الخ (١)

وفى مقام آخر من هذا الحوار يقول : لكن السؤال الذى حاولت الإجابة عليه كان : ماهو المنهج الذى يجب أن يسلك لدراسة هذه القصص ؟! وتوصلت إلى أن المنهج التاريخى لا يصلح لأنه لن يوصلنا لشىء .. ولكن يجب أن ينظر إليها كقصص ، وإن كلا منها لها سياق ولها هدف مختلف وإن كانت تدور حول شخصية واحدة . (٢)

١-حوار حول قضايا إسلامية ، اقبال بركة : ٩٦

٢- المرجع السابق : ٩٧-٩٨

ودلالة ذلك واضحة ، إذ يجعل القصص القرآنى من جنس الابتكارات الأدبية التى ينسجها خيال الأدباء ، فهى محض تخيل وتصوير ولا علاقة لها بوقائع التاريخ !!

★ **الإسلام دين العرب وحدهم وليس للناس كافة !!**

وهى قضية ما فتىء الدكتور يبدى فيها ويعيد ، ويبثها على صفحات الجرائد والمجلات ، وهى إنكار منه لمعلوم من الدين بالضرورة ، ومكابرة لحقائق القرآن والسنة وما أجمع عليه تاريخ الأمة ، ولا يعرف لهذه المقولة سلف إلا بعض فرق النصارى الذين كانوا يقرون بالإسلام ويزعمون أنه دين العرب وحدهم وأنهم ليسوا مخاطبين به ، وقد اشترط أهل العلم يومئذ أن أمثال هؤلاء لا يكتفى فى دخولهم فى الإسلام بمجرد الإقرار بالشهادتين ، بل يجب أن يشهدوا معها أن محمدا - صلى الله عليه وسلم - رسول الله إلى الناس أجمعين .

وقد أرسل شيخ الأزهر إلى جريدة الأهرام كلمة الأزهر فى مقالات الدكتور خلف الله التى أثبت فيها هذه المقولة نشرت الأهرام ملخصًا لها بقولها : جاء نا والصفحة ماثلة للطبع تعقيب من الإمام الأكبر الشيخ جاد الحق على جاد الحق شيخ الأزهر على مقالات الدكتور محمد أحمد خلف الله عن العروبة و الإسلام ، وعلى وجه التحديد مقالته التى نشرها (الأهرام) فى صفحة الحوار القومى يوم ٨٧/٩/١٦ تحت عنوان السياسة العربية للأحزاب المصرية - تعليقات وملاحظات .

وجاء فى رد فضيلة شيخ الأزهر أن الكاتب أجهد نفسه فى هذا المقال ليقرر أن الإسلام دين العرب وحدهم وليس للناس كافة ، وهذه قضية خاسرة ، وفكر ليس بالجديد ، ولكنه من نفثات المستشرقين الحاقدين والمبشرين الفاشلين يخرج

على المسلمين بين الحين والحين بقلم ولسان واحد ممن كانوا وصاروا تبعا ونقلة لحديث الإفك ولحن القول ..... وأوضح فضيلة شيخ الأزهر أنه يعتب على نشر هذا المقال وكان الأولى أن تحجب الأهرام عن الناس هذا الفكر وأمثاله من الأفكار الضالة . وختم شيخ الأزهر كتابه بقوله : إنني أكتب هذا باسم الأزهر ، بهدف تبرئة ساحة « الأهرام » مما حمله هذا المقال من طعن صريح فى الإسلام بعناوين محددة ... وفقكم الله إلى قوله الحق ومساندته ودرء الباطل ومجافاته بل ومطاردته . (١)

★ الجهاد دفاع عن الإسلام والمسلمين امام الكفرة والمشركين وليس امام اليهود والنصارى !

لقد سئل فى مقابلة صحفية هذا السؤال : (الجهاد هنا ضد من يا دكتور لأن هذه قضية كثر الكلام حولها ، ونشأت تنظيمات تحمل اسمها ؟

فأجاب : الجهاد ضد من يريدون انتهاك الإسلام أو فقه الإسلام - ودفاع عن الإسلام والمسلمين أمام الكفرة والمشركين وليس أمام اليهود والنصارى ، لأن القرآن الكريم حدد العلاقة بين المسلمين وأهل الكتاب فقال : (**يا أهل الكتاب تعالوا إلى كلمة سواء بيننا وبينكم ألا نعبد إلا الله ولا نشرك به شيئا ولا يتخذ بعضنا بعضا أربابا من دون الله ....**) وأجاز زواج وأكل طعام أهل الكتاب بينما رفض ذلك بالنسبة للمشركين ، فالجهاد يكون فى ميدان الكفر والشرك وليس فى ميدان آخر - إلا إذا كان دفاعا عن الأرض أوالدولة أو ماشاكل ذلك . (٢)

١- الأهرام ٢٣-٩-١٩٨٧

٢ - روز اليوسف عدد رقم ٣١٧٧ ١/٥/١٩٨٩م

★ **الإسلام دين فقط وليس دينا ودولة!! (فصل الدولة عن الدين) .**

ففى حوار أجرى معه فى مجلة روز اليوسف سئل : مارأيك فى الشعار الذى ارتفع ويتردد منذ فترة ، ويقول إن الإسلام دين ودلة ؟ **فأجاب بقوله** :

(عندما نقول إن الإسلام دين ودولة يجب أن يكون القرآن الكريم هو الأداة التى نقيم بها الدولة ، ولو رجعنا إلى القرآن الكريم لوجدنا أنه يتحدث عن النبى – صلى الله عليه – أنه رسول الله ولم يتحدث عنه أبدا على أنه ملك أو حاكم ..... مع أن القرآن الكريم قد تحدث عن الأنبياء الملوك مثل سليمان وداود ، وتحدث عن الملوك الأنبياء وعندما يسكت القرآن عن صفة النبى – صلى الله عليه وسلم – على أنه حاكم أو ملك يكون هذا الأمر مقصودا ، ولا نستطيع أن نزيد عليه شيئا) . (١)

وعندما سئل : هل ما أقامه النبى محمد – صلى الله عليه وسلم – هو دولة إسلامية ؟ **أجاب بقوله** :

(ليست دولة إسلامية ، إنما هو مجتمع إسلامى يديره باسم الرسالة وليس باسم الحكم والسلطة) .

وعندما سئل : هل الدولة الإسلامية والمجتمع الإسلامى كان أيام النبى عليه الصلاة والسلام فقط ؟ **أجاب قائلا** :

مجتمع عربى يديره نبى رسول بما ينزل عليه من السماء ، وباجتهاده الشخصى تلبية لمجتمع إسلامى – هذا المجتمع الإسلامى هو الذى أنشأ ما يسمى بالدولة فيما بعد ، وأنشئت ليس استنادا إلى نص قرآنى وإنما إلى أحكام العقل . (٢)

١– روز اليوسف عدد رقم ٣١٧٧ ١/٥/١٩٨٩م

٢– روز اليوسف ١/٥/١٩٨٩

★ القرآن لكل العصور والأزمنة فى العقائد والعبادات وليس فيما يخص المعاملات !

ففى محاورة معه سئل : أليس القرآن لكل زمان ومكان ؟ فأجاب : القرآن لكل العصور ولكل الأزمنه فيما يخص المعتقدات الدينية والعبادات وليس فيما يخص المعاملات فى هذه لا نأخذ منه سوى المبادئ العامة ، فالمعاملات تخص علاقة الإنسان بالإنسان ، ومادام الإنسان يتطور فلابد أن تتطور هذه المعاملات لتتفق مع تطور الناس(١) ، ولايخفى أن هذه المقولة إفراز طبيعى للمقولة السابقة فصل الدولة عن الدين .

★الإسلام هو الحل فى العقائد والعبادات وليس بالضرورة فى باب المعاملات !

ففى محاورة معه يقول : شعار الإسلام هوالحل هذا الشعار يختص بجمال العقيدة الإسلامية [!!!] فإذا كان هناك مشكلة تتصل بالعقيدة الإسلامية **من الممكن أن يكون القرآن هوالحل أو الإسلام هوالحل** ، وعندما تكون هناك مشكلة متصلة بالعبادات والعبادات حق الله على عباده فهذه **أيضا يمكن أن يكون الإسلام هو الحل** ، أما عندما تتصل المسألة بعلاقات البشر بعضهم ببعض أو بأشياء **فإن ما جاء من القرآن من الممكن أن لا يكون الحل** ، ومن الممكن أن يكون هو الحل لسبب بسيط جدا ... إذا كانت المسألة ، مسألة اجتهادات علماء الدين والفقهاء فمن حقنا أن نقترح حلا كما اقترحوا هم باجتهاداتهم ، إذا كان هناك نص فنعود إلى المصلحة : هل هذا النص لا يزال يحقق المصلحة للمسلمين أو لا يحقق المصلحة ؟ فإذا كان لا يحقق المصلحة للمسلمين من الممكن أن نوقف إعمال هذا النص ، يكون النص نصا مقدسا ولكن إعماله منوط بالمصلحة .

١- روز اليوسف المرجع السابق .

سئل : حتى ولو كان النص فى القرآن الكريم ؟ !!

فأجاب : حتى ولو كان فى القرآن [!!!] والدليل على ذلك أن **هناك أشياء وردت فى القرآن الكريم ولا نستطيع أن نعمل بها الآن لأن العمل بها ضار بمصلحة المسلمين** . (١)

وقد أعاد المحرر عليه السؤال فقال : فى مشاكل مجتمعنا المعاصر هل ترى إذن أن الإسلام ليس هو الحل ؟

فأجاب : أنا قلت : إن الإسلام هو الحل فى المشكلات التى تتصل بالعقيدة .

★ المصلحة فوق النص وإن كان فى القرآن !! .

ففى محاورة معه سئل عن حد السرقة فأجاب : إذا كانت السرقة تلبية لحاجة ضرورية للإنسان فلا يقم الحد ، وأنها كذا بالأصل ولعلها : وإن كانت للسرقة فيجب أن ننظر الآن هل تتحقق المصلحة بقطع اليد أم بالسجن ... يعنى هل نقدم تربية الإنسان التربية الأخلاقية قبل العقوبة أو نجعل الأولوية للعقوبة ، هنا لابد أن ننظر إلى المجتمع الذى نعيشه الآن ، يمكن أن نقول إن من سرق يعامل بالرأفة إلى أن تتكرر منه . (٢)

★ كل ماجاء به الفقه الإسلامى فى باب الانشطة التجارية ليس من الدين !!

ففى مقالة له تحت عنوان [الأنشطة التجارية والآيات القرآنية] قرر أن الأمور التى وقف عندها القرآن الكريم فيما يتعلق بهذه الأنشطة هى الأخلاقيات التى يجب أن يتحلى بها التاجر وحرمة الاشتغال بها عن أداء العبادات الدينية ، واستعارة صنعتها فى ضرب الأمثال للأعمال الدينية ، ثم انتهى من ذلك إلى بشرية ما سوى هذه الجوانب فيما

---

١ ، ٢ - روز اليوسف المرجع السابق .

يتعلق بالأنشطة التجارية فقال : (إن ما وصل إليه الفقهاء الأقدمون من رجال الفكر الدينى الإسلامى فيما يخص الأنشطة التجارية هو من القوانين الوضعية وليس من الدين فى شىء .... ثانيا : إن ما تقوم به السلطة التشريعية اليوم من وضع القوانين التجارية التى تنظم العمل التجارى هى من قبيل ما كان يضعه الفقهاء من قبل فكل منهما تشريعات مدنية تقوم على الحق والعدل ، وتستهدف الصالح العام ، ومخالفة تشريعات اليوم لتشريعات فقهاء الأمس ليس فيها أى خروج على الدين ! (١)

★ حجاب المرأة ارتبط بمناخ اجتماعى ، وليس هناك أساس علمى لما يسمى بعورة المرأة وعورة الرجل !!

ففى محاورة معه سئل : هل فى الدين الإسلامى زى معين ؟

فأجاب : هناك فقط زى معين فى مناخ اجتماعى معين ... لقد قال الله تعالى:

(يا أيها النبى قل لأزواجك وبناتك ونساء المؤمنين يدنين عليهن من جلابيبهن ذلك أدنى أن يعرفن فلا يؤذين) . (الأحزاب :٥٩) فكان المناخ الاجتماعى ليست هناك دورات مياه ، وإنما كان الناس حين يقضون الحاجة يقضونها من [كذا بالأصل ، ولعلها : فى] الخلاء فكان الذين يخرجون إلى الخلاء نساء كثيرات يهوديات ومسلمات ومشركات وما شابه ذلك ، وكان هناك جماعات من فساق المدينة يخرجون لمعاكسة السيدات فأمر الله سبحانه وتعالى المسلمات وزوجات النبى وبنات ونساء المؤمنين أن يدنين من ثيابهن أى يطلن من ثيابهن حتى يعرف الناس أن هؤلاء مسلمات وأن هؤلاء لن يستجبن لمعاكسة هؤلاء الفساق فبالتالى يبتعدون عنهن فهو زى مميز .

١- الأهالى ١٩٧٩/١/٢٥م

سؤال : وليس هناك عورة المرأة وضرورة ستر جسمها ؟ فأجاب : عندما نأتى لعورة المرأة وعورة الرجل نجد أن هذا اجتهاد من الفقهاء ليس له أساس تعاليم .[!!!]

سؤال : الحجاب ؟!!

فأجاب : كان مفروضا لأن المجتمع كان لا يحتاج عمل المرأة إلى جانب عمل الرجل - إذ كانت الحياة لا تستقيم إلا إذا عملت المرأة مع الرجل - هناك فرق ! (١)

★ شروط جديدة وعقوبة جديدة للزنا تتفق مع العصر !

فعندما سئل حول قضية المرأة وموقف القرآن الكريم منها : **فأجاب** : موقف القرآن الكريم من المرأة كان موقف فى عصر معين ، ووضعت تلك القواعد لعصر معين ، ومن الممكن جدا أن مثل هذه الأشياء قد لا يسمح العصر الذى نعيش فيه بتطبيقها ، وأعطيك مثلا : حد الزنا الذى يطالب البعض بتطبيقه ، له شروط ولابد من أربعة شهود على واقعة الزنا ، اليوم فى العصر الحديث توجد مبان ولا توجدخيام كما كان الحال وقت نزول الآية ... وبالتالى أصبح من المستحيل تحقيق الشروط ، فالمساكن الحديثة فى العمارات والشقق تجعل توافر الشروط مستحيلا ، كذلك لم يعد أحد يجرؤ على اقتحام بيوت الناس والعلاقات الاجتماعية أصبحت مختلفة تماما ، فهل نترك الزنا بلا عقاب ؟! أم نفكر فى عقاب جديد وفى شروط جديدة تتفق مع العصر !؟! (٢)

★ الرقص مشروع تحقيقا لمصلحة المجتمع فى الترفيه !!

لقد سئل عن ما يجرى عليه الحال فى بلاد المسلمين من إباحة الخمر وفتح الكباريهات وصالات الرقص فكان فيما **أجاب به** : ثم إننا نرى أن الرقص مثلا لم يرد

١- روز اليوسف : مرجع سابق .   ٢- إقبال بركة : مرجع سابق : ١٠٢

فيه نص ، لقد اجتهد الفقهاء المسلمون ووضعوا نصوصا وعلينا أن نجتهد ونضع نصوصا .. عندما نأتى إلى تاريخ الدولة الإسلامية نجد أن الرقص والغناء كان موجودا فى قصور الخلفاء .

هل من مصلحة المجتمع الترفية عن الناس لأن حياتهم أصبحت بغيضة وكريهة ؟ وإلى أى حد يكون الترفيه بالمقالة الفكاهية أوالنكتة ؟ هذه الأشياء تحتاج إلى دراسة .

سؤال : ومن الذى يقوم بمثل هذه الدارسة ؟

فأجاب : المتخصصون ! مثلا عندما يضع الناس همومهم فى الخمر أوالمخدرات أليس من حق أساتذة الصحة النفسية أن يبحثوا عن أشياء بديلة ؟ (١)

١- روز اليوسف ١-٥-١٩٨٩ .

بسم الله الرحمن الرحيم

وزارة الثقافة - هيئة الكتاب

معرض القاهرة الدولى الرابع والعشرون للكتاب

بأرض المعارض بمدينة نصر

مناظرة

"مصر بين الدولة الدينية والمدنية"

يشترك فيها الأساتذة والدكاترة : -

الطرف الأول :

- فضيلة الشيخ / محمد الغزالى
- الأستاذ المستشار / محمد المأمون الهضيبى
- الأستاذ الدكتور / محمد عمارة

الطرف الثانى :

- الأستاذ الدكتور / فرج فوده
- الأستاذ الدكتور / محمد خلف الله

يدير المناظرة الدكتور :

- سمير سرحان .

وذلك فى يوم الأربعـــاء٣ / رجب / ١٤١٢هـ الموافق./ ٨ يناير / ١٩٩٢م بسراى الإسكان فى قاعة المحاضرات .

تقديم للأستاذ الدكتور سمير سرحان

هذه مناظرة من سلسلة المناظرات التى تبدأها هيئة الكتاب هذا العام كتقليد جديد لطرح مختلف الآراء حول القضايا التى تهمنا جميعا كمواطنين وكمصريين ، وأنا سعيد كل السعادة بالأصالة عن نفسى وبالنيابة عن زملائى فى هيئة الكتاب أن يشرفنا ويسعدنا فى هذه المناظرة الأولى عدد من قمم الفكر فى مصرنا بل وفى العالم العربى جميعا : -

إمامنا وشيخنا الشيخ محمد الغزالى قبل أن أستطرد أرجو منكم كلمة واحدة كأخ لكم وكصديق : نحن هنا فى مناظرة ثقافية دينية فأرجوا - وبالرغم من أن الهتاف باسم الله مطلوب فى كل وقت ، والتسبيح به وبحمده مطلوب فى كل وقت - إلا أننى أرجوا رجاء أخويا صادقا أن ننصت إلى المتحدثين دون هتاف حتى نستطيع أن نستفيد جميعا ، ويوافقنى على ذلك الشيوخ الأجلاء الموجودين معنا ، نرجوا أن نلتزم بآداب الاستماع إلى محاضرة أو مناظرة ومناسبة ثقافية ودينية جليلة .

- **ويشرفنا أيضا شيخنا الأستاذ المستشار مأمون الهضيبى**
- **كما يشرفنا الأستاذ الدكتور العالم الجليل / محمد عمارة**

ويسعدنا ويشرفنا أيضا أن يكون بيننا اثنين من ألمع مفكرينا .

- **الأستاذ الدكتور / فرج فوده**
- **والأستاذ الدكتور محمد خلف الله**

وكما تعلمون أنه من القواعد العلمية للمناظرات أن تبدأ المناظرة بإعطاء وقت محدد لكل طرف ، ثم بعد أن تأخذ الأطراف كلها حقها فى الكلام فى هذا الوقت المحدد ، نعود إلى التعقيب فى وقت محدد آخر إلى أن ينتهى كل طرف من طرح فكره وطرح قضيته

ولأبدأ الآن بشيخنا الجليل الشيخ محمد الغزالى

ملحوظة : العناوين التى تتخلل هذه المناظرة من وضع المؤلف

كلمة فضيلة الشيخ محمد الغزالى

الإستعمار التشريعى وليد الإستعمار العسكرى :-

لاحظت أن مائة سنة تقريبا مرت على أمتنا وهى تكافح الإستعمار العسكرى الذى غزا أراضيها وعسكر فيها وأذاقها الهوان ، لكن عندما أفلح آباؤنا واستطعنا معهم وفى أعقابهم أن نجلى هذا الإستعمار العسكرى فوجئنا بأن الإستعمار العسكرى قد ولد معه استعمارا تربويا واستعمارا تشريعيا ، وضروبا أخرى من الإستعمار التى جعلت شخصيتنا مشوهة ، وجعلتنا نبتعد عن تراثنا ابتعادا غريبا (١) ، ولذلك فلا يكمل لنا استقلال ولا تتضح لنا شخصية إلا إذا عدنا إلى تراثنا كما كنا قبل أن تجيئنا دواهى هذا الإستعمار الغريب على أرضنا وتراثنا .

١- لقد كان لفشل الحملات الصليبية على بلادنا أبلغ الأثر فى تحول المواجهة من ميدان القتال إلى ميدان الفكر ، واستبدال الكلمة بالقذيفة والفكرة بالقنبلة .

ولقد كشفت الوثائق أن بداية هذا التحول كان بوصية من لويس التاسع قائد الحملة الصليبية الثامنة على بلاد المسلمين والتى أنتهت بفشله ووقوعه فى الأسر فى دار ابن لقمان بالمنصورة ، وبعد خروجه من الأسر وعودته إلى فرنسا أيقن أنه لا سبيل إلى التغلب على المسلمين عن طريق المواجهة العسكرية ، لأن تدينهم بالإسلام يدفعهم إلى الجهاد لمقاومة الغزاة ، وأنه لابد من سبيل آخر يتمثل فى تحويل مجرى التفكير الإسلامى وترويض المسلمين عن طريق الغزو الفكرى ، وذلك بأن يتوجه المفكرون الأوربيون إلى دراسة الحضارة الإسلامية لا ستخلاص السلاح الذى يزينون به الكفر ويميتون به روح التميز والجهاد فى المسلمين .

أفتؤمنون ببعض الكتاب وتكفرون ببعض ؟

إذا قرأ شعب مسلم كتابه فيجد فى المصحف { **كتب عليكم الصيام** } (البقرة : ١٨٣) إنه مكلف أن يصوم ، ويصوم فعلا ، و { **كتب عليكم القصاص** } (البقرة : ١٧٨) لا ! لقد ألغى الإستعمار هذه الآية ، وقال لا قصاص ، إنما كان القصاص فى ديانات سبقت ومن بينها الإسلام ، ونحن نريد أن نجهز على هذا التراث السماوى وألا تحكمنا شرائع الله فى الدماء والأموال والأعراض ، وإنما تحكمنا أهواء الناس الذين وضعوا لنا هذه القواعد واكتووا بها .

واليوم أنا قرأت أن خمسة وعشرين ألف قتيل فى الولايات المتحدة هذا العام ، لن يقتل أحد من القتلة ، لأن الإعدام عقوبة مرفوضة .

الفرق بين الديموقراطية الإسلامية والديموقراطية الغربية

وهذا هو الفرق بين الديموقراطية الإسلامية والديموقراطية الغربية ، الديموقراطية الإسلامية ترى أن الشورى حق ولكن فى موضع الإجتهاد وراء المصلحة العامة ، أما حيث يوجد نص سماوى يقول القاتل يقتل فلا أستطيع أن أقول إن الشورى هنا لها مكان ، تقول الشرائع كلها اليهودية والنصرانية والإسلامية تقول جميعا : إن الزنا حرام وإن الشذوذ الجنسى حرام ، ومع ذلك فإن الشورى الغربية جعلت مجلس العموم البريطانى ومجلس اللوردات البريطانى يتفقون معا على أن هذا يجوز ! كيف أحكم فى دينى وعرضى وخلقى أمثال هؤلاء الشاذين فى تصرفاتهم وفى أحكامهم وأحوالهم .

إننى لا استطيع إلا أن أقول : يحارب الغزو الثقافى ، يحارب الاستعمار التشريعى ، يحارب الاستعمار التربوى ، كما حورب الإستعمار العسكرى حتى تجلوا عن بلادنا هذه الأفكار الدخيلة ، التى جاءت مع القبعات الغازية ، ويعود الإسلام لأهله ، و يكون الدين كله لله ، أما أن يقع ما يقع ثم يقال لا نريد حكما سماويا أو حكما دينيا فهذا نوع من العبث .

ما الذى تريده من خلط الأوراق ؟

إننى أشعر بأن هناك خلطا للأوراق بين من يتحدثون عن الدين ، يقولون لا نريد حكومة دينية (١) ، مامعنى لا نريد حكومة دينية ؟!؟ الأديان كثيرة حكومة بوذية !!! حكومة هندوكية !!!! حكومة صليبية !!! حكومة إسرائيلية !!! حكومة إسلامية !!!

١- الحكومة الدينية فى المصطلح السياسى الغربى هى الحكومة التى تعتمد فى حكمها على نظرية الحق الإلهى وهى المعبر عنها ب (الثيوقراطية) وفيها يقدس الملوك والحكام باعتبارهم نوابا عن الله وممثلين له على الأرض ، فآراؤهم مقدسة ، وأقوالهم وأعمالهم معصومة ، وما يحلونه فى الأرض فهو محلول فى السماوات ، ومايربطونه فى الأرض فهو مربوط فى السماوات ، وهى بهذا المعنى لون من الوثنية السياسية ، وبقية من بقايا الرجعية ، وأثر من آثار التخلف والإنحطاط الذى عاشته أوربا فى عهود الظلام ، وقد ثارت عليها الشعوب فى أوربا وأسقطتها من حسابها إلى الأبد .

وهى من المنظور الإسلامى حكومة دينية ، والقائمون عليها طواغيت يدعون الربوبية على الناس ، ومن أطاعهم على ذلك فقد عبدهم من دون الله . وقد قال تعالى فى النصارى : { **اتخذوا أحبارهم ورهبانهم اربابا من دون الله والمسيح بن مريم وما أمروا إلا ليعبدوا إلها واحدا** } . (التوبة :٣١) وعندما استنكر عدى بن حاتم الطائى عبودية النصارى للأحبار والرهبان : قال له النبى – صلى الله عليه وسلم – ألم يكونوا يحلون لكم الحرام ويحرمون عليكم الحلال فتتبعوهم فتلك عبادتكم =

= لهم، ولكن خصوم الإسلام فى بلادنا يطلقونهاعلى الحكومة التى تطبق الشريعة ، وتقوم على حراسة الدين وسياسة الدنيا به ، وإقامة مثل هذه الحكومة الإسلامية من أفرض الفرائض وأوجب الواجبات ، إذ لا ينتظم عقد الإسلام إلا بها ، ولا تقام الواجبات الشرعية الجماعية إلا من خلالها

ولهذا انعقد على وجوبها إجماع المسلمين بل اشتغل بها الصحابة فى سقيفة بنى ساعده عن أهم وآكد الأمور عندهم ساعتئذ وهو تجهيز رسول الله – صلى الله عليه وسلم – وتشييعه ، وماكان من خلاف يومئذ فهو على شخص القائم بالخلافة وليس على مبدأ وجوب الاستخلاف وإقامة الحكومة الإسلامية .

والخلط بين النوعين : الحكومة الدينية التى تعتمد على نظرية الحق الألهى ، والحكومة الإسلامية التى تطبق الشريعة نوع من التجهيل أو التزييف الفاحش الذى يغتال به وعى الشعوب ، وأساس هذا التزييف هو الخلط بين مصدر السلطة السياسية ومصدر النظام القانونى ، فمصدر السلطة السياسية فى الحكومات الثيوقراطية الغربية بزعمهم هو الله ، ومصدر السلطة السياسية فى النظام الإسلامى هو الأمة ، وبهذا تفترق الحكومة الإسلامية التى تطبق الشريعة عن الحكومة الثيوقراطية التى تعتمد على نظرية الحق الإلهى فى استعبادها للشعوب .

فالحكومة الإسلامية التى تطبق الشريعة وتعتبرها المرجعية العليا لنظامها القانونى لا تقدس أحدا من دون الله حاكما كان أو محكوما ، ولا ترفع أحدا فوق المسئولية كائنا من كان : بدءا من الإمام العام وانتهاء بآحاد الرعية ، وكل الناس فى منظورها يؤخذ من قوله ويترك إلا رسول الله – صلى الله عليه وسلم – والجميع أمام قانونها وقضائها سواء ، والأمة فيها هى صاحبة الولاية على حكامها تولية ورقابة وعزلا : لا ينازعها فى ذلك أحد ولا تتقيد فى ممارستها لهذه الولاية إلا بما شرعه الله عز وجل ، إن أحسن حكامها اعانتهم ، وإن اساءوا كانت عيارا عليهم : فإما أن تعدل بهم من الإساءة إلى الإحسان أو تعدل عنهم إلى غيرهم .

ما الذى تريد بهذه الكلمة الغامضة المبهمة ؟! ما الذى تريده من خلط الأوراق ؟؟ إن البوذيين يريدون أن يحكمهم بوذيون بشريعة بوذا ، والهنادكة كذلك والإسرائيليون بجوارنا يقولون فى صمت وفى ضجة نحن إسرائيليون ، نعطل أعمالنا يوم السبت إستجابة لحكم التوارة فهل حكم التوراة يبقى ؟؟ والحكومة الدينية تكرم هناك ؟؟ فإذا طالبنا بحكومة إسلامية تساند الحق العربى المهيض والأمة الضائعة ، يقال لا . لا. لا للحكومة الإسلامية وحدها ؟!!

ما هذا الحقد الغريب على الله ورسوله ؟

والغريب أن جريدة [لوموند] وهى جريدة تدعى أنها تتكلم باسم الثورة الفرنسية وباسم حقوق الإنسان تقول : إن الديموقراطية المقبلة فى الجزائر ديموقراطية عمياء (١) لماذا ؟؟؟ تريدون الشعب أم تريدون غيره ؟؟؟ الشعب يريد أن يحكم بدينه وأن يعيش بتربيته وثقافته ، وأن يستمد من ينابيعه التى تفجرت فى أرضه .

١- لقد كشفت الأحداث التى وقعت مؤخرا فى الجزائر عن مدى ماتكنه العالمانية المعاصرة على اختلاف مشاربها ومذاهبها من العداوة المستعرة للإسلام والشريعة ، فقد كانوا يملأون الدنيا ضجيجا وجلبة حول الديموقراطية والعمل من خلال القنوات الشرعية والدفاع عن إرادات الشعوب ، بل والتأكيد على أنهم لايحاربون الإسلام إنما يحاربون العنف ، وأنهم لا يصادرون المعارضة أوالرأى الأخر وإنما يمنعون من تحول الحروف إلى كلاشنكوف كما يقولون ، وأن إيمانهم بالتعددية مطلق ، وأن تقديسه للحرية لا حدود له.. فماذا جرى عندما جاءت الديموقراطية بالإسلام ؟ وعندما أسفرت الحرية عن فوز حملة الشريعة الإسلامية ؟ لقد نكسوا على رؤسهم ، وارتدوا على أعقابهم يدعون بالويل والثبور وعظائم الأمور ، وحركوا عملاءهم فى الجيش ليعصفوا بالحرية والديموقراطية ، وكل ما تعارفوا على تقدسه من القيم والمبادئ الحضارية ، وليغتالوا إرادة الأمة التى يزعمون أن لها المرجعية العليا والسيادة المطلقة !! =@

= وتحركت دبابات الجيش الجزائرى لتدك بجنازيرها معاقل الديموقراطية والقنوات الشرعية وسائر المؤسسات الدستورية ، وفجأة خرست أقلام دعاة الحرية ، وكممت أفواه كهنة الديموقراطية ، ولم يسمع كلمة تنديد ولا مقالة استنكار لأن العدو هنا هو الإسلام ! بل سمعنا منهم لأول مرة من يقول إن صناديق الإنتخاب ليست هى الحكم بالضرورة فقد جاء هتلر إلى السلطة من خلال صناديق الإنتخاب ! بل وسارعت الدول المختلفة إلى الاعتراف بالنظام العسكرى الجديد الذى جاء على انقاض إرادة شعبه ، وداس بحذائه كرامة أمته .

لقد تواصت العالمانية داخليا وخارجيا على أن هناك ممنوعات عربية كما أن هناك ممنوعات دولية ، وأن وصول الإسلام السياسى إلى الحكم على هامش هذه الممنوعات العربية ، وأنه يجب أن تستخدم كل السبل والوسائل لمنع ذلك .

تقول مجلة الوطن العربى فى عددها ٢١٢ الصادر بتاريخ ٤/١٢ / ١٩٩١ : (يقول مصدر رفيع المستوى إنه إذا كانت حرب الخليج قد أثبتت أن هناك (ممنوعات دولية) فقد آن الأوان ليعرف الجميع أن هناك (ممنوعات عربية) وفى مقدمتها محاولة الإسلام السياسى الأستيلاء على السلطة فى أى مكان !! ... وأضاف هذا المصدر فى مجلس خاص .

إننا نستخدم كل الوسائل لمنع الفوضى باسم الإسلام ، في أي بلد عربي شقيق من خلال الشرعية ، وتتمثل الشرعية فى طلب المساعدة من السلطة المعتدى عليها وفى مواثيق جامعة الدول العربية..)

ولعل فى إطار هذه السياسة كان هذا التحرك المصري فى إبان أحداث الجزائر السابقة والذى نشرته جريدة الأهرام فى عددها الصادر بتاريخ ١٧/١٠/١٩٩١م قائلة : (بعث الرئيس محمد حسنى مبارك رسالة شفوية إلى الرئيس التونسى زين العابدين بن على ينقلها إليه السيد محمد عبدالحليم موسى وزير الداخلية الذى غادر القاهرة أمس إلى تونس على رأس وفد من كبار رجال الأمن المصرى فى.

وكما قلنا إن الحكم على إرادات الشعوب بالإعدام لأنها تريد الإسلام لا هو ديموقراطية ولا هو شورى ولا هو دين ولا هو دنيا .

أنا أستغرب ما هذا الحقد الغريب على الإسلام ؟؟؟ ماهذا الحقدالغريب على الله ورسوله ؟؟؟ ما هذا الحقد الغريب على الكتاب والسنة ؟! ما هذا الحقد الغريب على التراث كله؟؟؟

ما هذا التشكيل البعيد عن الله وعن العقل ؟

إننا نريد أن يعرف الناس أننا إسلاميون وإذا أقمنا حكومة إسلامية فالحكومة الإسلامية نصف نصوص : نصف وحى من الله الذى لا يجوز أن يعصى ، ونصف عقل يبحث عن المصلحة ويمشى بالقياس والإستحسان ، والعقل لا يعصى ، فإذا كنا نريد البعد عن حكم الله وحكم العقل فما الذى نسميه بهذا التشكيل البعيد عن الله وعن العقل ، أى حكم هذا ؟؟؟

= زيارة تستغرق أربعة أيام بدعوة من وزير الداخلية التونسى ، وصرح الوزير قبل سفره بأن الرئيس مبارك أصدر إليه تعليمات بأن يضع كل خبرات وزارة الداخلية وأجهزة الأمن المصرية تحت تصرف أجهزة الأمن فى الدول العربية الشقيقة ، وأن يكون هناك تعاون وثيق وتنسيق كامل بين أجهزة الأمن المصرية وأجهزة الأمن بدول المنطقة خاصة فى الظروف الأمنية الحالية التى تمر بها منطقة الشرق الأوسط والمنطقة العربية سواء فى مجال تبادل المعلومات الأمنية ، أو التدريب والتعليم والتنظيم وأعمال المباحث ، والأجهزة الفنية للكشف عن الجرائم ، وأعمال الجوازات باعتبار أن الأوضاع الأمنية فى المنطقة العربية تحتاج إلى مثل هذا التعاون الوثيق .

عصف بحقوق الإنسان وكرامات الشعوب!

إننا لا نريد العبث بالألفاظ ولا اللعب بالأقوال ، إنما نريد أن نقول الإسلام قام من أربعة عشر قرنا أو يزيد واستطاع أن يؤسس دولة عظمى ، وبعد أن تعبت هذه الأمة فى مسارها الطويل وأدركها من دواهى الإستعمار ما صرفها عن تراثها ، نريد وتريد الأجيال الجديدة أن تعود إلى إسلامها ولا ينبغى أن تمنع أبدا أو أن تذاد عن هذا الطريق ، وكل طعن فى هذه الرغبة أو الإرادة إنما يكون افتياتا على الناس ، وعصفا بحقوق الإنسان وكرامات الشعوب .

هذه كلمة موجزة نفتتح بها ثم نستمع ونرد ونتجادل جميعا إن شاء الله .

سمير سرحان : شكرا لفضيلة الشيخ محمد الغزالى وننتقل إلى فضيلة المستشار مأمون الهضيبى ليلقى كلمته فليتفضل :

كلمة المستشار/ محمد المأمون الهضيبى

بسم الله الرحمن الرحيم ، والحمد لله ، والصلاة والسلام على رسول الله ، وعلى آله وصحبه ومن والاه ، وبعد فسلام الله عليكم جميعا ورحمته وبركاته . أما بعد :

فأحسب أن من واجبى بل وواجبكم أيضا أن نتوجه بالشكر الجزيل والتقدير الكبير لهيئة الكتاب وفى مقدمتها وعلى رأسها الأستاذ : سمير سرحان على هذا الجهد الطيب المبارك الذى يبذله لتطوير وتقديم هذا السوق للفكر والثقافة والأدب والفن ، هذه الأمور التى لا نستطيع أن نعيش بدونها والتى تشهد بجهد له ، وأن يقدم مثل هذه الندوات التى نحن فى أشد الحاجة إليها والشعب كله ، وكما ترون هذه الجموع الحاضرة الآن والمكتظة بالخارج ، متشوقة أن تسمع وأن تعيى وتعقل ، فإذا التزمنا غاية السكون وغاية النظام فهذا أمر ضرورى نسأل الله تبارك وتعالى أن يهدينا جميعا إلى سواء السبيل .

ضرورة تحديد المصطلحات

بالنسبة للمحاضرة حدد عنوانها كما أشار فضيلة مولانا الشيخ الغزالى أن [**مصر بين الدولة الدينية والدولة المدنية**] وكما قال فإننا تركنا فى إبهام بمفهوم الدولة الدينية ، وما هو المطلوب من الدولة الدينية، وما المقصود بها ؟ فالأديان كما استقرت بين البشر أشكال و أنواع كما قال : البوذية والهندوكية والكنفوشية وغيرها ، فما هو المطلوب فى مصر بالدولة الدينية ؟! ماهو المقصود بالدولة الدينية ؟!

مصر بين الدولة الإسلامية والدولة غير الإسلامية

أعتقد ببساطة أن شعب مصر ونحو ٩٥٪ منه من المسلمين الذين شهدوا أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله ، وأن القرآن وحي من عند الله ، وأن الشريعة حكم الله ، وارتضت الله ربا ، والإسلام دينا ، ومحمدا نبيا ورسولا . إذن لا مجال أن يوجد فيها دولة دينية إلا أن تكون دولة الإسلام ، فالشطر الأول من عنوان المحاضرة ينبغى أن يكون [**مصر بين الدولة الإسلامية**] وإذا أردنا أن نحشر الدينية فلابد إذن من وصفها بالوصف الذى يبين حقيقتها أن [**مصر بين الدولة الدينية الإسلامية**] تحدد صفه الدولة الدينية التى هى إحدى الخيارين المطروحين .

أما الخيار الثانى فهو أن تكون مصردولة مدنية ، وهنا أقف أيضا وأتساءل : ما هى الدولة المدنية ؟ يعنى غير عسكرية أم ماذا ؟ ما المطلوب منها ؟ ماذا نعنى بالدولة المدنية ؟ هل يعنى ذلك أن الأشخاص الذين يتولونها مدنيين وليسوا عسكريين ؟؟ أم المطلوب بها شيئ أخر ؟؟ ما المقصود بها ؟ ليست كهنوت ؟ أم ماذا !!

ماذا وراء هذا الإبهام؟

أعتقد أننا ببساطة نجد مثل هذه العناوين تخفى أمورا :

الأول : عدم إظهار الإسلام فيقال دولة دينية .

الثانى : دولة مدنية والحقيقة أن الخيار المطروح أما أن تكون مصر إسلامية وأما أن تكون غير إسلامية ، ما حكم الدولة الغيرالإسلامية فى عقيدة المسلمين ؟ هذا سؤال يجب أن يطرح لأن مصر نحو ٩٥٪ من أبنائها يدينون بالإسلام عقيدتهم الإسلام تحكم كل تصرفاتهم وكل نظرتهم للأمور الشريعة الإسلامية والفقه الإسلامى والعقيدة الإسلامية

والفكر الإسلامى ، والله سبحانه وتعالى قال لنا فى كتابه نحن المسلمين نعتقد أن هذا حلال وهذا حرام ، هذا كفر وهذا إيمان ، هذا صلاح وهذا معصية ، المسلم لا يستطيع أن ينفك عن ذلك ، إما أن يكون مسلما وإما أن لا يكون مسلما .

فالخيار المطروح أن نكون مسلمين ؟ أو أن نكون ماذا ؟ ما هو الخيار الآخر المطروح ؟ يجب أن نواجه هذه الحقيقة ، لأننا لا نستطيع أن نتفاداها بألفاظ تعمى الحقيقة والناس تشعر بالحقيقة ، إذا ما هوالخيار المطروح أمامنا إذا لم نرتض الإسلام دينا ، وإذا لم نرتض الدولة الإسلامية ، ماهو الخيار المطلوب الآخر ، مهما وصف بالعالمانية والعقلانية قل ما شئت ! ماوصفها فى الإسلام ؟ ما حقيقتها ؟ ما حكم الشرع فيها ؟ ماذا يراد للمسلمين أن يقبلوه ؟

هذا هو السؤال الأول الذى يجب أن نطرحه على أنفسنا لأننا شعب الغالبية الساحقة منه مسلمين هل المطلوب من المسلمين أن يتركوا الإسلام ؟! أو هل يقال لنا إن الإسلام لا يشترط أن يكون هناك له دولة ؟ وأنه يمكن إقامة دولة لها أى صفة عقلية ، بوذية، يهودية ، أيا كان فيها عقلانية والناس يكونوا كذلك مسلمين والأشخاص يكونوا مسلمين ويكون هذا جائز فى الإسلام ؟! لا أعتقد !! كلنا يعلم أن هذا أمر غير صحيح .

الإسلام دين ودولة

الأحكام الواردة فى القرآن الكريم تؤكد أن الإسلام دين ودولة ، ونضرب أمثلة بسيطة من غير سرد لآيات الأحكام وهى كثيرة ويمكن أن نتلوها فى بضع دقائق ، قال تعالى : { **فاحكم بينهم بما أنزل الله ولا تتبع أهواءهم عما جاءك من الحق** }. (المائدة : ٤٨) وقوله { **وأن احكم بينهم بما أنزل الله ولاتتبع أهواءهم واحذرهم**

أن يفتنوك عن بعض ما أنزل الله إليك } . (المائدة :٤٨) قوله { **ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون }** . (المائدة :٤٤) وقوله { **ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الظالمون }**. (المائدة :٤٥) وقوله { **ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الفاسقون }**. (المائدة :٤٧) وقوله { **ثم جعلناك على شريعة من الأمر فاتبعها ولا تتبع أهواء الذين لا يعلمون ، إنهم لن يغنوا عنك من الله شيئا وإن الظالمين بعضهم أولياء بعض والله ولى المتقين }**.(الجاثية:١٨-١٩) { **إنا أنزلنا إليك الكتاب بالحق لتحكم بين الناس بما أراك الله ولا تكن للخائنين خصيما** }.(النساء:١٠٥) .

الحكم بما أنزل الله ركن من أركان العقيدة

الأحكام كثيرة ، ونظرا لضيق الوقت المتاح لى فى هذه المناظرة عشر دقائق فقط يجعلنى أكتفى بذكر هذه الآيات دون استطراد واسترسال ، ويكفينى أن أقول إن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - الذى لا ينطق عن الهوى إن هو إلا وحى يوحى أوصانا وقال لنا ما معناه : « **تركت فيكم ما أن تمسكتم به لن تضلوا بعدى ابدا كتاب الله وسنتى** » . إذن كون الحكم بما أنزل الله ركن من أركان العقيدة الإسلامية وأمر واجب والخروج عنه يؤدى بنا إلى أحكام تلوتها على حضراتكم من الكفر والفسوق والظلم مما يؤكد لنا أن أمر الحكم جزء من العقيدة الإسلامية (١) .

١- تحكيم الشريعة يرتبط بعقد الإيمان المجمل الذى لا تتحقق صفة الإسلام إلا باستيفائه ، وهو أوسع مدى من مجرد الحكم بين الناس بما أنزل الله ، وإنما المقصود به أن تكون الشريعة هى الحجة القاطعة والحكم الأعلى فى حياة المسلم قاطبة:فى صلاته ونسكه و-ياه ومماته ... فى أقواله وأعماله واعتقاداته=

= = .. فى كافة شئون حياته الفردية والجماعية ، الخاصة والعامة ... فى علاقته بربه وبالآخرين وهذه هى حقيقة الرضا بالله ربا وبالإسلام دينا ، وبمحمد – صلى الله عليه وسلم – نبيا ورسولا .

ولهذا قال تعالى :{ **فإن تنازعتم فى شيء فردوه إلى الله والرسول إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الأخر** }. (النساء : ٥٩) وفى الآية دلالة كما يقول ابن كثير على أن من لم يتحاكم فى محل النزاع إلى الكتاب والسنة ولا يرجع إليهما فى ذلك فليس مؤمنا بالله واليوم الأخر . (تفسير ابن كثير : ٥١٨/١) .

وقال تعالى :{ **فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا فى أنفسهم حرجا مما قضيت ويسلموا تسليما** } . وفى الآية كما يقول الجصاص دلالة على أن من رد شيئا من أوامر الله تعالى أوأوامر رسوله – صلى الله عليه وسلم – فهو خارج من الإسلام سواء رده من جهة الشك فيه أو من جهة ترك القبول والامتناع من التسليم ، وذلك يوجب صحة ما ذهب إليه الصحابة فى حكمهم بارتداد من امتنع من أداء الزكاة وقتلهم وسبى ذراريهم لأن الله تعالى حكم بأن من لم يسلم للنبى – صلى الله عليه وسلم – قضاءه وحكمه فليس من أهل الإيمان) . (أحكام القرآن للجصاص : ١٨١/٣)

وقد تقرر فى محكمات العقيدة أن حقيقة الإيمان تصديق الخبر والانقياد للشرع وأن من لم يحصل فى قلبه التصديق والانقياد كان كافرا بالله العظيم .

كما تقرر فى محكمات العقيدة كذلك تفرد الله جل وعلا بصفتى الخلق والأمر كما قال تعالى : { **ألا له الخلق والأمر تبارك الله رب العالمين** } . (الأعراف : ٥٤) فمن نازع الله فى صفة الأمر كمن نازعه فى صفه الخلق ، ومن رفض الله آمراوهاديا ، كمن رفضه مبدعا وخالقا ولا فرق ، فمن رفض تحكيم الشريعة وتحاكم إلى الهوى فقد أشرك بالله فى صفة من أجمع صفاته وأمر من أخص خصائصه وهو الأمر والهداية ، ولهذا قال تعالى عن النصارى : { **اتخذوا أحبارهم ورهبانهم أربابا من دون الله** } **التوبة**:٣١) وفى معناها **قول النبى – صلى الله عليه وسلم – لعدى بن حاتم الطائى وقد تساءل مستنكرا عن حقيقة هذه الربوبية : « الم يكونوا يحلون لكم الحرام ويحرمون عليكم الحلال فتتبعوهم فتلك عبادتكم لهم** » . فمن بدل شرائع الله فقد جعل نفسه ربا على الناس ، ومن أطاعه على ذلك فقدعبده من دون الله !! =

هل يمكن أن يوجد إسلام بلا دولة ؟

ماذا يراد من المسلمين إذن ؟ أن يقال لهم لا تكن دولتكم دولة إسلامية ، هل الإسلام يمكن أن يوجد بغير دولة ؟؟ لنر ! وهل يمكن أن تسمحوا لنا أن نكون جيش بدون حكومة؟؟ والله يقول لنا : { **وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل ترهبون به عدو الله وعدوكم وآخرين من دونهم لا تعلمونهم الله يعلمهم** }. (الأنفال : ٦٠)

ونحن مأمورون من إسلامنا بإعداد جيش ، هل نكونه نحن أو تكونه الحكومة ؟ نريد أن نفهم ؟ أعتقد أنه لا يوجد عاقل يقول : إن هذا لابد من الاختصاصات الأساسية للدولة ، فالدولة هنا مكلفة أن تعد جيشاً له صفات خاصة : { **إن الله اشترى من المؤمنين أنفسهم وأموالهم بأن لهم الجنة** }. (التوبة : ١١٠) وسئل رسول الله – صلى الله عليه وسلم– « **الرجل يقاتل حمية وشجاعة و . . و . . فأي ذلك في سبيل الله قال : *من قاتل لتكون كلمة الله هي العليا فهو في سبيل الله*** » ونزل قوله تعالى : {**فمن كان يرجو لقاء ربه فليعمل عملا صالحا ولا يشرك بعبادة ربه أحداً} إذن من يأتي بالزكاه ؟؟من يأخذها؟ من يقرر أن هذا ملتزم بإحضارها**

= ولا يتنافى ما سبق مع ما اتفق عليه أهل السنة من أن المعاصي من أمور الجاهلية ، لا تخرج من الإيمان إلا بالاستحلال ، لأن هذه المعاصي تتعلق بفروع العمل لا تتعلق بأصل الاعتقاد ، فمن التزم بحكم الله تصديقا وانقيادا ثم تلبس ببعض المعاصي بعد ذلك فلا يخرجه ذلك من الإيمان ، أما من نازع في حكم الله ابتداء فهو مرتد خارج عن أصل الإيمان .

طبقا لأحكام الشريعة لأنها ليست ضريبة نسن لها القوانين أو نلغيها ؟! ومن يوزعها وفقا لشريعة الله ؟ ومن يطبق حكم الله فيها إذا لم تقم حكومة بهذا ؟ والقاضى بم يقضى ؟؟ ضابط الشرطة ماذا يطبق ؟ إن لم تكن هناك دولة ، هل الدولة فى أى بلد من البلاد مطلوبة لذاتها ؟؟ الدولة لا يمكن أن تكون مطلوبة لذاتها لكنها مطلوبة لتحقيق غاية هى أن تقوم على تنظيم شئون الجماعة ، وتحقيق أمان الجماعة وتحقيق أغراض الجماعة ومطالبها فإن الدولة مطلوبة كى تنظم شئون الجماعة ، إذن الدولة لا يمكن أن تنفك عن عقيدة الجماعة ، وعن فهم الجماعة لذلك يقال الشورى حتى إن الناس تختار الدولة ، من يلى الدولة وينظم الأمور طبقا لما يريدونه هم ، وما يعتقدونه هم ، ولا يفرض عليهم فرضا ما ليس منهم وماليس من عقيدتهم ؟!

الديموقراطيون يكفرون بالديموقراطية إذا كانت ستأتي بالأصوليين !!

وعندنا فى مصر ٩٥ ٪ أو نحو ذلك من المسلمين اسألوهم : هل يرضى أحد أن يطبق عليه غير الإسلام ؟ اسألوهم !! لماذا لا يسألون ؟! لماذا يسأل الناس عن كل شيئ إلا عن دينهم وعن رغبتهم فى حكمهم ؟ يقولون الديموقراطية !! هاهى الديموقراطية قد سقطت على أوسع ما يكون ، حتى فى البلاد التى تدعى ذلك بدأوا من أول أمس وأذاعوا هذا : لا نريد الديموقراطية لأنها ستأتى لنا بالأصوليين (١) وأيضا نستعمل الفاظ

---

١ – يشير الشيخ بذلك إلى ماحدث فى الجزائر عندما تدخل الجيش فجأة بترتيب من العلمانية العالمية وقهر إرادة الشعب الجزائرى وداس بآلياته كرامة هذه الأمة فى مهزلة غير مسبوقة فى تاريخنا المعاصر، وصمتت جميع الأفواه وانثنت جميع الأقلام التى كانت تملا الصحف تنسكا فى محراب الديموقراطية ، وتسبيحا بحمدها بكرة وعشيا !!

تخفى الاسم الصحيح حتى لا نقول « المسلمين » أعداؤنا فى الغرب يصدروا لنا عبارات مثلا : (**أصولى ، ولا نريد أصوليين**) ونحن نردد وراءهم كالببغاء : أصولى !! لا نريد الأصوليين ، هم لا يريدون أن يقولوا الإسلام ، ونحن نسير وراءهم ونخفى كلمة الإسلام ، لا !!

لا نرضى باسم للإسلام غير الإسلام

نحن مسلمون ، ولا مناص لنا إلا أن نعلن إسلامنا ولا نرضى باسم للإسلام غير الإسلام { **ومن أحسن قولا ممن دعا إلى الله وعمل صالحا وقال إننى من المسلمين** } (فصلت :٣٣) لا بد من قولها بنص صريح من القرآن : إننى من المسلمين { **ومن يبتغ غير الإسلام دينا فلن يقبل منه وهو فى الآخرةمن الخاسرين** }. (آل عمران : ٨٥) { **ليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتى ورضيت لكم الإسلام دينا** } . (المائدة :٣)

ماذا يريد الإستعمار ؟

الحقيقة أن كل هم الدول الأخرى والإستعمار الثقافى والتربوى الذى أشار إليه فضيلة الأستاذ الشيخ الغزالى :أنه إما أن يخرجنا من إسلامنا نهائيا ، وإما أن يجعلنا صورة زائفة للإسلام ، ولعل هذا ما نجح فيه فى كثير من الأمور ، صحيح أننا قبل الإستعمار أصابنا الضعف والهزال والخور ، ولو لم يكن ذلك ما استطاع الإستعمار أن يستعمرنا ، لو لم نكن نحن قد فرطنا من قبل وقعدنا عن الإجتهاد ، وقعدنا عن الأخذ بالعلوم الدنيوية ، وابتعدنا عن الأخذ بأسباب القوة وابتعدنا عن الأخذ بفضائل الإسلام

وأخلاقه ، ما استطاع الإستعمار أن يغزونا بعساكره وأن يسطو علينا ، وأن ينهب ثرواتنا ، وأن يدخل في عقولنا ومشاعرنا هذه الشذرات أو هذا البلاء من معتقداته وتركنا هكذا ، ضياع لا صبغة لنا في العالم !!

من نحن وماذا نكون ؟

ما هو لوننا ؟ ما عقيدتنا ؟ ما هي الأدبيات التي تحكم حياتنا ؟ العقل ؟ نعم العقل على العين والرأس ! ولابد أن نرجع إليه وهوأساس التكليف والإسلام رفع التكليف عمن لا عقل له ، والذي يصاب في عقله غير مسئول ، ويرفع عنه القلم ، لأن العقل أساس التكليف وأساس النظر في كل الأمور .

جدل يتعبد المسلم لربه بقراءته !

وربنا سبحانه وتعالى جعل معجزة خاتم الأنبياء كتاب عقل ، كله محاورة عقلية ، كله منطق ، جادل الناس كلهم في أصل الاعتقاد : الألوهية – هل فيه خالق أم لا ؟ ما هو شكله ؟ شخص أم أشخاص ؟ قوة واحدة أم متعددة ؟ له أب ؟ له أم ؟ له ولد ؟ له أخ ؟ له زوجة ؟ ما صفته ؟ ما قدرته ؟ ما إمكانياته ؟ ما شموله ؟ جدل يتعبد المسلم لربه بقراءته في صلاته { **أم خلقوا من غير شيء أم هم الخالقون** }. (الطور :٣٥) { **إن في خلق السموات والأرض واختلاف الليل والنهار لآيات لأولي الألباب** } . (آل عمران :١٩٠) {**قل سيروا في الأرض فانظروا كيف بدء الخلق** } . (العنكبوت :٢٠)

د/ سمير سرحان : شكرا جزيلا ، وننتقل الآن إلى الطرف الآخر فليتفضل الأستاذ الدكتور محمد خلف الله :

كلمة الدكتور / محمد خلف الله

بسم الله الرحمن الرحيم : الأصل فى المناظرة أن يعقب الإنسان على ما قيل ، أما أن يأتى بأشياء أخرى وينسبها إلى الأخرين ويرد عليها فليس من أسلوب المناظرة فى قليل أو كثير فيما يخص السلطة التى يمنحها الله للأنبياء .

أول شىء نتحدث عنه هو المنهج الذى نسير فيه عندما نبحث العنوان وهو(مصر بين الدولة الدينية والدولة المدنية) وكما قال المستشار الهضيبى يجب أن نحدد أولا مفهوم الدولة الدينية و مفهوم الدولة المدنية ، لكى نستطيع أن نزن الدولة فى مصر ، وهل هى دولة دينية أو دولة مدنية ؟ أو تأخذ من الطرفين دينية و مدنية فى وقت واحد .

الدولة الدينية تستمد سلطتها من الله والدولة المدنية تستمد سلطتها من الشعب

مفاهيم الدولة الدينية والدولة المدنية مفاهيم سياسية قديمة معروفة ، لأنه فى التاريخ القديم كان الملوك يحكمون بالحق الإلهى أى يستمدون سلطتهم من الله سواء أكان هذا الإستمداد حقيقة أو إدعاء (١) ، والدولة المدنية جاءت يوم أن أصبحت الأمة مصدر

١- الذين يتلقون عن الله سبحانه ويستمدون سلطتهم منه إنما هم الأنبياء والمرسلون ، ولم يقل أحد فى تاريخ هذه الأمة أن الملوك باعتبارهم ملوكا يستمدون من الله ويتلقون سلطانهم من الله على النحو الذى يذكره الدكتور خلف الله ولا سطرت هذه الفرية من قبل فى كتاب من كتب الإسلام !!

نعم قد ينعم الله على بعض أنبيائه كذلك بنعمة الملك كما أنعم بذلك على عبده ونبيه سليمان ، ولكن يبقى أن التلقى عن الله ، والاستمداد المباشر منه إنما يكون باعتبار النبوة أوالرسالة وليس باعتبار الملك . قال تعالى : { **عالم الغيب فلا يظهر على غيبه أحدا إلا من ارتضى من رسول** } . (الجن :٢٦-٢٧)

الســـلطات ، ويوم أن أصبحت الشعوب تستطيع أن تقرر مصيرها ، فالفرق إذا بـين الدولتـــين أن الدولة الدينـيـــة تســـتمد سلطتها من الله إن حقيـــقة وإن إدعاء ، والدولة المدنية تستمد سلطتها من الشعب إن حقيقة أو إدعـــاء ، ذلــك لأن هناك ديكتاتور يحكم الناس باسم الشعب ولكنه يحكمـهم حكما مطلقا فهناك إذا ادعاء فى الدولة الدينية وإدعاء فى الدولة المدنية ، وحينما نرجع إلى القرآن الكريم نجد أن الملوك قد تسـتمـد من الله سبحانه وتعالى سلطتهم ، وأن الأنبياء يستمدون من الله سبحانه وتعالى سلطتهم ، ونقول إن الملوك هم رجال الدنيا والأنبياء هم رجال الدين (١) .

---

١ – هذه المثنوية فى فكر الدكتور هى بداية الخلل فى منظومـته الفكرية ، لقد فـهم كلمـة الدين فـهمـا استشراقيا كما اراد المستشرقون النصارى وكما توارثته الحضارة الغربية ، مجرد علاقة روحية تربط العبد بربه ولا علاقة له ببقية جوانب الحياة ، ثم حاكم الدين الإسلامى إلى هذا الفهم ، ومن ثم انتهى إلى تبنى هذه الزندقة المعاصرة فصل الدولة عن الدين ، إن الحضارة الغربيـة قامت ابتداء على هذه المثنوية : مملكة الأجساد ومملكة الأرواح ، السلطة الزمنية والسلطة الروحية ، الملوك ورجال الكنيسة ، وظلت العلاقة بينهما علاقة تصارع وتجاذب حتى انتهى بهم الأمر إلى الفصل النهائى بين السلطتين وقنع كل منهما بما آل إليه فى النهاية !!

أما الدين الإسلامى فهو نسيج آخر لم يعرف هذه المثنوية ولا هذا الفصل لحظة واحدة عبر هذه القرون المتطاولة إلا بعد أن سقطت دولة الخلافة وعصفت العالمانية المارقة بدار الإسلام ! وليس أمام هذه العالمانية لإثبات هذه الدعوة إلا الكفر بالشريعة ابتداء حتى يتسنى لها القول بأن الإسلام دين بلا دولة وعقيدة بلا نظام ، سواء بإنكار هذه الشريعة ، أوبالقول بأنها لم تعد صالحة لحكم الأمة فى هذا العصر ، ولامناص لهم من أحد هذين الخيارين !! وكلاهما من الكفر الأكبر المعلوم بالضرورة من الدين وذلك لأن التلازم حتمى بين تطبيق الشريعة وإقامة الدولة فى الإسلام ، فمن آمن بالشريعة آمن بالإسلام دينا ودولة ، ومن كفر بالشريعة تسنى له الزعم بأن الإسلام دين بلا دولة وعقيدة بلا نظام !!

والقرآن الكريم حينما يتحدث الله سبحانه وتعالى عن ذرية إبراهيم ونعمته عليهم **{اذكروا نعمة الله عليكم إذ جعل فيكم أنبياء وجعلكم ملوكا . }** . (المائدة: ٢٠) وفى القرآن الكريم **{ و قال لهم نبيهم إن الله قد بعث لكم طالوت ملكا قالوا أنى يكون له الملك علينا ونحن أحق بالملك منه ولم يؤت سعة من المال قال إن الله اصطفاه عليكم وزاده بسطة فى العلم والجسم والله يؤتى ملكه من يشاء}** .(البقرة:٢٤٧) .

إذن الملوك يستمدون سلطتهم من الله أحيانا ، أما الأنبياء فيستمدون سلطتهم من الله سبحانه وتعالى دائما ، فالدولة الدينية إذن هى الدولة التى يستمد الملك أو الحاكم فيها سلطته من الله .

حكم للناس وحكم بين الناس!!

حينما نأتى للفرق بين حكم وحكم : هناك حكم للناس وحكم بين الناس ، فالملك يحكم الناس ، والنبى يحكم بين الناس يحكم بين الناس بما أنزل الله ، أما الملك فيحكم الناس(١) والقرآن الكريم هو الذى يشير إلى هذا عندما يتحدث عن ملكة سبأ .

---

١ – ما قرره الدكتور من أن الملك يحكم الناس والنبى – صلى الله عليه وسلم – يحكم بين الناس يعد من لغو القول ولا سند له لا من اللغة ولا من الواقع .

فليس بالضرورة أن يكون الملوك كل الملوك طغاة وجبابرة يحكمون الشعوب حكما مطلقا ويسومونهم سوء العذاب . فقد حدثنا القرآن الكريم عن ملوك أنبياء فقال تعالى عن عبده داود: =

= = { **وآتاه الله الملك والحكمة وعلمه مما يشاء** } . (البقرة :٢٥٢) وقال عن سليمان : { **رب اغفرلى وهب لى ملكا لا ينبغى لاحد من بعدى إنك أنت الوهاب** } (ص :٣٥) وقال عن يوسف عليه السلام : { **رب قد آتيتنى من الملك وعلمتنى من تأويل الأحاديث** } (يوسف :١٠١) وقال عن آل إبراهيم : { **فقد آتينا آل إبراهيم الكتاب والحكمة وآتيناهم ملكا عظيما** } . (النساء : ٥٤) وقد امتن الله على بنى اسرائيل على لسان موسى بقوله : { **ياقوم اذكروا نعمة الله عليكم إذ جعل فيكم انبياء وجعلكم ملوكا وآتاكم ما لم يؤت أحدا من العالمين** }. (المائدة : ٢٠)

وحدثنا القرآن الكريم عن ملوك صالحين كطالوت وذى القرنين : فقال تعالى : { **إن الله قد بعث لكم طالوت ملكا قالوا أنى يكون له الملك علينا ونحن أحق بالملك منه ولم يؤت سعة من المال قال إن الله اصطفاه عليكم وزاده بسطة فى العلم والجسم والله يؤتى ملكه من يشاء والله واسع عليم** } .(البقرة :٢٤٧) وقال تعالى عن ذى القرنين : { **إنامكنا له فى الأرض وآتيناه من كل شىء سببا فأتبع سببا** } (الكهف :٨٤-٨٥) وقد قال مجاهد : ملك الأرض مؤمنان وكافران : فالمؤمنان سليمان وذو القرنين ، والكافران بختصر ونمرود ، وفى واقعنا المعاصر هناك ملوك لا يحكمون ولا يملكون كمملكة بريطانيا وغيرها .

وقد اتفق أهل العلم على أن معاوية كان أول ملوك المسلمين ، وأنه أفضل ملوك هذه الأمة ، وأن ملكه كان ملكا ورحمة وقد صح قوله – صلى الله عليه وسلم – : « ستكون خلافة نبوة ورحمة ، ثم يكون ملك ورحمة ثم يكون ملك وجبرية ، ثم يكون ملك عضوض !!

ومن الناحية اللغوية البحتة فإن من معانى الحكم المنع ، وقد سمى الحاكم حاكما لأنه يمنع الظالم من الظلم ، وقال الأصمعى : أصل الحكومة رد الرجل عن الظلم ، ومنه سميت حكمة اللجام لأنها ترد الدابة (راجع لسان العرب لأبن منظور :١٢/١٤١) فإذا حكم الحاكم شعبه بمعنى أنه منعهم من التظالم وكفهم عن البغى ونحوه فذلك محمود ، أما إذا منعهم حقهم واستطال عليهم بلا جريرة فذلك مشجوب ومنكور !! =

فيقول الهدهد { إنى وجدت امرأة تملكهم } (النمل :٢٣) فالملك هو الذى يتصرف فى الناس كيف يشاء ، أما النبى فلا يتصرف فى الناس كيف يشاء كما سنرى؟ الملوك إذا دخلوا قرية أفسدوها وجعلوا أعزة أهلها أذلة ، أما الأنبياء فيبنون الإنسان ويجعلون الذليل عزيزا ، إذا هناك فرق بين وظيفة الملك ووظيفة النبى ، والنبى يستمد سلطته دائما من الله والملك يستمد سلطته أحيانا من الله وأحيانا بالقوة أو من الناس (١)، فنظرية الحق الإلهى قد انتهت وحلت محلها نظرية أن الشعوب أو الأمم هى مصدر السلطات وعلى هذا الأساس فالحكومات الموجودة فى أيامنا هذه ما دامت رؤساؤها يستمدون سلطتها من الشعب فهى حكومة مدنية وليست حكومات دينية (٢) .

= = كذلك الذى يحكم بين الناس : إن حكم فيهم بما أنزل الله ، وساسهم بالقسط والعدل كان ممن تنصب لهم منابر النور عن يمين الرحمن يوم القيامة ، وإن حكم فيهم بغير ما أنزل الله ، واتبع فى حكمه الهوى وشرائع الجاهلية فذلك هوالطاغوت الذى تعبد الله أوليائه بالكفربه واجتنابه .

والخلاصة أن كلا من حكم الناس أو الحكم بين الناس منه ما هو محمود ومشروع ، ومنه ما هو مذموم وممقوت ، والفيصل فى ذلك هوالمنهج الذى يتبعه هذا الحاكم فى حكمه .

١- هذا التفصيل على تهافته يرد على ماسبق أن أطلقه من أن الملوك دائما يحكمون الناس ويفسدون القرى إذا دخلوا فيها ويجعلون أعزة أهلها أذلة .

٢ - لا خلاف - كما سبق - فى أن مصدر السلطة فى الحكومة الإسلامية هو الأمة ، فالأمة ممثلة فى أهل الحل والعقد هى صاحبة الولاية فى أمر حكامها تولية ورقابة وعزلا . فإن كان هذا هو المقصود بالدولة المدنية فالدولة الإسلامية مدنية بهذا الاعتبار ، إلا أن الفارق الأساسى بين العالمانية والإسلام يكمن فى المرجعية أو مصدر النظام القانونى فى هذه الدولة ، فالمرجعية العليا فى الدولة الإسلامية هى الشريعة المطهرة فهى وحدها الحجة القاطعة والحكم الأعلى ، والأمة كلها حكاما ومحكومين لا تملك الخروج على أحكامها فى قليل ولا كثير . =

لم يقل القرآن اليوم أقمت دولتكم !!

نأتى إلى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - نجد أن القرآن الكريم يقول : { **هو الذى بعث فى الأمـيين رسولا منهم يتلو عليهم آياته ويزكيهم ويعلمهم الكتاب والحكمة** } (الجمعة : ٢) وظل يصف الرسول بأنه رسول ولم يصفه ولو مرة بأنه ملك أو رئيس دولة ، مع أن القرآن الكريم ذكر داود وسليمان عليهما السلام وهم يجمعون بين السلطتين الدينية والمدنية أما النبى - صلى الله عليه وسلم - وهو يستمد سلطته من الله سبحانه وتعالى فقد ظل القرآن الكريم ينعته - أى يصفه - بأنه رسول الله وليس رئيس دولة ؟؟ وحينما قال القرآن فى آخر ما نزل الآية التى تقول : { **اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتى ورضيت لكم الإسلام دينا** } ولم يقل القرآن اليوم أقمت دولتكم (١) لأن النبى صلى الله عليه وسلم هو رسول الله إلى الناس !!؟.

== أما السيادة أو المرجعية العليا ومصدر النظام القانونى فى الدولة العالمانية فهو إرادة الأمة كما تعبر عنها مجالسها النيابية ، وهذه الإرادة لا تتقيد بقانون سماوى أو وضعى لأن القانون هو التعبير عن هذه الإرادة ، ويستمد حجيته من مجرد صدوره عنها ، وهى لم تستمد هذه السلطة وهذا الإطلاق من أحد فهى لا تعرف فيما تنظمه من علاقات سلطة أخرى تساويها أوتساميها !!

والخلاصة أن الدولة الإسلامية تؤمن بحاكمية الشريعة وتتقيد بها حكاما ومحكومين ، والدولة العالمانية تكفر بحاكمية الشريعة ، وتفصل الدولة ابتداء عن الدين ، وتؤله الإرادة البشرية فى باب التشريع ، وتطلق سلطانها بلا حدود .

١- يلهث الدكتور فى هذه الفقرة لنفى صفة الحكم والسلطة عن الرسول - صلى الله عليه وسلم - وقصر دوره على مجرد الهداية والبلاغ والتذكير ، وهو بهذا يكابر فى حقيقة دونها جلاء الشمس فى رابعة النهار ليس دونها سحاب ولا حجاب !! =

= = إن أحدا لا يجادل فى كون الرسول – صلى الله عليه وسلم – هاديا ومبشرا ونذيرا وداعيا إلى الله بإذنه وسراجا منيرا ، فهذا من المعلوم بالضرورة من الدين ، ولكنه يمثل نصف الحقيقة !! ويبقى نصفها الآخر فيما يحجبه العالمانيون من هذه النصوص الصحيحة الصريحة القطعية ثبوتا ودلالة على إثبات الدور القيادى للرسول – صلى الله عليه وسلم – ليس فى مجال الدعوة فحسب كما يزعم الدكتور خلف الله وإنما فى مختلف جوانب الحياة العسكرية والمدنية والسياسية والاقتصادية والتجارية والزراعية وما يسمى بالأحوال الشخصية .

ألم يقل الله تعالى لنبيه – صلى الله عليه وسلم – : { **يا أيها النبى جاهد الكفار والمنافقين واغلظ عليهم** } . (التوبة : ٧٣) ويخاطبه بقوله : { **فقاتل فى سبيل الله لا تكلف إلا نفسك وحرض المؤمنين عسى الله أن يكف بأس الذين كفروا** } . (النساء :٨٤) وأمر المؤمنين أن يجاهدوا معه فى مثل قوله تعالى : { **وإذا أنزلت سورة أن آمنوا بالله وجاهدوا مع رسوله استئذنك أولوا الطول منهم وقالوا ذرنا نكن مع القاعدين** } . (التوبة : ٨٦)

فكيف يتأتى للنبى – صلى الله عليه وسلم – أن يجاهد والمؤمنين أن يجاهدوا معه ، جهادا غايته أن يكف الله به بأس الذين كفروا إذا لم تكن له – صلى الله عليه وسلم – سلطة التنظيم والتخطيط والقيادة ؟!

– من الذى توجه إليه الخطاب ابتداء – بكيفية التعامل مع الأسرى ، وكيفية تقسيم الغنائم وقام بإرسال الوفود وعقد العهود ونحوه من كل ما يتعلق بشئون السلم والحرب ؟ أليس هو النبى – صلى الله عليه وسلم – ؟!

– من الذى توجه إليه الخطاب ابتداء بالحكم بين الناس بما أنزل الله ، وإقامة العدل بينهم ، وجعل تحكيمه شرطا فى ثبوت عقد الإيمان فى مثل قوله تعالى : { **إنا أنزلنا إليك الكتاب بالحق لتحكم بين الناس بما أراك الله**}. (النساء : ١٠٥) . { **وإن احكم بينهم بما أنزل الله ولا تتبع أهواءهم واحذرهم أن يفتنوك عن بعض ما أنزل الله إليك**} . (المائدة :٤٩) { **وأمرت لأعدل بينكم** } . (الشورى :١٥) { **فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم** } (النساء:٦٥)ومورد الآية مسألة زراعية تتعلق بأمر من أمور الرى ولا علاقة لها بأمور العبادات البحتة =

وظيفة الأنبياء الدعوة ولا سلطة لهم إلا ور الرى ولا علاقة لها بأمور العبادات البحتة

ونجد أن القرآن الكريم حدد مسئولية النبى – صلى الله عليه وسلم – هو لم يحددها على أنها سلطة دينية بقدر ما حددها على أنه داعية إلى الله { **ما على الرسول إلا البلاغ** } (المائدة : ٩٩) { **فذكر إنما أنت مذكر لست عليهم بمسيطر** } (الغاشية : ٢١ ، ٢٢) {**إنا أرسلناك شاهدا ومبشرا ونذيرا وداعيا إلى الله بإذنه وسراجا منيرا**} (الأحزاب ٤٥ – ٤٦) { **يا أ يها الرسول بلغ ما أنزل إليك من ربك** } (المائدة ٦٧) .

فالقرآن الكريم يحدد السلطة للنبى – صلى الله عليه وسلم – وللأنبياء جميعا { **وما أرسلنا من رسول إلا ليطاع بإذن الله** } (النساء : ٦٤) { **من يطع الرسول فقد أطاع الله ومن تولى فما أرسلناك عليهم حفيظا** }(النساء: ٨٠)له سلطة ولكنها سلطة محددة وهى محددة بالدعوة الإسلامية { **هو الذى بعث فى الأميين رسولا منهم يتلوا عليهم آياته ويزكيهم ويعلمهم الكتاب والحكمة**}(الجمعة: ٢)

= من الذى توجه إليه الخطاب ابتداء يمثل هذا السيل الجارف من الآيات ؟؟ أليس هو الرسول – صلى الله عليه وسلم – ؟؟ فكيف يتسنى الإدعاء بأن دوره كان روحيا وعظيا فحسب ، ولا علاقة له بالتنفيذ ولا بالسلطة ؟

ألا يعد هذا المسلك فى تجزئة النصوص القرآنية للإيمان ببعضها والكفر ببعضها الآخر نوعا من الخيانة العلمية التى لا تليق برجل بلغ من الكبر عتيا ، وقد بات قاب قوسين أو أدنى من لقاء ربه ؟!!

ألاينطبق على هذا الكاتب وأمثاله – إن لم يبادر إلى توبة صادقة – قوله تعالى لبنى اسرائيل :

{ **أفتؤمنون ببعض الكتاب وتكفرون ببعض فما جزاء من يفعل ذلك منكم إلا خزى فى الحياة الدنيا ويوم القيامة يردون إلى أشد العذاب ، وما الله بغافل عما تعملون** } ؟! . (البقرة :٨٥)

ولم يذكر القرآن الكريم عن النبى - صلى الله عليه وسلم - إلا أنه رسول ولم يذكر عن وظيفته إلا أنها دعوة إلى الله وهداية الناس ، أى بناء المجتمع وليس حكم الناس كما يفعل الملوك .

الخلافة الإسلامية خلافة مدنية .

حينما نأتى إلى الخلافة الإسلامية نجد هناك فرق بين النبوة والرسالة وبين الخلافة ، فالنبوة والرسالة ...الله سبحانه وتعالى هو الذى يختار النبى ، أما فى الخلافة فالمسلمون أو العرب المسلمون هم الذين اختاروا أبابكر رضى الله عنه خليفه (١) ولم يكن هناك نص بكيف تقام الخلافة ، بناء الدولة كيف ، كيف يكون هناك رئيس دولة ؟ وكيف يكون هناك أعوان لرئيس الدولة ؟!

لو كان هناك نص لما اختلف الصحابة يوم وفاة النبى - صلى الله عليه وسلم - ؟ من يكون خليفة أيكون من المهاجرين أم من الأنصار ؟ وحدث خلاف وكاد يحدث قتال ، ولو كان هناك نص لما اختلف المسلمون هذا الاختلاف وهم صحابة رسول الله (٢) ، إلى

---

١ - وهل نازع الكاتب فى ذلك أحد ؟ إن من البدهيات الأولى فى دين المسلمين أن النبوة اصطفاء من الله وإن الخلافة اختيار من البشر لكن ، ماهى النتيجة التى يريد الكاتب أن يصل إليها من خلال هذا التقرير ؟!!

٢ - الخلاف الذى حدث فى سقيفة بنى ساعدة لم يكن حول مبدأ الخلافة ، ولا على ضرورة أن يلى أمر المسلمين من تنتظم بولايته شئونهم ، وإنما كان الخلاف حول شخص المرشح لهذه الخلافة، وهو خلاف يشهد للحق الذى عليه السواد الأعظم من المسلمين وهم أهل السنة والجماعة أن الطريق إلى الإمامة العامة للمسلمين هو الاختيار بواسطة هل الحل والعقد من المسلمين ، وليس =

جانب ذلك أن الخلفاء الراشدين كل واحد منهم جاء بطريقة مخالفة للطريقة التى جاء بها الخليفة الآخر ، ولو أن هناك نص دينى لجاءوا جميعا بطريقة واحدة (١) إذا الخلافة اختيار الناس وليست اختيار الله ، الله لم يختر أبابكر خليفة ولم يختر عمر خليفة وإنما الذين اختاروه هم الناس فى سقيفه بنى ساعده ، وإذا كان اختيار الناس هو الذى يحقق الدولة المدنية ، واختيار الله هو الذى يحقق الدولة الدينية ، فالواضح من تعاليم القرآن الكريم أن الخلافة على هذا

== هو النص كما يذهب إلى ذلك الروافض من الشيعة ، والخلاف حول شخص المرشح فى البداية خلاف طبيعى لأنه لابد فى كل ترشيح فى العادة من تجاذب وتنافس ، وقد حسم هذا الخلاف بعد ذلك بالإتفاق على أبى بكر الصديق رضى الله عنه . وهذا الموقف برمته يشهد بأن وجوب الإمامة من المحكمات فى الدين التى لم ينازع فى وجوبها أحد ، أما ترجيح مرشح على آخر فهذا من موارد الاجتهاد التى ترجع فيها إلى إرادة الجمهور والأغلبية .

١ - لقد سبق أن المحكم فى هذه القضية هو وجوب الإمامة ، ونضيف هنا أن المحكم فى أمر التولية أن تكون عن رضا ومشورة من المسلمين ، أما كيف يتحقق هذا الرضا وكيف تمارس تلك المشورة فذلك هو موضع الاجتهاد والذى يتفاوت بتفاوت الزمان والمكان ، والذى عليه المحققون من أهل العلم - كما سبق- أن الطريق إلى عقد الإمامة هو الاختيار الحر بواسطة أهل الحل والعقد من المسلمين .

ذلك أن المتأمل فى طرق تولية الراشدين يجد أنها تدور بين أمرين : العهد من الإمام السابق كما فعل أبوبكر مع عمر رضى الله عنهما ، وكما عهد بها عمر رضى الله عنه إلى أحد الستة ، أو بواسطة الاختيار من أهل الحل والعقد كما فعل المسلمون مع أبى بكر وعلى .

والعهد من الإمام السابق لا يعدو فى نظر المحققين أن يكون ترشيحا ، والأمة هى صاحبة الحق فى إمضائه أو إلغائه ، وإذا كانت هذه هى حقيقة العهد من الناحية الفقهية فقد آل الأمر برمته إلى الأمة، وتمهد بذلك أن الأمة هى صاحبة الاختصاص الأصلى فى أمر الولاية تولية ورقابة وعزلا . =

= = – فاختيار المسلمين لأبى بكر كان باتفاق فضلاء المهاجرين والانصار ، ثم ببيعة عامة تمت بعد ذلك فى المسجد .

– واختيار المسلمين لعمر كان بناء على ترشيح أبى بكر له لتقلد هذه المسئولية ، ولم يفعل ذلك أبوبكر إلا بعد أن استشار فى أمره كبار المهاجرين والأنصار وانتهى رأى جمهورهم إلى ذلك ، ولو قدر أن الأمة لم تقبل عهد أبى بكر ولم تبايع عمر بالخلافة لم يصبح خليفة ، فدل على أن المعول النهائى فى كونه خليفة ليس مجرد ترشيح أبى بكر ولكنها بيعة الأمة .

– واختيار المسلمين لعثمان بعد موت عمر كان بناء على تشاور واستطلاع موسع للرأى قام به عبدالرحمن بن عوف طيلة ثلاثة أيام لم يكتحل فيها جفنه بكثير نوم ، ولم يترك أحدا لم يسأله حتى خلص إلى النساء فى خدورهن ، ولم يكن ذلك منه فى النهاية إلا ترشيحا ، ثم تمت له البيعة العامة بعد ذلك ، ولم تجتمع الأمة على بيعة أحد كما اجتمعت على بيعة عثمان كما ذكر ذلك الإمام أحمد رحمه الله .

ولو قدر أن الأمة أبت أن تبايع لعثمان ما انعقدت له الإمامة ، فتمهد بذلك أن مرد الأمر فى ذلك إلى الأمة وأنها هى صاحبة الاختصاص الأصلى بالولاية .

– واختيار المسلمين لعلى كان بناء على اختيار أهل الحل والعقد له بعد مشاورات ومناقشات مطوله ، ولما أرادوا أن يبايعوه فى بيته أبى وقال : إن بيعتى لا تكون سرا وأبى أن تكون إلا فى المسجد ، فلما كان اليوم التالى صعد على المنبر وقال : (يا أيها الناس عن ملأ وإذن ، إن هذا أمركم ليس لأحد فيه حق إلا من أمرتم ، وقد افترقنا بالأمس على أمر فإن شئتم قعدت لكم وإلا فلا أجد على أحد ، فقالوا نحن على مافارقناك عليه بالأمس) .

والخلاصة أن الحكم فى هذا كله هو وجوب الإمامة ، وأن يتم الإختيار لها عن رضى ومشورة من المسلمين وبمبايعة جمهورهم وأهل الشوكة والغلبة منهم ، وأن تعقد هذه البيعة على أساس الكتاب والسنة .

وكل وسيلة معاصرة تحقق مزيدا من الاقتراب من هذه الغاية أو الدقة فى تحقيقها فهى من مسائل السياسة الشرعية ، ويكون الأخذ بها فى هذا الإطار شأنه شأن تدوين عمر للدواوين نقلا عن الفرس ، وشأن أى نقل قامت به الأمة فى تاريخها فى إطار مقاصد الشريعة وقواعدها الكلية .

الأساس هى خلافة مدنية . (١)

هنا يجب أن نميز بين شيئين القانون الأساسى الذى يقوم عليه بناء الدولة ونظام الدولة ، والقانون الذى يحدد علاقات الناس بعضها ببعض هو الشريعة الإسلامية وهى التى فيها { **ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون** } (المائدة : ٤٤) { **ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الظالمون** } (المائدة : ٤٥) { **ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الفاسقون** } (المائدة : ٤٧) إذن هناك ميزان نزن به هذه الأشياء ، نأتى إلى مصر ، مصر لا تقاس حينما تقاس بقانون بناء الدولة أو شريعة بناء الدولة هى دولة مدنية حينما تقاس . (انتهى الوقت)

د . سمير سرحان : ننتقل إلى الطرف الأول مرة أخرى ، ويتحدث الأستاذ الدكتور محمد عمارة

١- سبق أن ذكرنا مرارا أنه إذا كان الفارق الوحيد بين الدولة المدنية والدولة الدينية من منظور العالمانيين هو مصدر السلطة فإن الخلافة الإسلامية مدنية بهذا الاعتبار ، لأن الأمة فى الإسلام - كما سبق - هى صاحبة الاختصاص الأصلى بالولاية العامة تولية ورقابة وعزلا ، على أن يتم ذلك فى إطار سيادة الشريعة التى يجب أن يلتزم بتحكيمها الكافة حكاما ومحكومين .

كلمة الدكتور محمد عمارة

بسم الله الرحمن الرحيم ، الحمد لله رب العالمين ، والصلاة السلام على أشرف المرسلين سيدنا ونبينا محمد وعلى سائر أنبياء الله والمرسلين

أيها الأخوة الأعزاء : سلام الله عليكم ورحمته وبركاته ، واسمحوا لى لضيق الوقت أن أدخل مباشرة فى الموضوع :-

القضية الخلافية هى المرجعية

بديل الدولة الدينية هى الدولة اللادينية (يعلو هتاف الجمهور الله أكبر) بديل الدولة المدنيـة هى الدولة العسكرية ، القضية أن كل إنجاز بشرى هو مدنى ، حتى المسجد والكنيسة مؤسسات مدنية لم ينزل بها الوحى على كفه ، والقضية الخلافية هى المرجعية ، الدولة فى كل النظم مؤسسات مدنية يبدعها الناس ويصنعها البشر ، **والقضية الخلافية التى يدور حولها الجدل والمناظرة هى مرجعية الدولة المدنية هل هى القانون الوضعى فتكون عالمانية تفصل الدين عن الدولة ؟ أم أن يكون القانون هو الشريعة الإسلامية وحاكمية السماء لهذه الدولة .**

كيف تم الإختراق ؟

النقطة الثانية : أدخل فى الموضوع : أمتنا على مدى ثلاثة عشر قرنا تحكم بالشريعة الإسلامية كيف تم الأختراق ؟ كيف أصبحت هناك ثنائية فى القانون ؟ كيف

زاحمت القوانين الغربية شريعتنا الإسلامية فى مؤسسات الحقوق وفى مؤسسات القضاء وفى مؤسسات التشريع ؟

نحن نعلم جميعا أنه حتى عصر الخديوى إسماعيل لم تكن هناك عالمانية ، ولم يكن هناك قضاء مدنى بالمعنى الغربى ، ولم يكن هناك تشريع وضعى بالمعنى الغربى ، بعد افتتاح قناة السويس وزيادة الجاليات الأجنبية فى بلادنا نشأت المحاكم القنصلية التى يحتكم إليها المصرى والأجنبى إذا كانا طرفين فى قضية واحدة ويحكم فيها بالقانون الغربى ، ثم جاءت المحاكم المختلطة فى سبعينات القرن التاسع عشر فنظمت هذه الفوضى القضائية وأصبحت المحكمة المختلطة تحكم بالقانون الفرنسى بل وباللغة الفرنسية ، ثم جاء (كرومر) عام ١٨٨٣ فصنع ما سمى بالإصلاح القضائى وعممت القوانين الوضعية والقوانين العالماينة فى القضاء المصرى .

العالمانية وصمة وبصمة من الإستعمار فى بلادنا!

إذن هذه العالمانية هذا القانون الوضعى وصمة وبصمة من الإستعمار فى بلادنا ، وأنا أدعو كل وطنى حتى لو لم يكن مسلما إلى أن يجاهد فى سبيل تحرير العقل القانونى المصرى والعربى والمسلم من هذا الأثر من آثار الإستعمار لإزالة العالمانية والقانون الوضعى والقانون الفرنسى قانون (بونابرت) الذى جاء ليحتل مصر ودخل الأزهر بخيله، هذا القانون هو أثر من آثار الإستعمار مثله كمثل القواعد العسكرية وكمثل النهب الاقتصادى أيهما أولى حتى بالقبطى المصرى أن يحكم بفقه الإمام الشافعى الذى هومصرى مثله ، أو بفقه الليث بن سعد الذى اعتبر بناء الكنائس من عمارة البلاد ، أو يحكم بقانون نابليون الذى جاء ليذل

المصريين جميعا مسلمين وغير مسلمين ، هذا هو الاختراق الذى حدث للقانون المصرى ، وجاءنا بهذه الشرائع .

هل نحن قردة نرقص على أنغام الآخرين ؟!

قد تكون العالمانية مبررة فى الغرب لأن المسيحية رسالة روحية ، ووظيفة كنائسها خلاص الروح وليست دولة ، لكن إذا كان إسلامنا دينا ودولة كيف تبرر هذه العالمانية ، وهل نحن قردة نرقص على أنغام الآخرين كالكمبارس ؟! أم أمة لها شخصيتها ومثلت العالم الأول فى الدنيا لأكثر من عشرة قرون ؟! ، كيف تهزم نفسيتنا وإرادتنا أمام المستشرقين الذين يعترفون بأن الشريعة الإسلامية منظومة قانونية متطورة ومرنة ومتميزة عن الشرائع الأخرى .

تراجع على عبدالرازق عن فصله بين الدين والدولة

كل ماقاله الدكتور / محمد خلف الله قاله على عبدالرازق عام ١٩٢٥م فى كتابه (**الإسلام وأصول الحكم**) لكن على عبدالرازق اهتدى إلى الصواب وكتب فى مجلة (**رسالة الإسلام**) فى يونيو ١٩٥١ م فى حواره مع أحمد أمين وقال : (إن كلمة الإسلام رسالة روحية كلمة ألقاها الشيطان على لسانى) فأنا أرجو للدكتور خلف الله وأمثاله أن يهتدوا إلى الصواب كما اهتدى الذى قال هذه الكلمة . (ويهتف الجمهور الله أكبر ولله الحمد) .

لم يقل خواجه عبر التاريخ إن الإسلام لم يقم دولة !!

فى أمور العقيدة والإيمان الرسول مبلغ ، ليس مسيطرا ولا مهيمنا وما عليه إلا البلاغ ، لكننا نسأل من هو فاقد البصر والبصيرة الذى يستطيع أن يزعم أن محمدا لم يقم دولة ، ولم يكون جيشا وإمارات وولايات وقضاء وزكاة وحسبة وعمال وولاة ؟

من الذى يفتقد البصر والبصيرة ؟ لم يقل مستشرق عبر التاريخ ، لم يقل خواجه عبر التاريخ أن الإسلام لم يقم دولة ؟!

الدولة واجب مدنى بدونه يستحيل إقامة الواجب الدينى

فإذا كانت السنة النبوية هى التجسيد والتطبيق للبلاغ القرآنى ، إذا علمنا أن محمدا أقام دولة وأن الدولة واجب مدنى وبدون إقامته يستحيل إقامة الواجب الدينى ، لأن كل الفروض الدينية لا يمكن أن تقام وخاصة الفروض الأجتماعية فروض الكفاية التى هى أشد توكيدا عند الله وفى الدين الإسلامى من فروض العين ، الزكاة لا يمكن أن تقام إلا إذا كانت هناك سلطة ، الجهاد ، الجيش ، الحسبة الخلق ، كل ذلك لا يمكن أن يقام إلا إذا كانت هناك سلطة .

حزب أمريكا!

نحن نقول لإقامة الإشتراكية لابد من حكومة إشتراكية ، ولإقامة الليبرالية لابد من حكومة ليبرالية ، هل تقوم للإسلام دولة دون حكومة إسلامية ؟ لماذا يقال هذا الكلام

بالنسبة للإسلام بالذات ؟! أنا أعيذ إخواننا الذى يتناظرون معنا على هذه المنصة ، ومن يمثلونهم ومن يتفقون معهم من أن يضعوا أنفسهم خارج الحس الوطنى والقومى والدينى، العالمانيون فى الجزائريسمونهم اليوم حزب فرنسا هل يريد أحد منا أن يسمى (**حزب أمريكا**) نحن لا نريد لهم هذه الصورة .

لا نريد منهم أكثر من صندوق الإقتراع !

فقط أنا أدعوهم باسم الديموقراطية الغربية التى يبشرون بها وباسم حقوق الإنسان ، أليس من حق الإنسان المسلم أن يحكم بالقانون الذى يريد ؟! كلهم يعلمون أن هذا الإنسان يريد شريعة الله ؟ يريد أن يعود إلى ذاته ليستأنف مسيرته الحضارية ، لماذا يحرمونه من أبسط حقوق الإنسان أن يحكم هذا الإنسان بالقانون الذى يريد ؟! لا نريد منهم أكثر من صندوق الإقتراع ، تقترع الأمة على القانون الذى تريد، وهذا الذى نريده ، لأن هذه الأمة بذلك تستأنف مسيرتها .

قراءة بعيون إستشراقية !!

نقطة أخيرة فى هذه المداخلة الأولى ، أنا أقول : لا تقيسوا تاريخنا على تاريخ الغرب كل ما حدثكم عنه الدكتور خلف الله هذا جزء من قراءة بعيون استشراقية بعيون غربية للتاريخ ، أنا أقول الغرب عندما حكم بالدين كانت عصوره المظلمة والرجعية والمتخلفة ، وعندما حكمنا بالدين كانت لنا العقلانية المتألقة ، وكانت لنا الدنيا كلها ، وكنا العالم الأول ، تأملوا : تقولون أن بن رشد كان قمة العقلانية فى الإسلام ، هذا نعم . وهو القاضى الشرعى قاضى قرطبة الشرعى !

لماذا تقيسون على أوربا؟

لماذا تقيسون على أوروبا ؟ عندما حكمت أوروبا بالدين كان التخلف وكان الجمود، حتى إنني أشكك في وجود حضارة مسيحية ، لأن المسيحية عندما حكمت الغرب كان التخلف والتراجع ، وعندما كانت هناك حضارة كانت العالمانية واللادينية . أما نحن عندما كانت الحاكمية للإسلام وللشريعة كنا سادة الدنيا وأئمة العالمين ، ولم نتخلف ونتراجع إلا بعد أن تراجعت الشريعة عن الحاكمية ، تلك كلمة أولى في المداخلة الأولى .

وأشكركم والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

د/ سمير سرحان : نشكر الجانب الإسلامى ، ونشكر الدكتور محمد عمارة ، وننتقل إلى الجانب الآخر مع الدكتور فرج فوده ، ليس مطلوبا منى أن أتدخل ، لكنى أتدخل فى شىء واحد ولا أخرق قانون المناظرة . وهو أننا فى محفل فكرى ممتع حقا ، وأن هذا التناظر وهذا الطرح الجيد والمتعمق للقضايا هو شىء يسعدنا جميعا ، فليتفضل الأستاذ الدكتور : فرج فوده .

كلمة : الأستاذ الدكتور / فرج فوده

بسم الله الرحمن الرحيم : أبدأ بملاحظة أوجهها للحاضرين ، تتمثل فى اعتقادى أن التصفيق أو الهتاف سواء بالتأييد أو الإعتراض قد يحمل معنى وهو عدم ثقة فريق بمن يمثله على المنصة ، واعتقد أن هذا غير وارد .

الإسلام الدين والإسلام الدولة !

وأبدأ فأقول : لا أحد يختلف على الإسلام الدين ، لكن المحاضرة أو المناظرة اليوم حول الدولة الدينية ، وبين الإسلام الدين والإسلام الدولة رؤية واجتهاد وفقه .

الإسلام الدين فى أعلى عليين ، أما الدولة فهى كيان سياسى ، وكيان اقتصادى، وكيان اجتماعى يلزمه برنامج تفصيلى يحدد أسلوب الحكم .

اين البرامج السياسية ؟

الحجة الأولى : التى اضعها أمام حضراتكم اليوم هى أن من ينادون بالدولة الدينية لا يقدمون برنامجا سياسيا للحكم لا أقول هذا من عندى ، فى مجلة لواء الإسلام بتاريخ ٧/فبراير ١٩٨٩م سئل الأستاذ مامون الهضيبى : **(انتم متهمون بأنكم لا تقدمون برنامجا تفصيليا لحل المشكلات التى تواجهها البلاد ، وتكتفون بالشعارات الفضفاضة والمبادئ العامة) .**

رد سعادة المستشار الهضيبي في مجلة لواء الإسلام بقوله : (على أني أقول لهؤلاء الذين يطالبون الإخوان ببرامج تفصيلية أقول لهم: الأولى بكم أن تطالبوا السلطات بكف يدها العنيفة عن الدعاة إلى الإسلام حتى يتاح المناخ الصالح للدراسات والأبحاث والإبتكارات)

وباقي من أجابوا لم يخرجوا على هذا الإطار (١) ، هذه هي الحجة الأولى .

١- هذه المقولة مافتيء الدكتور فوده يرددها في كتبه ومقالاته وسائر ما يصدر عنه من مساجلات ومحاورات ، ومافتئ يتواصى بها مع رفاقه من خصوم الشريعة لا خراج المحاوره مع دعاة الإسلام من المحكم الذى لامنازعة فيه إلى المتشابه الذى يختلف فيه ويختلف عليه ، ومن كونها حوارا دينيا كما يقول إلى حوار سياسي سياسي لأن أرض الملعب الأول هي لعلماء الشريعة بلا منازع ، من بارزهم فيها خسرالجولة من البداية ، أما أرض الملعب الثاني فهي في تقديره له ولرفاقه من خصوم الشريعة ودعاة الفصل بين الدين والدولة ، فمن بارزهم فيها تمكنوا بزعمه من تشتيته وابطال حجته .

فهو يقول في إحدى مقالاته موجها حديثه لمجلة الاعتصام : وإن كان الأمر أمر سياسة فقد دخلتم في ساحة لستم فرسانها ، ولا تملكون أساليبها ناهيكم عن قاموسها (راجع حوار حول العالمانية: ١١٨-١١٩)

ولعل هذا يفسر حرص الدكتور واصراره في كل مواجهاته مع التيار الإسلامي على مطالبتهم ببرنامج سياسي تحسم فيه سائر القضايا الخلافية ، ويتضمن حلولا لمختلف المشكلات الراهنة كالديون والأسكان والتموين ونحوه . ولهذا فهو يعلن أنه من أنصار السماح للتيار الإسلامي بتأسيس حزب سياسي ، ويسوق في تبريره لذلك العديد من الحجج يذكر منها : (سوف تضطر هذه الأحزاب الجديدة إلى وضع برنامج سياسي يضعون فيه حلولا لمشاكل المجتمع الحقيقية مثل الأسكان أوالأسعار أو الديون أو غيرها ، وفي هذا مجال واسع للخلاف بينهم والاختلاف عليهم ، ليس هذا فقط بل إن =

= = ذلك سوف يفتح المجال للجميع لامكانية الحوار معهم وتفنيد آرائهم لأن ساحة النقاش سوف يتم تصحيحها بأن تصبح ساحة سياسية وليس ساحة دينية ، وسوف يصبح جميع أطراف هذا الحوار مجموعة من الساعين للحكم لا الجنة ، والمتقربين للشعب لا لله ، والطامحين للسلطة لا للشهادة . (حوار حول العالمانية : ٤٥)

وفى كتابه الحقيقة الغائبة يؤكد على نفس المعنى فيقول :(هم موجودون إذن ، وهم توصلوا بالشرعية إلى تواجد شرعى ، وإنكار تواجدهم إخفاء للرؤوس فى الرمال والسماح لهم ولغيرهم من التيارات السياسية الدينية بتشكيل أحزابهم له من المزايا ما لا يستهان به ، فسوف يلزمون بوضع برامج سياسية ، وسوف يدور الحوار معهم على أرض الواقع السياسى ، وسوف يكون حوار دنيا لا حوار دين ، وسوف يكون هدفهم كراسى الحكم لا قصور الجنة ، وسوف يحجم أئمة المساجد عن المزايدة على مقولاتهم لدخولهم أنذاك فى دائرة العمل السياسى الصريح ، وسوف تتحول الأحزاب السياسية إلى معارضتهم بدلا من المزايدة عليهم ، وسوف يختلفون فيما بينهم بأكثر من اختلافهم مع الآخرين ، وسوف يواجهون بعضهم البعض بأكثر مما يواجهون الآخرين ، وسوف يتحاورون فى ساحة ليست ساحتهم ، ويتكلمون لغة تصعب عليهم مفرداتها ، ناهيك عن قواعدها ، وفى كل هذا رحمة من الله أى رحمة ، ولطف بالوطن أى لطف . (الحقيقة الغائبة :٣٦-٣٧)

إذن المطالبة ببرنامج سياسى هى جزء من المناورة وأسلوب من أساليب المواجهة لهذا التيار بغية استدراجه إلى الخروج من دائرة الحوار الدينى الذى لايحسنه العالمانيون إلى حوار سياسى يرون أنهم فرسانه ، ورجاء أن يمتهد بذلك سبيل للخلاف بين فصائل هذا التيار والاختلاف عليهم .

ولعل السؤال الذى يطرح فى البداية : هل اتفق الدكتور فوده على المبدأ وبقيت الأزمة فى التفاصيل ؟ هل أقر بمبدأ التحاكم إلى الشريعة والرد إلى الله ورسوله وانحصرت المشكلة فى البرامج العملية والخطوات التنفيذية !؟ =

== إن الدكتور فودة يعلن بملئ فيه رفضه لمبدأ تحكيم الشريعة فورا أو حتى خطوة خطوة ، ويعلن بملء فيه رفضه لمبدأ التحاكم إلى القرآن والسنة ، وأنه لا يقبل إلا بمبدأ التحاكم إلى الدستور والقانون !!

أليس هو القائل في حوار أجرى معه : ببساطة أنا ضد تطبيق الشريعة الإسلامية فورا أو حتى خطورة خطوة ؟ (حوارات حول الشريعة . لأحمد جودت : ١٤)

أليس هو القائل في محاورة أخرى : لهذه الأسباب أرفض تطبيق الشريعة وصوتي عال جدا في هذا الصدد ؟!

أليس هو الذي ينادي بأن من آكد أسس الدولة العالمانية التي يبشر بها أن يكون الدستور وحده هو الأساس في الحكم ، وأن تكون المصلحة العامة والخاصة وحدها أساس التشريع ؟ (حوارات حول العالمانية : ٢٧)

أليس هو الذي ينعى على الدولة أنها استخدمت في مواجهتها مع التيار الإسلامي فريقا من أهل العلم الرسميين يفتون على أساس القرآن والسنة فأعطت بذلك الطرف الآخر الحجة الدامغة للدفاع عن آرائه عندما جعلت الحكم هو القرآن والسنة وليس الدستور والقانون ؟!

يقول في كتابه حوار حول العالمانية : (إن الأذكياء الذين دفعوا برجال الدين إلى الفتوى بأن المشاركة في انتخابات مجلس الشورى واجب ديني ، وأن التقاعس عن تلك المشاركة مخالفة لجوهر ما يدفع إليه الإسلام ، مخطئون أشد الخطأ لأنهم يعطون لتيارات التطرف حجة دامغة في الدفاع عن آرائهم ، فالدين هو الحكم إذن وليس الدستور والقانون [!!] والعباقرة الذين تصدروا للدفاع عن معاهدة السلام بنصوص القرآن وصحيح السنة مخطئون ومورطون لمن دفع بهم ، وسعد بهم ، وغرر بهم ، حين أعطى للمناهضين له سلاحا يتحاورون به ، ويجدون فيه ويستندون عليه وأقصد القرآن والسنة [!!]).(المرجع السابق : ٢٤)

أليس هو الذي يذكر في توصيفه للمشكله مع التيار الإسلامي قوله : (وليست المشكلة في قصور المواجهة ، فقط بل في عدم المواجهة أصلا في القضايا الأساسية ، وهي مسئولية =

= = الجميع ، فلا أحد يتصدى لدعوة الدولة الدينية بإعلان ضرورة التمسك بشعار الدولة المدنية ، ولا أحد يواجه دعاوى التأصيل على أساس القرآن والسنة بالتأكيد على ضرورة التأصيل على أساس الدستور والقانون) (الطائفية إلى أين ؟ : ٢٢)

إذن فالدكتور فودة يرفض مبدأ التحاكم إلى القرآن والسنة فى كل ما يتعلق بالتشريع ، ويرى أن المصلحة وحدها هى الأساس ، ولسنا بصدد مناقشة هذا المنهج فقد قالت الأمة فيه كلمتها واغلقت ملفه منذ زمن طويل ، ولكن المقصود فى هذا المقام أنه لا وجه لمناقشة الفروع مع من تمرد على الأصل ، وكفر بالأطار ، وأعلن الخروج عن قاعدة التكليف .

إن المحاورة تصل إلى طريق مسدود عندما لا ينطلق أصحابها من أصول مشتركة ، ولا يتفقون من البداية على مرجعية عليا واحدة ، لأنها تدور فى هذه الحالة فى حلقة مفرغة ، ولا تكون لها غاية إلا المغالبة واستدراج كل فريق للآخر والتشويش على أطروحاته بكل وجه ، ومثل ذلك إضاعة للأوقات فى عبث لا طائل تحته .

وعلى هذا فإن الموقف المنهجى الذى نراه يتفق مع النقل والعقل فى مثل هذه الحالة أن يتفق الطرفان أولا على إطار يلتزمون به وينطلقون منه لتسير المحاورة بعد ذلك على هدى ، وتنأى بأطرافها عن التخبط فى شعاب المكابرة والسفسطة .

ألم تر إلى رجل يرفض مبدا التحاكم إلى القران والسنة ، ويعلن ابتداء رفضه لمبدأ تطبيق الشريعة ، فهل يكون ثمة وجه للدخول معه فى تفاصيل الفروع الفقهية/ ، ودقائق الاجتهادات فى مسائل السياسة الشرعية ؟!!

وبعد هذا فإن ما سنثبته من التعليقات على هذه الشبهة فى هذا المقام لا نتوجه به إلى الدكتور فودة ومن على شاكلته وإنما يتوجه به إلى عامة الأمة ممن لا يزالون على ولائهم للإسلام والتزامهم المجمل بتحكيم الشريعة ولكن قد تشوش عليهم مثل هذه الشبهة ويخدعهم وميضها الزائف فلمثل هؤلاء نقول : =

== إن التيار الإسلامى عندما يدعو الناس إلى تحكيم الشريعة لا يبتدع فى الناس أمرا لا عهد لهم به من قبل ، بل يردهم إلى ما درجوا عليه وعاشوا فى ظله ثلاثة عشر قرنا من الزمان ، ولم يتوقف إلا على يد الاستعمار الكالح الذى وطئت خيله الأزهر على يد نابليون ، وقتل الأبرياء فى دنشواى على يد كرومر ، ومكن لليهود فى فلسطين على يد بلفور ، وفعل بأمتنا الأفاعيل والعجائب !

وعلى هذا فإن الدولة الإسلامية المنشودة هى التى تقوم على حراسة الدين وسياسة الدنيا به ، وهى التى تتبنى الإسلام بشموله عقيدة وشريعة : إقرارا به ، وعملا بموجبه ، ودعوة إليه ، وولاء وبراء على أساسه ، وأن مفتاح التغيير المنشود هو الإعلان عن سيادة الشريعة وأنها وحدها الحجة القاطعة والحكم الأعلى ، وأن كل قانون يتعارض معها فهو باطل يجب على الحاكم أن تمتنع من تطبيقه تلقائيا لمخالفته لمبدأ المشروعية ، ومن حق أى مواطن أن يطعن أمامها ببطلان أى قانون يعتقد مخالفته للشريعة وتقضى ببطلانه إذا ثبت لديها ذلك .

أما مشروعات القوانين فلعل من نافلة القول أن نذكر أن لدينا منها الآن مشروعات متكاملة لقوانين إسلامية على كافة مذاهب الفقه الإسلامى ، سواء تلك التى أنجزتها وزارة العدل أو المشروعات الأخرى التى أنجزها الأزهر بالتعاون مع الجهات الأخرى ، ولا تحتاج هذه المشرعات إلا إلى المناقشة والإقرار ، فكيف يتجاهل العالمانيون كل هذه الإنجازات الضخمة فى هذا المجال والتى شاركت فيها الجهات الرسمية وغير الرسمية ويصورن الدعوة إلى تحكيم الشريعة على أنها مجرد عواطف وشعارات خالية من الرؤية العملية والبرامج التفصيلية ؟

ومن ناحية أخرى هب أن المنادين بتحكيم الشريعة لا يملكون هذه البرامج وتنقصهم الكفايات والتخصصات النظرية أو العملية فأين ذهبت الجهات المتخصصة التى تقدر على ذلك فى بلادنا الإسلامية؟ والتى إذا استنفرتها الدولة نفرت وإذا دعتها لبت ؟ ألسنا نعلن أننا مسلمون : ديننا الرسمى هو الإسلام ؟ ومبادئ الشريعة الإسلامية هى المصدر الرئيسى للتشريع ؟ وعلى أرضنا توجد أعرق جامعات العالم ، وبلادنا هى التى تصدر العلماء والمتخصصين فى علوم الشريعة وفى غيرها إلى جميع أنحاء العالم ؟ =

== إن الدعوة إلى تطبيق الشريعة ليست برنامجا حزبيا تطرحه فئة محدودة على أرض الوطن ، إنها إرادة هذه الأمة ، والدين الذى يستمسك به الكافة ، فهى فوق الأطر الحزبية ، والتنظيمات السياسية، والخلافات المذهبية ، والدولة كل الدولة حكومة ومعارضة مسئولة أمام الله عز وجل عن أن تقيم الدين وأن تجيش له الطاقات ، وأن تعد له الرجال ، وأن توظف كل إمكاناتها المادية والبشرية لإقامته على وجهه كما أمر الله .

إن هذا العمل مسئولية أمة وليس مسئولية حزب من أحزابها ، أو تيار من تياراتها الفكرية أو السياسية ، ولا حرج على الدعاة إلى الله إن هم رأوا تعطيلا لشرائع الله وتحاكما إلى غير ما أنزل الله ، أن يصدعوا بالنصيحة الواجبة ، وأن يجهروا بكلمة الحق فى مختلف المواقع ، وأن يطلبوا إلى كل قادر ومتخصص أن يدلى بدلوه ، وأن يبذل قصارى جهده لتقويم هذا الخلل ، وإعادة الدولة إلى حظيرة الإسلام، وحسبهم أن يشاركوا فى ذلك بقدر ما تؤهلهم له قدراتهم وتخصصاتهم ، وأن لا يضنوا على ذلك بوقت ولا جهد ولا مال .

إن الجامعات الإسلامية ومراكز البحوث والمجامع الفقهية ودور الإفتاء فى العالم الإسلامى رصيد هائل للدعوة إلى تطبيق الشريعة ، وهى تملك من البحوث والدراسات العلمية الجادة فى مختلف المجالات والكفايات النادرة المتخصصة ما يفوق الحصر ويذهل العقل ، فهل يصح مع ذلك أن يقال : إن الدعوة إلى تحكيم الشريعة دعوة عاطفية تفتقد البرامج التفصيلية والكفايات العملية ؟ أليس هذا غمطا للأمة كلها واتهاما لجميع مؤسساتها وجامعاتها بالعقم والسلبية والقصور ، بل بالخيانة وإضاعة الأمانة ؟

إن ما كتب فى مجال الإقتصاد الإسلامى من الدراسات والبحوث الإسلامية المتخصصة رغم حداثة العهد بالكتابة فى هذا المجال يبلغ بضع مئات وفق التقرير الذى قدم إلى المؤتمر العالمى الأول للإقتصاد الإسلامى الذى عقد بمكة المكرمة قبل ما يزيد على عشر سنوات ! ترى كم بلغ عددها الآن ؟ وما عدد الدراسات المتخصصة فى المجالات الأخرى التى لا يزال المتخصصون فيها يكتبون منذ أمد بعيد؟ إن الأزمة التى تواجه الدعوة إلى تطبيق الشريعة ليست أزمة برامج وتفصيلات وإنما هى أزمة =

== إرادة سياسية قادرة على التغيير واتخاذ القرار ! ولو وجدت هذه الإرادة لتحولت كل كفايات الأمة ومؤسساتها إلى جنود فى معركة التطبيق ، ولتحولت القيادة السياسية إلى غرفة عمليات تشرف على ذلك كله ، تحث الخطى وتوجه المسار !

ومن ناحية أخرى فإن العالمانيين وخصوم الشريعة عندما يرددون هذه الشبهة فهم محجوجون بمنهج التغيير الذى اعتمدته كبريات الحركات الأيديولوجية العالمية التى لم تعن إلا بالعقائد والمبادئ الأساسية ، ولم تعن بما وراء ذلك من التفاصيل والجزئيات .

فالثورة الفرنسية تجمع الناس حول ثالوثها المعروف ، الحرية والإخاء والمساواة ، ومن خلاله عرف الناس أى مجتمع تنشده هذه الثورة ، والشيوعية لا تعنى فى بداية الأمر إلا بالعقائد الإشتراكية الكبرى والمبادئ الرئيسية العامة ، وكان جل اهتمامها منصبا على الجانب السلبى الذى يجب هدمه حتى يمتهد الطريق لإقامة اقتصاد اشتراكى ، أما الخطوات الجزئية والبرامج التفصيلية فلا نكاد نجد فى كتابات روادها الأوائل ما يغطى شيئا من ذلك ، بل إن ماركس فى رسالته التى كتبها إلى صديقه (تيسلى) عام ١٨٦٩ م إعتبر ذلك من قبيل الرجعية ، وأن من يرسم خطة للمستقبل يكون رجعيا ، ومن هنا يقرر ندلوب ميلا أن ماركس كان بخيلا جدا فى تحديد المجتمع الجديد ، وفى امتناعه عن إعطاء أى صورة واضحة عنه . (راجع كتاب : الأيدلوجية الإنقلابية د/ نديم البيطار : ٣٩٤-٣٩٥)

يقول مؤلفوا علم الاقتصاد الحديث : (لقد ركز كل من « ماركس » و« لينين » اهتمامهما فى العقائد الاقتصادية والاجتماعية ولذلك عندما تسلم « البولشيفك » زمام السلطة سنة ١٩١٧ م لم يكن أمامهم أى مخطط جاهز للنظام الإقتصادى الذى ستنشئه ديكتاتورية العمال ، ولقد حاولوا لفترة قصيرة تطبيق نظرية ماركس فى « القيمة المنبثقة من العمل » لكنهم تخلوا عن هذه المحاولة . وأظهر « البولشيفك » براعة سياسية أمنت لهم البقاء فى الحكم ، وأخذوا يطبقون التجارب على مر السنين حتى أنشأوا النظام الروسى الحالى . وربما كان باستطاعة الزعماء الروس أن يكتشفوا نفس النتائج بطريقة أقصر ، وكلفة أقل لو درسوا علم الاقتصاد دراسة نظامية ، ولكن عقيدتهم الماركسية كانت تنكر هذا العلم من أساسه . (راجع كتاب : علم الاقتصاد الحديث : ٤٤٥) =

== فإذا كان هذا هو المنهج مع كبريات الحركات العالمية التى ينتمى إليها هؤلاء الخصوم فلماذا يطالبون العمل الإسلامى وحده بأن يقدم ابتداءً برامجه التفصيلية وحلوله العملية لكل جزئية من جزئيات الحياة فى المجتمع ، وهو الأمر الذى اعتبره قادتهم وأئمتهم من جنس الرجعية والتخلف .

إن كثيرا من مشكلاتنا المعاصرة هى نتاج لهذه المناهج الوضعية السائدة فى بلادنا ، وترتبط بها وجودا وعدما ، وقد يختفى كثير منها بحلول أيدلوجية أخرى لتنشأ مشكلات من نوع آخر وتحديات من لون جديد ، فلماذا نفترض أن كل علل مجتمعاتنا سوف تبقى فى ظل تحكيم الشريعة ؟ وأن علينا أن نستغرق فى وضع الحلول التفصيلية لها من الآن ؟ ألا يعد هذا من قبيل العبث واضاعة الوقت فيما لا طائل تحته ؟!

وبعد ! فإننا نؤكد ما سبق أن قررناه من أن تحكيم الشريعة لا يعد مطلبا حزبيا ضيقا تنادى به فئة محدودة من الأمة، وتتحمل وحدها مسئولية الإعداد له وتهيئة المناخ الملائم لتنفيذه ، إنه مسئولية الأمة بأكملها لأنه يتعلق بأصل إيمانها بالله ورسوله ، ويرتبط بعقدها المجمل الذى لا تثبت صفة الإسلام ابتداء إلا باستيفائه ، وعلى هذا فإن جميع من رضى بالله ربا وبالإسلام دينا وبمحمد صلى اله عليه وسلم نبيا ورسولا من هذه الأمة سواء أكان من صفوف الحكومة أو صفوف المعارضة أو كان مستقلا لا علاقة له بأحدهما ، مدعو للمشاركة فى أداء هذه الفريضة ، وبذل أقصى ما يستطيعه فى إقامتها من الجهد والوقت والمال ، لأن الإسلام هو دين هؤلاء جميعا ، لا يختص به فريق منهم دون فريق، لا ينكر ذلك إلا جهول أو كفور !

وإذا تقرر ذلك فلا وجه لإثارة هذه المشكلة من الأساس لأن بلادنا ذاخرة بهذه الخبرات التى لو استنفرتها حكومة إسلامية فى ساعة من نهار لتكون منها جيش جرار يملأ السهل والجبل ، ويسد وجه الأفق !! ، ولا يضر دعاة العمل الإسلامى فى هذه الحالة أن يكونوا جنودا مغمورين فى هذه المسيرة : لا يشاد لهم فيها بذكر ، ولاينسب إليهم فيها عطاء ولا مشاركة ، وحسبهم من الذكر أن يذكرهم الله فى الملأ الأعلى ، ومن المثوبة ما يدخره لهم عنده فى دار كرامته من الرضوان والنعيم المقيم .

اين شهادة التاريخ ؟

الحجة الثانية : نحن لا نتكلم عن وهم ، ولا نتكلم عن حلم ، نحن نتكلم عن تجربة ، تجربة الدولة الدينية استمرت ثلاثة عشر قرن . د / محمد عمارة فى حديثه الآن قال : ثلاثة عشر قرنا ونحن نحكم بالشريعة الإسلامية . فضيلة الشيخ / محمد الغزالى وهو عزيز علينا وغال لدينا ، لكن الحق أعز وأغلى قال فى جريدة الوفد بتاريخ ٢/فبراير١٩٨٩م ص ٩ : **(دولة الخلافة الراشدة قامت على صورة صحيحة ، أما دول الخلافة الأخرى بقية الألف وثلاثمائة سنة عدا ثلاثين سنة فقط فقدت صفة الرشد، وأصبحت خلافة فقط ، لأن الشورى فيها غائبة أو مشوهة) .** وصاحب السلطة فيها يستطيع أن يفتات على الشعب ويلغى إرادته ، بعد الخلافة الراشدة حكمت الدولة الأموية أكثر من تسعين سنة ، أين الفترة التى حكم فيها بالدين الصحيح ؟ سنتين ونصف لعمر بن عبدالعزيز ، الدولة العباسية أكثر من ثلاثمائة عام : تسع شهور الخليفة المهتدى العباسى وهكذا دواليك (١)

١- غياب صفة الرشد لا يعنى غيابه صفة الإسلام . ومعالجة هذا التراجع لا تكون بالكفر بالشريعة الإسلامية واعلان التمرد على حاكمية القرآن والسنة ، ولا أحسب أن عاقلا يقر أن علاج المعصية يكون بالردة ، وتدارك القصور فى تطبيق الشريعة يكون بالكفر بالشريعة ، وخلع ربقتها من الاعناق بالكلية !!

والدولة الإسلامية على مدى هذه القرون المتطاولة – على ماشابها من قصور وتراجع – كانت تتمحور على الإسلام فى الجملة : ترفع رايته ، وتجاهد فى سبيله ، وتوالى وتعادى على أساسه ، وتنقل دعوته إلى العالمين ، الشريعة هى دينها الذى به تدين وقانونها الذى تحاكم إليه ، فإن حدثت مخالفة ، وقصور ادرك المتلبس به أنه خارج على الشرعية ، وأنه متلطخ بذنب من الذنوب ، وقد يصر على ذلك وقد يتوب ، إلا أن عقده المجمل لا يزال على الولاء للإسلام والإقرار بالشريعة والبراءة من الكافرين . =

حجتنا الثانية هى حجة التاريخ ، والتاريخ ذو شجون ألف وثلاثمائة سنة واحد بالمائة فيهم يناصر الدولة الدينية و٩٩٪ يناصر الدولة المدنية وهى التى ندعو إليها (١)

= = إن فترة الخلفاء الراشدين ستظل كالغرة فى جبين الأمة ، وكالقمة السامقة التى تشرئب إليها الأعناق ، وتهفوا إليها النفوس !! وليس بالضرورة أن تبلغ الدولة الإسلامية المنشودة فى واقعنا المعاصر مبلغ الراشدين فى الزهد والورع ودقة المراقبة والمحاسبة ، ولكن حسبها الالتزام بالإطار العام للإسلام والقواعد الكلية فى الشريعة من الإقرار بسيادة الشريعة وسلطة الأمة ، والقيام بواجب الحسبة ، والحكم بين الناس بما أنزل الله ، والدفاع عن هذه المبادئ فى مواجهة خصومها فى الداخل والخارج فى إطار من سلفية المنهج وعصرية المواجهة .

ليس بالضرورة إن يلبس الحاكم مرقعة ، أو أن ينام فى المسجد بلا حراس ، أو أن يطوف بنفسه لتفقد أحوال رعيته مع العسس ، فإن ذلك وأمثاله من مدارج الورع التى لا تلزم الكافة من ناحية وقد تتغير فيها وجوه المصلحة بتغير الزمان وتشابك الأحوال فتمس الحاجة إلى إعادة النظر فيها من ناحية أخرى ، وهى ليست من الشرع المحكم بل وربما لا يبلغ بعضها مبلغ الشرع المؤول !

١- يزعم الدكتور فودة أن ٩٩٪ من تاريخ الإسلام يناصر الدولة المدنية التى يدعوا إليها ، وإن ١ ٪ يناصر الدولة الدينية التى دعا إليها العلماء ، وهذا هو ما يسميه حجة التاريخ التى مافتئ يبدئ فيها ويعيد ، ولا يمل من تكرارها فى كل محفل يعقد للنيل من الشريعة والانتصار للعالمانية ، وهذا الـ ١٪ الذى يناصر الدولة الدينية فى تاريخ الإسلام ينحصر فى خلافة عمربن الخطاب [عشرة سنين ونصف] وخلافة عمر بن عبدالعزيز [سنتين وثلاثة أشهر] وخلافة المهتدى بالله العباسى [أحد عشر شهرا] ومجموع هذه المدة ثمانية أشهر ثلاث عشرة سنة أى ١٪ تقريبا ، وهو يختزل من فترة الراشدين خلافة أبى بكر لأن عهده يعد البداية الحقيقية للقتال بين المسلمين !!! . (الحقيقة الغائبة :٤٢-٤٣) (لا يرى الدكتور فوده مشروعية قتال مانعى الزكاة : ٢٨-٢٩ المرجع السابق) كما يختزل فترة على لأن عهده =

= = قد انقضى فى حروبه مع الخارجين عليه بدءا من موقعة الجمل وانتهاء بمعركة صفين (الحقيقة الغائبة : ٢٣) أما بقية عهود التاريخ الإسلامى فهى تنتصر جميعا للدولة المدنية التى يدعو إليها الدكتور فوده لما شابها من عقم فى الاجتهاد أو انحراف فى التطبيق أو مجموع هذين الأمرين !

والحل الذى يقترحه الدكتور فوده لذلك هو الكفر بالشريعة ابتداء وإعلان فصل الدولة عن الدين ، وخلع ربقة التكليف فى كل ما يتعلق بسياسة الحكم وشئون الدولة ، وهو بهذا يريد أن يضع الأمة بين خيارين : إما نموذج العمرين الذى بلغ الغاية فى تطبيق الشريعة نصوصا ومقاصد ، وإما النموذج العالمانى الذى يكفر بمبدأ تطبيق الشريعة ، ويرفض مبدأ التحاكم إلى القرآن والسنة ، ويتبنى الدعوة إلى الفصل بين الدين والدولة !!

ولما كان النموذج الأول فى تقديره - وربما فى تقديرنا كذلك - مستحيل الحدوث مرة أخرى فلم يبق أمامنا إلا النموذج العالمانى الذى يغلق ملف الشريعة بالكلية ، وهكذا كما يقال لأحاد الناس أما أن تكون وليا من الأولياء وصديقا من الصديقين فإن أعجزك ذلك فليس أمامك إلا أن تكون زنديقا من الزنادقة ومارقا من المارقين !!

إن نموذج الراشدين أو العمرين - كما سبق - ليس بالضرورة أن يكون هو المستوى الأوحد الذى إذا لم تحققه الدولة انتفت عنها صفة الإسلام ، بل حسب الدولة المنشودة أن تقوم على المبادى السابقة من سيادة الشرع ، وسلطة الأمة ، وإقامة الحسبة ، والحكم بما أنزل الله ، ونشر الدعوة والجهاد فى سبيل الله ، وتجتهد فى تحقيق ذلك حسب ما يتسنى لها من الجهد والطاقة ، ويبقى نموذج العمرين فى حس الأمة كالقمة السامقة التى تشرئب إليها الأعناق ، وتستشرف لها النفوس ، وتجتهد الأمة - كلها- حكاما ومحكومين فى محاولة التأسى بها والأقتراب منها ماوسعها سبيل إلى ذلك ، وقد تمهد فى مقررات العقول وأصول الشريعة أن الميسور لا يسقط بالمعسور ، وأن مالا يدرك كله لا يترك جله ، بل إن مبنى الشريعة تحصيل المصالح وتكميلها ، وتعطيل المفاسد وتقليلها . =

= = هذا . وإن اختزال تاريخ العدل فى الإسلام فى فترة العمرين والمهتدى العباسى ظلم للتاريخ الإسلامى ، فأين ذهب يزيد بن الوليد الذى كان بعد عمر بن عبد العزيز أعدل بنى مروان ، وأين ذهب نور الدين محمود الشهيد الذى كان يشبه الراشدين فى جهاده وعدله وحرصه على تطهير المجتمع فى عهده من الظلم والفساد ، وأين ذهب صلاح الدين الأيوبى الذى شهدت له الدنيا كلها بالعدل وأقر بفضله الأعداء الصليبيون كما أقر به المسلمون .

إن العالمانيين يطلون على التاريخ الإسلامى بعيون استشراقية !! فلا تقع أعينهم إلا على الزلات ومواطن الضعف ، ولا يعتمدون فى تحليل ذلك على المنهج العلمى المعتبر عند أهل العلم فى قبول الأخبار أو ردها وتوثيقها أو تضعيفها ، وقد علم كل من له صله بدراسة كتب التاريخ الإسلامى أن النقل عن كتب التاريخ يحتاج إلى آليات فى توثيق هذه الروايات لا تتوافر لغير المتخصصين ، ويزداد الأمر سوءا عندما يعتمد هولاء العالمانيون فى محاكمتهم للتاريخ الإسلامى على مثل كتاب الأغانى للاصفهانى أو العقد الفريد لابن عبدربه ونحوه ، وكلاهما من كتب الأدب لا من كتب التاريخ ، ومؤلف الأول شيعى رافضى وفيه من الحقد والدس على التاريخ الإسلامى ما لا تجده عند كثير من المستشرقين ، وهو شيء اشبه ما يكون بالحكم على المجتمع المصرى كله من خلال الأفلام السينمائية المصرية التى لا تمثل إلا شريحة الوسط الفنى فحسب .

وحسبنا مثلا على ذلك هارون الرشيد الذى صار فى ذاكرتنا مضرب المثل فى المجون والتهتك ، وهو الذى كان يغزو عاما ويحج عاما ، وقد دافع عنه ابن خلدون دفاعا علميا رصينا ، وإن كانت حياته لم تخل من هنات وسقطات ولكنها لم تكن بهذه الصورة الفجة المظلمة التى يحاول أن يصوره بها الظالمون !

إن كثيراً من الأخبار التى تنقل عن مفاسد الخلفاء وتبذلهم تحتاج إلى تحقيق علمى ، ولو عمل فيها مبضع الجرح والتعديل لم تثبت لها قائمة .

ومن ناحية أخرى فلا يزال أهل العلم والإنصاف يفرقون بين الإسلام من ناحية وبين الفكر الإسلامى والحكم الإسلامى من ناحية أخرى . فالإسلام وحى معصوم لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا =

== من خلفه ، أما الفكر الإسلامى فهو عمل الفكر البشرى فى فهمه ، والحكم الإسلامى هو عمل السلطة البشرية فى تنفيذه ، وكلاهما لا عصمة له ، فعندما يزل مفكر أو يظلم حاكم فإنه يتحمل وحده مسئولية زلله أو ظلمه ، ويبقى الإسلام من ذلك براء .

إن الاحتجاج على المبدأ بالممارسة أو التطبيق يمثل خطأ منهجيا يجب أن يتحاشاه الباحثون ، فقد كانت اليونان أرقى الأمم وأعظمها قبل أن تدخل فى الدين المسيحى ، ولكنها بدأت فى التردى والإنحطاط بعد أن تنصرت ، كذلك كانت الإمبراطورية الرومانية ولكن ذلك لا ينبغى أن يعد دليلا على أن المسيحية مسئولة عن إنحطاط أثينا وروما ، أو أن الوثنية أصلح للعمران من النصرانية !

بل إن أوربا ظلت غارقة فى التخلف والهمجية بعد تنصرها قرابة ألف سنة ، ولا ينبغى أن يحمل ذلك على الدين المسيحى ، وإنما يجب أن نميز بوضوح بين المبدأ وبين التطبيق .

إننا لو استطردنا مع هذا المنطق فقد ينتهى بنا الأمر إلى ترك العقيدة ، وإلى ترك العبادات ، وهدم ما تبقى من الإسلام ! فإننا قد نسمع بنفس المنطق من يطرح هذه التساؤلات :

- أليست الغاية من العقيدة أن تحرر الإنسان من العبودية لغير الله ؟ فإذا كانت لم تنجح على مدار التاريخ فى إقامة مجتمع يتحرر من قبضة الطواغيت من الحكام ، ولا يدين بالولاء إلا لله، فلماذا نصر على الإبقاء عليها بعد هذه السلسلة الطويلة من الفشل ؟! أليست الغاية من العقيدة تحرير الإنسان من التوجه بالعبادة لغير الله ؟ فإذا لم تنجح اليوم فى أغلب بلاد العالم الإسلامى فى تحرير المسلمين من عبادة الموتى والإستعانة بأصحاب القبور فلم نبقى عليها إلى الآن ؟!

- وقد يقول قائل كذلك : وما الغاية من العبادات ؟ أليس تطهير النفوس وتزكية الأرواح والدعوة إلى الفضيلة ؟ فإذا كانت لم تنجح فى إقامة ذلك على وجهه على مدار التاريخ ، وكان تاريخ الإسلام فى الأعم الأغلب تاريخ المجون والخمر والتهتك والغزل بالغلمان فلماذا نبقى عليها بعد هذا الفشل الذريع ؟! **فهل يرضى عاقل بكل هذه التداعيات ؟!** =

= = إنه إذا صح أن تكون التجارب التطبيقية هى الفيصل فى الحكم على صحة الأنظمة الوضعية لأنها بطبيعتها عرضة للخطأ والصواب باعتبارها نتاجا بشريا فإن هذا المعيار لا يصح بحال من الأحوال هو أن يكون وحده هو الحكم على الرسالات السماوية التى تمثل الحقيقة المطلقة والتى تستند إلى الوحى المعصوم .

فالرسالات السماوية حق لأنها تنزلت من عند الله ، ولا ينبغى لرجل يؤمن بالله واليوم الآخر أن يتمارى فى ذلك ، أو أن يحاكمها إلى نتائج تطبيقها فى عصر من العصور أو من خلال أمة من الأمم فإن رأى خيرا قبل ، وإن كانت الأخرى أدبر واستكبر ، وقال إن هذا إلا سحر يؤثر ، فإن الإيمان بالغيب هو معقد التفرقة بين المؤمنين والكافرين !

هل كان يتصور أو يقبل من صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد جاءهم النبى صلى الله عليه وسلم بالقرآن ، وأمرهم بالإيمان به ، والتحاكم إليه فى مختلف شئونهم أن يقولوا : نجرب ! فإن ثبتت صلاحيته قبلناه وآمنا بأنه من عند الله ، وإن ثبت فشله رددناه وقلنا إنه أساطير الأولين ؟ !

لقد جاء رجل إلى النبى صلى الله عليه وسلم فقال له يا رسول الله إن أخى يشتكى بطنه فقال: « **اسقه عسلا فسقاه عسلا فلم يبرأ بل ازدادت علته ، فعاد إلى النبى صلى الله عليه وسلم فى ذلك ، فقال له : اسقه عسلا فسقاه فلم يبرأ ، فعاد إليه مرة ثالثة فقال له : صدق الله وكذب بطن أخيك اسقه عسلا فسقاه الثالثة فبرئ !** » .

والمقصود أن نفرق بين الحقائق المعصومة التى تنزلت من عند الله ، وبين الأيديولوجيات الوضعية التى لم تهتد بنور الوحى ، ولم يأت بها نبى من عند الله . فالثانية هى التى تحاكم إلى نتائجها، وتقاس بآثارها ، وتستمد مصداقياتها مما يسفر عنه تطبيقها من إيجابيات ، أما الأولى فهى تستمد مصداقيتها وصدقها من مصدرها التى تنزلت من عنده ، ونؤمن بالغيب بأنها اليقين المطلق والحقيقة المطلقة ، فإن أسفر تطبيقها عن بعض المثالب اتهمنا أنفسنا ، واستيقنا أن الخلل يرجع إلى طريقتنا فى التطبيق ، وسياستنا فى التنفيذ ، وتبقى هذه الحقائق المعصومة فوق الشك وفوق التهم وإلا لزمنا أن نراجع أصل إيماننا كله ! =

== هذا وإن الخلفاء والملوك فى تاريخ الإسلام على ما كان من بعضهم من أغلاط وتجاوزات إلا أنهم بقوا فى الجملة على ولائهم للإسلام وتحكيم شريعته ونشر دعوته فى المشارق والمغارب ، فاستأنفوا الجهاد الخارجى وتركوا لأهل العلم حرية الحركة ما لم يمسوا سلطانهم فى الزعامة فمضت العلوم الدينية فى طريقها توسع الآفاق ، وتربى الجماهير ، وتقرر الحقائق الإسلامية كلها من الناحية النظرية، ورغم ازورار الإسلام عن السلطة فى كثير من الأحيان إلا أنه بقى على مستوى الأمة قادرا على الإمتداد والتأثير .

وأخيرا فإن هذا المنهج الذى يعير المسلمين بتاريخهم ، ويقدمه باعتباره صحيفة سوابق تشهد على الأمة بالإدانة وسوء السمعة ولا تقع عينه إلا على السقطات ، و لا يقرأ فى صفحاته إلا المظالم والمفاسد ، إن رأى خيرا كتمه أو نسبه إلى ملكات شخصية فيمن نسب إليه ، وإن رأى شرا أذاعه ونسبه إلى طبيعة المنهج الإسلامى نفسه ، هل هذا المنهج يمكن أن يصدر ممن يحمل فى قلبه ولاء للإسلام ، وغيرة على دينه ، وانتماء إلى أمته ؟

إننا نفهم أن يصدر هذا من المستشرقين فهم الكارهون الحاقدون ، فلا تقع أعينهم إلا على العقر ، ولا يسترعى إنتباههم إلا الأغلاط والتجاوزات ، فهم كما قال أبو الحسن الندوى أشبه شىء بمفتشى القمامة لا تقع أعينهم إلا على القاذورات وأكبر همتهم البحث عنها ، ليستخدموا ذلك فى حرب الإسلام التى نذروا أنفسهم لها وفرغتهم دولهم من أجلها ، فمابال هذه الروح الصليبية تتسلل إلى فريق من جلدتنا ، ممن يتكلمون بألسنتنا ، ويزعمون أنهم يدينون بديننا ، وأنهم لمصلحته يفعلون كل هذه الأفاعيل ؟!!

ترى هل يبلغ أعداؤنا فى النكاية فى الإسلام ما يبلغ هؤلاء ؟ إننا نقرأ لهؤلاء فى هذا المقام ما نكاد نجزم معه بأن القوم قد قطعوا مابينهم وبين هذه الأمة من وشائج وأواصر ، فهم يتحدثون عن تاريخها الذى يفترض أنه تاريخهم كذلك بأنكى مما يتحدث به اليهود والمستشرقون ، ثم يطيرون ذلك فى المشارق والمغارب ، ويحاضر به بعضهم فى جامعات الغرب ويكرره على مسامع اليهود والنصارى ، وليته كان صادقا منصفا فيما يقول ، فيذكر الخير والشر ، ويقدم الحسن والقبيح ، ولكنه كما ذكرت لا يلتقط إلا السقطات ! ولايقع إلا على القاذورات ! أليس هذا مما يدع الحليم حيران ؟!

أعطونا النموذج . وأفحمونا لو سمحتم !!

الحجة الثالثة : حجة الواقع الحالى ، ما تنادون به وهوالدولة الدينية ليس وهما ولا حلما ، هناك دول بجوارنا تحاول أن تجرب هذا !! أعطونا النموذج ، أعطونا المثال هل هى الدولة التى تطبق ذلك فى الجزيرة العربية ؟ هل هى الدولة التى تطبق ذلك فى إيران ؟ هل هو حكم النميرى فى السودان ؟ هل ... وهل .... ؟؟ أعطونا النموذج وأفحمونا لو سمحتم!(١)

أيضا أنا أحيلكم إلى مقولة أستاذنا الجليل وشيخنا العظيم الشيخ محمد الغزالى فى مجلة صباح الخير فى ١٣/أبريل/١٩٨٩م : (الإسلاميون منشغلون بتغيير الحكم أو

١- لا يضر الدولة الإسلامية المنشودة ألا يكون لها نموذج قائم فى الواقع المعاصر ، بعد سقوط الخلافة واعلان العالمانية وفصل الدولة عن الدين بلسان الحال أو بلسان المقال فى معظم بلاد المسلمين ، وما تكدح الحركات الإسلامية الصادقة فى طول بلاد العالم الإسلامى وعرضه إلا لتحقيق هذا النموذج ، وهو نموذج عاشته الأمة فى أرقى صوره فى عهد النبوة وأيام الراشدين ، وعاشته بصورة أقل وبدرجات متفاوتة فيما تلا ذلك من العصور ، ولا تزال أسسه ومعاييره محكمة فى الكتاب والسنة ، فى أدق واضبط منظومة حضارية شامله عرفها تاريخ الحضارة البشرية .

وهذا النموذج الذى يدعوا إليه العاملون للإسلام هو نموذج الوسطية والاعتدال الذى يقوم على الإقرار بالشريعة تصديقا وانقياداً جملة وعلى الغيب ، والتفريق بين المحكمات والثوابت التى يجب أن يلتزم بها الكافة لأنها تمثل الشرع المحكم ، وبين المتغيرات وموارد الاجتهاد التى يتخير منها ما ترجحة الأدلة وتتحقق به المصلحة ، ولا يضيق فيها على المخالف لأنها تمثل الشرع المؤول الذى لم يقم الاجتهاد فيه على أدلة قاطعة ، وقد تتغير الفتوى فى بعضه بتغير الزمان والمكان والأحوال

الوصول إلى الحكم دون أن يعدوا أنفسهم لذلك) . نحن ندعوكم أن تعدوا أنفسكم لذلك ، ولن يكون هذا أبدا إلا ببرامج واضحة ، ومحددة ، أما الأقوال العامة والحكم والشعارات الطنانة فهى لا تغنى ، هذه حجتنا الثالثة (١) .

هذه هى البدايات فبئس الخواتيم .

حجتنا الرابعة : ما نشاهده من الطرف الأخر ونحن على البر وقبل أن ندخل فى الدولة الدينية ، لم نر إلا إسالة الدماء ، وتمزيق الأشلاء ، والسطو على المحلات العامة ، وتهديد القانون ، وتمزيق الوطن بالفتن ، إذا كان هذا يحدث وأنتم على البر ؟! فماذا يمكن أن يحدث لهذا الوطن إذا خضنا فى اللجج ، إذا كانت هذه هى البدايات فبئس الخواتيم (٢).

١- هذا عود إلى الحديث عن البرامج السياسية ، وقد أوسعنا القول فيه فيما مضى بما يغنى عن الإعادة.

٢- العنف الذى يتحدث عنه الدكتورفرج فودة وهو المتخصص فى تتبع عورات الجماعات الإسلامية هو أول من يعلم بواعثه وموقف الغالبية العظمى من التيار الإسلامى تجاهه .

أما عن بواعثه فهو هذه الاستفزازات المتوالية والعنف المفرط الذى يفرض من قبل المؤسسات الحاكمة فى بلادنا المنكوبة .

ألم تقتحم بيوت الله بالأحذية ويقبض على الخطباء من فوق أعواد المنابر ؟
ألم تصف العناصر النشطة جهاراً نهاراً أو عيانا بياناً بيد رجال الأمن فى قلب شوارع القاهرة ؟

ألم تنتهك أعراض الحرائر من زوجات وأقارب المعتقلين ؟ ألم يقبض حتى على الأطفال فيما عرف بتنظيم الأطفال فى أغرب مهزلة عرفها تاريخ الأمن فى العالم ؟! =

فى الإقتصاد شركات توظيف الأموال ، البنوك الإسلامية التى تودع أموالها فى بنوك الغرب الربوية ، المسلمين الذين يرفضون أخذ الفوائد لكى توزع على أثرياء الغرب أنتم تعطون الحجة للرفض ، هذه هى حجتنا الرابعة (١) .

== ألم يؤخذ الأقارب من الشيوخ والنساء والأطفال رهائن أو سبايا ويعذبون به حتى يستسلم أقاربهم أو يعترفوا بوقائع مكذوبة وتهم مزورة ؟ ألم يثبت كل ذلك فى أحكام قضائية ، وتضمنته تقارير منظمات العفو الدولية ؟

ما الذى يمكن تصوره كردود أفعال تجاه كل هذا التسلط والوحشية ؟ إن على الذين يدينون عنف الأفراد أن يدينوا عنف السلطة أولا إن كانوا منصفين ؟

ولا يخفى على مثل الدكتور فرج فودة وهو – كما سبق – الخبير فى تتبع عورات الجماعات الإسلامية أن الغالبية العظمى من التيار الإسلامى لا ترى فى هذه الأعمال ما يتفق مع مقاصد الشريعة ولا مع السياسة الشرعية الواجبة ، وتنصح لاصحابها سرا وعلانية ، ولها فى ذلك من المقالات والاصدارات مالا تخطئه العين .

وإن تعجب فعجب أن هؤلاء العالمانيين يكيلون بمكيالين ، فهم فى الوقت الذى يشنعون فيه على مصرع بعض الشخصيات العميلة على يد أفراد من التيار الإسلامى يهللون لمثل مقتل أمين عثمان على يد أنور السادات ويرونه عملا من أعمال البطولة والوطنية ... فويل للمطففين الذين إذا اكتالوا على الناس يستوفون وإذا كالوهم أو وزنوهم يخسرون !!

١- أثار الدكتور فى هذه الفقرة قضيتين : الأولى شركات توظيف الأموال والثانية: البنوك الإسلامية .

أما الأولى : فقد تكشفت البواعث الحقيقة وراء هذه الحملة المسعورة على شركات توظيف الأموال ، ولا أظنها تخفى على مثل الدكتور فودة وهو صاحب الباع فى متابعة المستجدات وتحليل المتغيرات ، وصاحب الصلات الواسعة بالمحللين والساسة فى الداخل والخارج =

= = لقد رفع تقرير إلى القيادة السياسية مفاده أن التيار الإسلامى سيحقق من خلال الاقتصاد ما عجز عن تحقيقه من خلال السياسة ، ثم أضيف إلى ذلك بعض الضغوط الدولية من قبل بعض المؤسسات المالية الدولية التى لوحت بأنها لن تدعم الاقتصاد المصرى وتسهم فى جدولة ديونه إلا إذا تم التعامل مع هذه الشركات بطريقة حاسمة . ثم كان القرار ! ولا تسال بعدها عن هجمة التتار .

ولقد حاول بعض المخلصين أن ينحو فى معالجة هذه القضية منحى آخر ، فاقترح أن تعلن الدولة عن ضمانها لنسبة من أموال المودعين فيتسنى لها بمقتضى القانون أن نشارك فى عضوية مجالس إدارة هذه الشركات ثم تعمل على اصلاحها وترشيد مسارها من الداخل ، بدلا من هذا التخريب البحت الذى يلحق الضرر بعشرات الآلاف من المودعين ويعصف بمدخراتهم وأموالهم فى لحظة واحدة ، فاتهم هؤلاء فى ولائهم ، وأقصوا عن مواقع المسئولية ، وبدأت الحرب ودقت طبولها بلا هوادة ، ولا حرج فى سبيل تحقيق هذا القرار الظلوم أن تضار عشرات الآلاف بل أن تحرق قلوبهم جزاء لهم على مجرد تفكيرهم أو تفكير بعضهم فى تحقيق شىء من المشروعية لارباحهم بعيدا عن أوحال الربا وأرجاسه !! وهكذا تم اغتيال التجربة الإسلامية فى هذا المجال ، ليقام على أنقاضها مزيد من الحواجز الاعلامية والنفسية فى طريق الدعوة إلى تحكيم الشريعة الإسلامية !!

أما بالنسبة إلى مانسب إلى بعض القائمين على هذه الشركات من تجاوزات وأغلاط فبعضه مختلق وبعضه صحيح ، فلم يزعم أحد منهم ولا من الناس أنهم معصومون ، ولكن علاجه – لمن أراد العلاج – لا يكون بهدم البيت على من فيه ، وتدمير القصر على ساكينه !! وإنما بالمألوف فى العقل والشرع من وسائل الأصلاح التى لا يستعصى اعدادها وإنفاذها على الخبراء فى عالم المال و الاستثمار لاسيما إذا كانوا فى موقع السلطة والقدرة على اتخاذ القرار !

أما القضية الثانية : وهى اتهامه للبنوك الإسلامية بأنها تودع أموالها فى بنوك الغرب الربوية ، وأثرياء المسلمين بأنهم يرفضون أخذ الفوائد الربوية ليؤول أمرها إلى أثرياء الغرب فى النهاية ، ففيه ما هو محض ادعاء وافتراء ، ومنه ما يحتاج إلى تحليل وتفصيل .

أما البنوك الإسلامية فقد قامت ابتداء لتسهم فى تحرير اقتصادنا المعاصر من أدواء الربا والغرر وغير ذلك من المنكرات المحرمة فى الشريعة بإجماع المسلمين ، وهى تعلن ذلك فى وثائق =

== تأسيسها وفى كل ما يصدر عنها من دوريات ومنشوارت ، وقد قطعت على هذا الطريق خطوات واسعة ، وحققت فى هذا المجال إنجازات رائدة ، وقدمت شهادة الواقع العملى على خلود هذه الشريعة وصلاحيتها للتطبيق فى كل زمان ومكان .

بيد أنه لا يخفى على من له أدنى صله بأوضاعنا المعاصرة أن السياسة والاقتصاد لا ينفصمان ، وأنهما وجهان لعملة واحدة ، وأنه لا يتسنى ادعاء القدرة على إقامة اقتصاد إسلامى لا تشوبه شائبة فى ظل سياسة علمانية تفصل الدولة عن الدين ، وتتحاكم ابتداء فى الدماء والأموال والأعراض إلى غير ما أنزل الله ، فالبنك الإسلامى وهو جزء من الاقتصاد الإسلامى لا يتحرك فى فراغ، ولا يقوم بأعماله بمعزل عن بقية المؤسسات المالية والتجارية : العالمية منها والمحلية ، فالمعاملات المصرفية بطبيعتها بالغة التعقيد والتشابك ، ولا يستطيع البنك الإسلامى أن يفرض سياساته ومعتقداته على جميع ما يتعامل معه من المؤسسات المالية الأخرى .

إذن فالأمر أمام النبك ينقسم إلى قسمين : قسم يستطيع أن ينفذ فيه سياساته ومعتقداته الاقتصادية وعليه أن يستقيم فى ذلك على أمر الله دون تردد ، وتجاوزاته فى هذا المجال لا تقبل ، وتفريطه لا يغتفر ، ولا يجوز أن يتأول له أو يعتذر عنه بوجه من الوجوه .

وقسم لا يستطيع أن يفرض فيه سياساته على الآخرين ، وهو بدوره ينقسم إلى قسمين : قسم يستطيع البنك أن يتركه ويستغنى عنه ولو على حساب تفويت بعض الأرباح أو تحمل بعض الخسائر ، وهذا لا يسع البنك إلا أن يتركه ويبذل الجهد فى البحث عن قنوات أخرى للإستثمار لا تشوبها شائبة .

وقسم لا يستطيع البنك أن يتركه لأن تركه يعنى تخريب البنك وتدمير أدواته وآلياته ، وهذا الذى يتسع لمثله منطق الضرورة الشرعية ، على أن تقدر بقدرها ويسعى فى إزالتها ، وأن يتم ذلك فى إطار من الرقابة الشرعية الحاسمة ، وقد علم الناس جميعا أن بالبنوك هيئات للرقابة الشرعية تراجع كافة عقود البنك وعملياته الإستثمارية وأن قراراتها ملزمة لكافة هذه البنوك .

ويبقى بعد ذلك تساؤل أخير : هب أن تقصيرا وقع فى بنك من البنوك الإسلامية لضعف الأمانة أو الكفاية فى بعض القائمين عليه : فهل يعنى ذلك تسوية هذه البنوك بالبنوك الربوية التى تستحل الربا جهارا عيانا ، وتسخر كافة وسائل الإعلام للترويج له وتزيينه للعالمين ؟!! . =

== هل يستوى فى العقل أوالنقل من يعلن التزامه المجمل بالإسلام ثم يتلبس عند التطبيق ببعض المخالفات بالذى يعلن رفضه المجمل للإسلام أو رفضه المجمل لتحكيم الشريعة جملة وعلى الغيب ؟

هب جدلا أن نسبة المشروعية فى البنوك الإسلامية لا تتجاوز ٥٠٪ فهل تترك هذه البنوك إلى البنوك الربوية التى تبلغ نسبة التحريم فى عقودها الربوية ١٠٠٪ ؟ أليس تقليل المفاسد عند العجز عن منعها أحد مقاصد الشريعة وأصلا من أصولها الكلية بل أحد القواعد الفطرية المسلمة لدى كافة العقول البشرية ؟ أليس هذا هو معقد التفرقة بين التطرف والاعتدال ؟

أما ما يقال عن أثرياء المسلمين وتركهم للفوائد الربوية ليثرى بها الغرب

فإن أول الإثم فى هذا هو إيداع هذه الأموال ابتداء فى بنوك الغرب الربوية ليثرى بها الغرب أكثر وأكثر من خلال توظيفها فى دفع عمليات التنمية فى هذه البلاد وتوجيه الفائض منها إلى بلاد المسلمين الفقيرة من خلال عقود ربوية فاحشة تكبل هذه البلاد ، وتستنزف مواردها عقودا طويلة من السنين ، وتضع سياساتها الخارجية بل والداخلية تحت رحمة هذه الدول الطاغية !!

وإن التيار الإسلامى المعاصر من أشد الناس إنكارا على إيداع هذه الأموال ابتداء فى مصارف الغرب الربوية ، وأدبياته ومؤتمراته شاهدة بذلك ، فكيف يتسنى لمنصف أن يحاسبه على موقف لاعلاقة له به تنظيرا أو ممارسة ، أو ولاية على أصحابه ، وما فتىء يصدع بالنكير عليه فى مختلف المحافل الدولية والمحلية ؟!

إن النداء يجب أن يتوجه إلى هؤلاء بأن يقلعوا عن إيداع أموالهم ابتداء فى مصارف الكافرين– أما إذا مست ضرورة إلى إيداعها فى حالة من الحالات – والضرورة كما قلنا تقدر بقدرها – تمهد النظر بعد ذلك فى مدى مشروعية ترك الفوائد المترتبة على هذا الايداع أو اخذها ، وهى مسألة إجتهادية، وجمهور علمائنا المعاصرين فى مصر بل فى السعودية التى يمثل علماؤها فى نظر الدكتور فودة قمة الغلو والرجعية يرون مشروعية أخذ هذه الأموال بنية التخلص على أن توجه إلى المصارف العامة ، فلا يتمولها صاحبها من ناحية ، ولا ينتظر فى بذلها الثواب من ناحية أخرى ، لأنها كسب خبيث. والله جل وعلا طيب لا يقبل إلا الطيب .

وفى هذه المناظرة حجة

حجتنا الخامسة : هذه المناظرة ذاتها هى إحدى ثمار الدولة المدنية التى تسمح لكم بأن تناظروننا هنا ثم تخرجون ورؤوسكم فوق أعناقكم (١) أعطونا نموذجا لدولة دينية تسمح بمثل هذه المناظرة (٢) - ونحن على فكره جلسنا كى نسمع - ولا أكتمكم سعادتى البالغة بأن أحضر هنا لكى أحاور وأحاور لأنى مؤمن بأن الحوار هو الحل ، وأننا أصحاب حجة .

١- وهكذا أصبح حملة الشريعة والدعاة إلى تحكيمها فى الأمة هم الخارجون على الشرعية ، ويمن العالمانيون عليهم أن سمحوا لهم بمحاورتهم وخرجوا بعد المحاورة سالمين لم يمسسهم سوء ، ولا تزال رؤوسهم على أعناقهم !!! وإن تعجب فعجب أن هذا المتحدث نفسه الذى يوحى إلى الحضور أنه يمثل الشرعية قد رفضته الأمة التى هى مصدر هذه الشرعية عدة مرات عندما تقدم للترشيح فى عضوية البرلمان ، ولم يغن عنه أن يكون هذا الترشيح فى دائرة يتكتل فيها النصارى الذين جرد قلمه ولسانه لتبنى مطالبهم ، والدفاع عن أطروحاتهم ، والتهييج على خصومهم من حملة الشريعة وأنصار الدولة الإسلامية .

وأيا كان الأمر فلا جدوى ، للتنابز بعبارات السوء فى مثل هذه المحاورات ، وحسبنا أن المستقبل للإسلام شاء العالمانيون أم أبوا ، فإن لنا من نبينا - صلى الله عليه وسلم - نبوءة لا تتخلف ، ولعل فى هذا الحديث تسلية للمحزونين وموعظة للغافلين والمستكبرين : « **ليبلغن هذا الأمر مبلغ الليل والنهار حتى لا يبقى بيت من وبر ولا حجر ولا مدر إلا دخله هذا الدين بعز عزيز أو بذل ذليل : عزا يعز الله به الإسلام وأهله ، وذلا يذل الله به الكفر وأهله!!.**

٢- العجيب أن الدكتور فودة يقرر فى تعقيب لاحق له فى هذه المناظرة أن الدولة الإسلامية شهدت محاورة أبى حنيفة مع ملحد ، وأن التاريخ قد نقل لنا كتابات الملحدين داخل الدولة الإسلامية ، ويقول : عندما كانت الدولة الإسلامية فى قمة حضارتها لم يرتفع السيف ، كان الحديث بالحروف وليس بالكلاشنكوف . =

حضارة الإنسان تأبى إقامة الدولة الإسلامية !

الحجة السادسة : هى وحدة هذا الوطن وحضارة الإنسان تأبى الحكم الدينى ، لأن هذا الوطن مهما قلتم فى النسبة ٩٥٪ أو ٩٠٪ لا يقبل منا أحد أن ينقسم هذا الوطن ، وأن يشعر فريق من المواطنين قل أو كثر بالخوف من أن يحكم بعقيدة الآخرين ، ويشعر فريق الأخر بالزهو لحكمه بعقيدته، هذا الوطن سوف يظل متماسكا ، ونحن أنصار الدولة المدنية لا نعرف هوية سوى هوية المواطنة (١) .

= = فأى قوليه تصدق ؟ : هنا يقرر أنه لا توجد دولة إسلامية تتسع لمثل هذه الندوة ، وهناك يقرر أن الدولة الإسلامية عندما كانت فى قمة حضارتها نقل التاريخ إلينا كتابات الملحدين داخلها ، وكان الحديث فيها بالحروف وليس بالكلاشنكوف ؟!

١- **هنا يقرر الدكتور فودة أن وحدة هذا الوطن وحضارة الإنسان تأبى الحكم الدينى** ، وقد تم تحرير النزاع فى هذه المسألة ، وبينا أن الحكم الدينى بالمعنى الذى عرفته المجتمعات الغربية أى : الثيوقراطية أو الحكم بالحق الإلهى وإضفاء العصمة والقداسة على تصرفات الحكام ، واتخاذهم أربابا من دون الله بالتسليم لهم بالحق فى التشريع المطلق يعد فى نظر الإسلام وثنية سياسية وإشراكا بالله ، وإن محكمات الأدلة تشهد عليه بالبطلان المطلق ، ليس هذا إذن هو محل النزاع ، وإنما محل النزاع فى تحكيم الشريعة الإسلامية .

وهنا يمكن صياغة عبارة الدكتور فودة على هذا النحو : **إن وحده هذاالوطن وحضارة الإنسان تأبى تحكيم الشريعة الإسلامية : تأبى حكم الله وحكم رسوله .. وأظن أن الدكتور فودة لا تعوزه الشجاعة الأدبية فى أن يصوغ عبارته على هذا النحو ، فهو الذى صرح مرارا بأنه يرفض تطبيق الشريعة فورا أو حتى خطوة خطوة ، معللا ذلك بعلل كثيرة منها وعلى رأسها قضية الوحدة الوطنية التى يتحدث عنها الآن** . =

= = وحدة الوطن وحضارة الإنسان تأبى تحكيم القرآن والسنة !! هذه هى الحجة السادسة للدكتور فودة فى مسلسل أدلته على رفض ماسماه الدولة الدينية .

ولن نحدثه عن المركز القانونى لغير المسلمين فى ظل تحكيم الشريعة الإسلامية ، فهذا أمر قد قتله أهل العلم من السابقين واللاحقين بحثا ، وخلاصته هذه العبارة الجامعة : **لهم مالنا وعليهم ما علينا !**

كما لن نحدثه عن الواقع المعاصر وكيف أن غير المسلمين فى مصر يتمتعون بما لا تتمتع به أقلية أخرى طلعت عليها الشمس شارقة وغاربة ولا يحلم المسلمون فى بلاد الغرب بعشر ما يتمتع به غير المسلمين فى بلادنا فإن هذا كله لا أحسبه يخفى على الدكتور وهو صاحب الأسفار العديدة فى الغرب والشرق .

كما لن نحدثه عن أن النصارى أنفسهم الذين يتحدث باسمهم ويحرد قلمه ولسانه للدفاع عن مطالبهم قد أعلنو مرارا أنهم لا يعارضون فى تطبيق الشريعة فى المجتمع المصرى ، وأن أقصى ما طالب به غلاتهم فى هذا المقام هو استثناء النصارى من تطبيق الشريعة ، ولم يذكر أحد منهم أنه يعارض فى مبدأ تطبيق الشريعة فى المجتمع المصرى .

ولا أدل على ذلك من الإحصاءات والبيانات الرسمية ، ففى استطلاع للرأى نظمه المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية بمصر كدراسة ميدانية وشارك فى الإجابة عليه مسلمون ومسيحيون زادت نسبة المسيحيين على المسلمين فى تأييد التطبيق الفورى للشريعة الإسلامية (٣٢٪ - ٣١٪) كما زادت نسبة المسيحيين على المسلمين فى تأييد تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية على الجميع فى المجتمع المصرى بصرف النظر عن اختلاف الدين (٧١٪ -٦٩٪) .

وقد نشرت نتيجة هذا الإستطلاع صحيفة (الأهرام فى ١٩٨٥/٣/٢٠) وهى صحيفة قومية لا علاقة لها لا بالمعارضة ولا بالجماعات الإسلامية ! =

نزهوا الإسلام عن ممارسات السياسة !!

الحجة السابعة : إننا نحن الذين ندعو للدولة المدنية ننزه الإسلام عن ممارسات

صدام حسين فى أسفل سافلين بالإسلام ، وكان هناك فى نفس الوقت مؤتمر فى بغداد يقول إنه فى أعلى عليين بالإسلام ، من الذى أدى بالإسلام إلى هذا المنزلق غير المزايدات السياسية ؟ أنتم هنا كان منكم فريق يرتفع بالسلام ويمن صنع السلام إلى أعلى عليين بالفتوى ، ومنكم من طالب بقتله بالفتوى . الإسلام أعز وأكرم وأنزه وأعظم من هذا (١) . الحجة التالية والحجج كثيرة لكن الوقت .

== لن نحدث الدكتور فودة عن ذلك كله ، وإنما نطالبه فقط بأن يتدبر هذه المقولة باعتباره يعلن الإنتماء إلى الإسلام ، وأن يرجع البصر كرتين باعتباره يقرر دائما أن الإسلام فى أعلى عليين : **هل يجتمع مع ادعاء الإسلام القول بأن تحكيم القرآن والسنة تأباه وحدة الوطن وحضارة الإنسان !!**

إننا ندعوه إلى أن يتأمل هذه المقابلة : القرآن يقرر نفى الإيمان عمن لم يحكم رسول الله – صلى الله عليه وسلم – { **فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم** } والدكتور يقرر أن تحكيم الرسول – صلى الله عليه وسلم – تأباه وحدة هذا الوطن وحضارة الإنسان !!

وأخيرا لقد عرفت الأمة عبر تاريخها الطويل زهاء ثلاث وسبعين فرقة فهل حدث أن اجترأ أحد على مدى هذه القرون المتطاولة على مثل ما اجترأ عليه الدكتور فودة اليوم باسم المحافظة على وحدة الوطن وحضارة الإنسان ؟

١– ما يزعمه الدكتور فودة من تنزيه الإسلام عن ممارسات السياسة لأن قضايا الدين اتفاقية وقضايا السياسة خلافية ، وما يقترحه من سبيل لتحقيق هذا التنزيه من الكفر بالشريعة ، وفصل الدولة عن الدين من التلبيسات الغربية التى لا تنفق إلا في سوق الجهالة أو الزندقة . =

= = فالقول بأن قضايا الدين اتفاقية ليس على إطلاقه : فالقرآن فيه المحكم وفيه المتشابه :
قال تعالى { **هوالذى أنزل عليك الكتاب منه آيات محكمات هن أم الكتاب وأخر متشابهات** } . (آل عمران :٧) والأحكام الفقهية منها ما هو قطعى فى موضع الإجماع ، ومنها ما هو ظنى فى محل النظر والاجتهاد ، وعلى هذا الأساس وجد الإجتهاد ، ووجدت المذاهب الفقهية الأربعة وغيرها مما لم يكتب له الذيوع والانتشار كما كتب لهذه المذاهب الأربعة .

إن أحدا لم يزعم على مدى تاريخ الإسلام كله أن كافة قضايا الدين قضايا اتفاقية ، وإن هذا القول لم يسمع به إلا على لسان الدكتور فودة فى نهايات القرن العشرين !! والعجيب أن الدكتور فودة نفسه يتحدث عن الأجتهاد وضرورته ويشيد بالفقهاء السابقين لأنهم اجتهدوا لعصرهم ويدعو فقهاءنا المعاصرين أن يجتهدوا بدورهم كذلك لهذا العصر ، وقد كانت له شخصيا بعض المساجلات الفقهية حول نكاح المتعة وغيره من المسائل الفقهية ، فإذا كانت كل قضايا الدين اتفاقية فما جدوى الاجتهاد ؟ وما معنى المطالبة به ؟ ولماذا وجدت المذاهب الفقهية إذن ؟ وكيف تلقتها الأمة بالقبول ؟ وهى أول ما يقدم الدليل على أن معظم المسائل الفقهية اجتهادية ، وأن الأدلة الواردة فيها حمالة ذات أوجه ، بل إن الدكتور فودة لا يمل من تكرار ما ينسب لعلى بن أبى طالب من القول بأن : القرآن حمال ذو وجوه . فهل عقل الدكتور فودة دلالة هذه الكلمة ؟ وعلاقتها بما يزعمه هنا من إن قضايا الدين قضايا اتفاقية ؟!

وهب أنه يحصر الدين فى قضايا العبادات فهل كافة قضايا العبادات اتفاقية ؟ إن الوضوء وهو يمثل شطر الإيمان ويتوجه الخطاب به إلى آحاد المسلمين ، ولا ينفك عن الحاجة إليه أحد منهم فيه من مسائل الخلاف ما يفوق الحصر ، بدءا من الخلاف فى مدى وجوب غسل اليدين عند القيام مــــن النوم قبل إدخالهما فى ماء الوضوء مرورا بالخلاف حول مايمسح من الرأس ، ومسائل المسح على الخفين والجوربين ، وما ينتقض به الوضوء من الرعاف والحجامة وأكل لحوم الابل وكل مامسته النار ولمس المرأة بانواعه والنوم بدرجاته ... الخ

إن هذا المنطق يمكن أن يقود بدوره إلى ترك العبادات مادام أن ثبوت الخلاف الشرعى فى أمر يوجب إقصاء الشريعة ابتداء عن هذا الأمر !! **هل سبق إلى القول بذلك أحد من المسلمين : السابقين منهم أو اللاحقين ؟** =

= = أما كيف تحسم هذه الخلافات في الواقع العملي فقد اتفقت الأمة في ذلك على قواعد منهجية يمكن أن توجز فيما يلي :

١- حكم القاضي أو المحكم يرفع الخلاف ، فإن كانت ثمة خصومة أو منازعة حول قضية من القضايا الإجتهادية ثم رفع الأمر فيها إلى القضاء أو التحكيم فإن حكم القاضي أو المحكم فيها يرفع الخلاف .

٢- أن الإمام يطاع في موارد الاجتهاد ، فما تختاره مؤسسات الشورى في المجتمع الإسلامي ويصدره الإمام فإنه يكون ملزما للكافة ، وهذا لايصادر حق الآخرين في أن تكون لهم اجتهادات مخالفة ، على أن لا يشقوا بها عصا الطاعة أو يخرجوا بها عن الجماعة .

٣- أما الاجتهادات الفقهية التي لا تتعلق بالمصالح العامة فلا علاقة لمؤسسات الدولة بها ، والأصل أنه لا يضيق فيها على المخالف ، والناس فيها متفاوتون : فمن كان عاميا فإن عليه أن يرجع إلى أهل الذكر ، كما قال تعالى: { **فاسألوا أهل الذكر إن كنتم لاتعلمون** } (النحل :٤٣) ومن كان من أهل الذكر تعين عليه أن ينظر في أدلة الشريعة ، وأن يتعبد بما انتهى إليه نظره واجتهاده وفق ضوابط الاجتهاد المفصلة في مظانها من كتب الأصول .

وعلى هذا فلا تعدو أن تكون هذه الشبهة نوعا من التشويش الذي قد يلجأ إليه احيانا بعض الأطراف في المحاورات لمجرد التشويش والإثارة عندما تعوزه الحجة ، ويفتقد الأدلة الموضوعية .

أما ما أثاره بشأن الخلاف حول صدام حسين فإن الخلل في ذلك يرجع في المقام الأول إلى هذه المؤسسات الحاكمة التي تتخذ قرارها السياسي ثم تبحث له عن أسانيد شرعية بعد ذلك ، ثم إلى هؤلاء الذين هان عليهم دينهم من المتسببين إلى العلم ممن يركضون وراء الحكام لتبرير ممارساتهم المنكورة !! ولا يخفى أن التيار الإسلامي ليس مسئولا عن افتيات الأولين على الشرع ، ولا عن خيانة الآخرين لأمانة الفتوى ، فهو يبرأ إلى الله من هؤلاء وهؤلاء . =

د/ سمير سرحان : أنا شخصيا أشكر السادة الحضور على هذا الإستماع الحضارى ، ولنعرف أننا فى مناظرة ، وأن المناظرات بطبيعتها هى أن لا يمسك كل طرف بتلابيب الآخر ، وإنما كل طرف يستمع إلى الآخر ، وينصت إليه جيدا، ثم يعطى الآخر حق التعقيب ، و الآن يقوم التعقيب الأول فضيلة الشيخ محمد الغزالى .

= = ولو صح المناخ لعرضت مثل هذه المسائل على بساط البحث على أهل الشورى من العلماء والساسة في إطار من الألتزام بسيادة الشرع وتحقيق مصالح الأمة ، ثم ما ينتهى إليه أغلبية هؤلاء يكون ملزما للكافة ، مع الاحتفاظ بحق القلة المعارضة فى أن تعبر عن رأيها ، وأن تبسط حججه واسانيده من خلال الأطر الشرعية المتاحة ، وبهذا نكفل للأمة وحدة الموقف السياسى ناحية وحرية الفكر والتعبير من ناحية أخرى ، وإذا تم التعامل مع القضايا العامة فى هذا الإطار انتفى كل ما تثيره هذه الشبهة من تخوفات ، إذ لا يزال السلف الصالح من الأمة على مدار التاريخ يتحاورون فى شأن هذه القضايا ، ثم يصدرون عن رأى واحد فى النهاية يلتزم به الكافة وإن لم يحز قناعة بعضهم ، إذ لا يتصور فى سياسة أمور البلاد والعباد إلا ذلك .

تعقيب فضيلة الشيخ محمد الغزالى

الانبياء وحدهم هم الذين يبلغون عن الله

بسم الله الرحمن الرحيم : أريد أن أحتكم إلى العقل كما يحاول غيرى أن يحتكم إليه ، استمعت لأول مرة فى حياتى إلى الأستاذ خلف الله وهو يقول : (إن الملوك يبلغون عن الله وأن الأنبياء يبلغون عن الله ، وتدارك وقال الملوك أحيانا يبلغون عن الله) ، ولعله استشهد على هذا بقصة بنى اسرائيل حينما طلبوا أن يكون لهم ملكا يقاتلوا من ورائه فى سبيل الله ، فقال لهم نبيهم (**إن الله قد بعث لكم طالوت ملكا**) (البقرة : ٢٤٧) إجعل لنا ملكا . إن الله قد بعث لكم طالوت ملكا .

أريد أن أقول الأنبياء وحدهم هم الذين يبلغون عن الله ، الأنبياء وحدهم وليس هناك من يمثل بكلامه أو بسيرته أو بمسلكه العام أو الخاص الإسلام إلا هؤلاء الأنبياء جميعا وكلهم مسلمون ، إنما قلت ذلك لأن القرآن نفسه يتحدث عن الملوك حديثا لا يسر (١) { **إن الملوك إذا دخلوا قرية أفسدوها وجعلوا أعزة أهلها أذلة وكذلك يفعلون** } (النحل : ٣٤) وتحدث عن ملك آخر فقال : { **وكان وراءهم ملك يأخذ كل سفينة غصبا** } (الكهف : ٧٩) فالقول بأن الملوك شركاء باسم الحق الإلهى فى التبليغ عن الله ، هذا قول ما قاله أحد فى الأولين والآخرين للأسف .

١- الذى ذكره الشيخ عن الملوك هو الأصل ، وإن كان هذا لا ينفى أن الملوك كغيرهم من الناس فيهم الصالحون وفيهم دون ذلك : وإذا كان القرآن الكريم حدثنا عن ملك كان يأخذ كل سفينة غصبا ، فقد حدثنا كذلك عن ذى القرنين وهو أحد اربعة ملكوا الدنيا بأسرها ، وذكر من صلاحه فى سورة الكهف ما لا يخفى على أحد . =

لم يكن النبى مبلغا فقط ولكنه أقام دينا ودولة

الشىء الثانى أن النبى عندنا كان رئيس دولة ، وكان قائد جيش ، وكان واضع خطط ، وكان قاضيا ، وقام بكل ما يمكن أن يكون من صفات الحاكم ، فكيف يقول :

د/ خلف الله [إنه مبلغ عن الله فقط] هذا غير صحيح لأن الله يقول له : { **فقاتل فى سبيل الله لا تكلف إلا نفسك وحرض المؤمنين ، عسى الله أن يكف بأس الذين كفروا والله أشد بأسا وأشد تنكيلا** } (النساء : ٨٤) ومعنى هذا الكلام واضح فى أن النبى مكلف بأن يقاتل ، ومعنى أن رئيس دولة يقاتل ، أنه يجمع الجيوش وله السلطة التى يكون بها الجند وإلا ما قام بقتال ، يقول الله تعالى : { **فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا فى أنفسهم حرجا مما قضيت ويسلموا تسليما** } (النساء : ٦٥) .

لقد نفى الإيمان عمن لم يحكم رسول الله ولم يستمع إليه والقضية قيلت فى مسألة زراعية ومسألة مرور نهر على بعض الأراضى يعنى المسألة مدنية بحتة (١) إن صاحب الرسالة ظل ثلاثا وعشرين سنة يعمل، كان داعية فعلا فى مكة ولكنه فى مكة كان يكون الجند ، يكون الرجال ، ويكون النفوس ، فلما ذهب إلى المدينة أقام دولة ، ثم بدأ يقود بنفسه الجيوش ، ويقضى بنفسه بين الناس ، فماذا تكون شئون الدولة أو ماذا تكون الدولة أو الحكومة إلا هذا التصرف .

== وقد حدثنا كذلك عن طالوت وكيف أن الله اصطفاه على بنى اسرائيل وزاده بسطة فى العلم والجسم ، وقد كان معاوية أول ملك فى الإسلام وكان عهده ملكا ورحمة كما صح بذلك الحديث ، وقد ذكر الشيخ نفسه بعد ذلك أن ملكة انجلترا أثرت التاج ولا علاقة لها بتسيير شئون البلاد .

١- وقد عقد البخارى فى صحيحه فى كتاب التفسير بابا لهذه الآية فقال : باب : [فلا وربك لا =

الطريق إلى الخلافة هو الاختيار الشعبي الحر

شيء آخر : أن الخلفاء الذين جاؤا بعد رسول الله إنما جاؤا تنفيذا لأن الإسلام يأمر بإقامة الحكم وقد كانوا باختيار شعبي حر ، لأن الإسلام لم يوجد فيه نص على استخلاف أحد بعد رسول الله إنما ترك هذا للناس ، وترك للناس أن يختاروا حاكمهم ،

= = **يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم**] . وأورد سبب نزول هذه الآية فقال عن عروة قال: « ***خاصم الزبير رجلا من الأنصار في شريج من الحرة فقال النبي - صلى الله عليه وسلم - اسق يازبير ثم ارسل الماء إلى جارك . فقال الأنصاري يارسول الله : أن كان ابن عمتك ؟ فتلون وجهه . ثم قال : اسق يازبير ثم احبس الماء حتى يرجع إلى الجدر ، ثم ارسل الماء إلى جارك ، واستوعى النبي - صلى الله عليه وسلم للزبير حقه في صريح الحكم حين أحفظه الأنصاري ، وكان أشار عليهما بأمر لهما فيه سعة ، قال الزبير فما أحسب هذه الآيات إلا نزلت في ذلك [فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم***] . (فتح الباري : ٨/٢٥٤)

هذا وقد أورد الحافظ ابن كثير في تفسيرها طريقا آخر فقال : (قال الحافظ أبو اسحاق إبراهيم بن عبدالرحمن بن إبراهيم بن دحيم في تفسيره : حدثنا شعيب بن شعيب حدثنا أبو المغيرة حدثنا عتبة بن ضمرة حدثني أبي أن رجلين اختصما إلى النبي - صلى الله عليه وسلم - فقضى للمحق على المبطل ، فقال المقضى عليه لا أرضى !! فقال صاحبه فما تريد ؟ قال : أن نذهب إلى أبي بكر الصديق فذهبا إليه فقال الذي قضى له : قد اختصمنا إلى النبي - صلى الله عليه وسلم - فقضى لي فقال أبوبكر : أنتما على ما قضى به رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فأبى صاحبه أن يرضى ، فقال نأتي عمر بن الخطاب ، فقال المقضى له : قد اختصمنا إلى النبي صلى الله عليه وسلم - فقضى له عليه فأبى أن يرضى ، فسأله عمر بن الخطاب ؟ فقال كذلك ، فدخل عمر منزله وخرج والسيف في يده قد سله ، فضرب رأس الذي أبى أن يرضى فقتله ، فأنزل الله (فلا وربك لا يؤمنون) (الآية) . (تفسير ابن كثير : ١/٥٢١) .

فكان أول حاكم يتحدث عن وظيفته يقول : (**وليت عليكم ولست بخيركم إن رأيتم خيرا فأعينونى ، وإن رأيتم شرا فقومونى ، أطيعونى ما أطعت الله فيكم فإن عصيته فلا طاعة لى عليكم**) .

ويقول : (**القوى فيكم الضعيف حتى آخذ الحق منه والضعيف فيكم قوى حتى آخذ الحق له**) . هذه معالم دولة الخلافة الراشدة فى جميع رجالها .

التراجع النسبى فى التطبيق الإسلامى لا يعنى سحب الصفة الإسلامية

صحيح أنا قلت : إن التطبيق الإسلامى كان مائة فى المائة أيام دولة الخلافة ، لكنه هبط عن هذا المستوى فى دول أخرى جاءت بعد ذلك ، لكن من من هذه الدول جرأ على أن يحكم غير الله ، كان القضاة يحكمون بالقرآن الكريم وبالسنة المطهرة ، وكان رئيس الدولة وإن كان مغتصبا إلا أنه برر وجوده فى منصبه بأنه يحكم بما أنزل الله (١) وبأنه يمثل الإسلام ويجاهد الدول الغازية ، وقد حدث فعلا ذلك أيام الدولة الأموية وأيام الدولة العباسية ويقول المتنبى فى سيف الدولة :

ولست مليكا قاهرا لمليكه ولكنه الإسلام للشرك هازم

١- ليس مقصود الشيخ تبرير الإغتصاب بطبيعة الحال فقد وقف الشيخ حياته على محاربة التسلط والإستبداد ، وهوأمريعرفه عنه الخاصة والعامة ، وقد شهد له بذلك الدكتور فودة بنفسه عندما قال فى هذه الندوة فى تعقيب له سيأتى بعد قليل : (**وأنا أعلم أن الشيخ محمد الغزالى أكره ما يكرهه هو الإستبداد**) وإنما المقصود أن هؤلاء الحكام رغم اغتصابهم السلطة ورغم تسلطهم =

فهذا سيف الدولة يمثل الإسلام ، فسحب الصفة الإسلامية عن ألف سنة من التاريخ الإسلامى هذا مستحيل !! إن هذا التاريخ ممكن أن يكون نسبيا ، واستطيع أن أضرب مثلا : هل سقطت الثورة الفرنسية سقوطا فى الحضيض واختفت عندما تحولت إلى امبراطورية يقودها نابليون بونابرت ؟؟ لقد تحولت الشورى الإسلامية إلى ملك أموى، ولكن الثورة الفرنسية بقيت إلى الآن ، أما الإمبراطورية التى أقامها نابليون فقد اختفت وانتهى أمرها ، ننظر إلى انجلترا إن نظامها ملكى ورضيت الدولة الأنجليزية ، بأن يحكمها ملك يرث التاج كما يرث الأمويين لماذا ؟ لأن هذا الوارث استطاع أن يترك البلاد تدين بما تدين به ، وتحكم بما تراه فليست هذه الملكية الانجليزية ليست عبأ على الحرية ، ولا على الحكم الشورى أو حقوق الإنسان ، كما وردت فى تعاليم الأمم التى توارثتها .

ما صلة التطبيق بالمبدا الأصلى ؟!!

إذا كان هناك خطأ حدث فى الحكم فلتقع الأخطاء ، ونحن نخطئ ، لكنه ما صله التطبيق بالمبدأ الأصلى ؟ المبدأ الأصلى قام واحترم نفسه وما نجد فى تاريخنا ما ينضر

= = على رقاب المسلمين بالظلم فى كثير من الأحيان إلا أنهم لم يجرؤوا على أن يجاهروا بالكفر بسيادة الشريعة أو يعلنوا التحاكم إلى غير القرآن والسنة ، فقد كانت الشريعة فى عهودهم هى الحجة القاطعة والحكم الأعلى ، ومن خالفها علم وعلمت الكافة أنه يتلبس بذنب ويتلطخ بخطيئة . وكانت الدولة تتمحور حول الإسلام فى الجملة : إليه تدعو ، وبشريعته تحكم ، وعلى أساسه توالى وتعادى ، وباسمه تجاهد وتقاتل ، فكيف نسحب عنها والحال كذلك صفة الإسلام ؟ !! وهل يمكن أن يقارن ما كان يغشاها من مظالم الحكام فى بعض الأحيان بما تريده العالمانية المعاصرة من اعلان الكفر بالشريعة وفصل الدولة ابتداء عن الدين ؟!! والزعم بأن تحكيم القرآن والسنة يتعارض مع وحدة الوطن وحضارة الإنسان ؟!

وجه العرب إلا ما كان أيام العباسيين من حضارة شرقت وغربت واستطاعت أن تختضن الفكر العالمي ، وأن تصوب أخطاءه ، وأن تجرده مما علق به ، وأن تجعله فقها للناس يستندون إليه ويعملون به ، بل إن حضارة الغرب ما استقامت على طريقها ولا خرجت من ظلمتها إلا يوم أخذت المواريث التى تركها الأمويون والعباسيون والأتراك ، واندفع بها هؤلاء فأخذوا الأبجديات منا وكونوا الكلمات منها ، فهذا شيء يجب أن يعرف ولا ينبغي التلاعب بالألفاظ .

شيء آخر . ليس أحد فى الجامعة العربية والجامعة العربية فيها ملوك ، وفيها المسيحى والمسلم فيها ملوك ورؤساء من قال من هؤلاء إنه يمثل الإسلام كما تمثله الخلافة الراشدة ؟! هؤلاء ناس لهم وعليهم ، ونحن نناقشهم ، ونحن نحاول أن نردهم إلى الصواب ، وأن نجعل الأمة الإسلامية تقاد بمواريثها الأولى .

المتاجرة بالقلة المسيحية هنا لا تجوز

ولأضرب مثلا أكون فيه غير حساس ولا مداهن بل أريد أن أكون صريحا ، فالأقباط الذين يعيشون بيننا أسعد أقليه فى العالم وقد نالوا كل ما يريدون من حظوظ الدنيا والأخرة فى ظل الحكم الإسلامى ، وباسم الإسلام الذى وضع فى صدر الدستور الحالى ، وباسم الشريعة الإسلامية التى وضعت فى صدر الدستور الحالى بهذا الإسم استطاع الأقباط أن يكونوا من الأقويا ومن الأغنياء وأن ينتقلوا من هنا ليكون منهم رئيس وزراء العالم (يقصد د/ بطرس غالى) أهناك أقليه إسلامية فى الأرض تعيش فى ظل الكيان الصهيونى والكيان الصليبى تجد مثل هذه المعاملة ؟ إن هذه المعاملة إنما هى من مواريث الإسلام ، إنما هى مما فهمناه من ديننا ومن كتابنا ومن سنة نبينا محمد -صلى الله عليه وسلم- جعلنا المواطنة هى ذمتنا ، والوفاء لها جعلناه الخلق العالى ، فالقول أو المتاجرة بالقلة المسيحية هنا لا تجوز .

وكما قال الأستاذ : محمد عمارة : ماذا عليك وأنت لا يوجد عندك قانون مواريث ! ماذا عليك لو انتفعت بقانون المواريث الإسلامي ؟ !! أنت تقول دع ما لقصير لقيصر وما لله لله ، ما عليك أن يكون ما لقيصر هنا هو ما يقرره الإسلام فى قوانين كثيرة ليس لها عندك ما يضايقك عند الأخذ بها ! ولا هى ضد ما عندك من تعاليم !! إنك تغضب عندما تهان شرائعك أو شعائرك ، أما وقد كفل كل ذلك لك فلا معنى لأن يقال أن الحكومة الإسلامية سوف تكون ضد طائفة أو مع طائفة لا !! فباسم الإسلام عشنا ، وباسمه كانت هذه الحريات التى نتمنى أن تسود العالم . والله ولى التوفيق .

د/ سمير سرحان : شكرا جزيلا للإمام الشيخ محمد الغزالى لهذا التعليق ، وإلى تعقيب آخر للأستاذ مأمون الهضيبى فليتفضل مشكورا غير مأمور :

إقامة الحدود فى عهده صلى الله عليه وسلم دليل على جمعه بين سلطتى البلاغ والتنفيذ

من الصعب على أن أعقب على ما قاله الدكتور خلف الله أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان نبيا ورسولا فقط ولم يكن حاكم دولة ، وباختصار جدا هل ياترى إقامة الحدود من وظيفة الدولة أو من وظيفة الرسول ؟؟ أعنى لما أمر بقطع يد السارق وحكم بقطع يده ، ولما عرض عليه قضايا فى زنا وحكم بالرجم أو حكم بالجلد مثلا ؟ ولما عرضت عليه قضية فيما يتعلق بالحرابة وأمر بتطبيق حد الحرابة ، وكل الحدود طبقت فى عهده - صلى الله عليه وسلم - بأمر منه و بإشراف منه ولم يكن يستطيع أحد أن ينفذ أو يطبق عقوبه إلا بقرار سيادة بقرار سيادى ممن ؟؟ من نبى أو من رئيس دولة ؟ من الذى جاء ليرسل الجيوش ؟ من الذى كان يأمر بقتال هذا أو عمل هذا ؟ من الذى كان يجمع الزكاة ؟ إذا كان هذا فى تقديره ليس من عمل الدولة فنحن متفقون أيضا فهذا من عمل من ؟ إذا قلنا أنه من عمل الرسالة فلنجعله من عمل الرسالة ، وهل انتهى هذا العمل بوفاة الرسول؟!.

خلاف الصحابة فى السقيفة لم يكن على وجوب الخلافة

والأمر الثانى : حين توفى الرسول - صلى الله عليه وسلم - فحدث اختلاف كما تقول : اختلاف حول ماذا ؟ حول وجوب أن يكون هناك رئيس للدولة أو على كيفية الاختيار ؟ والشخص المختار ؟! لم يحصل اختلاف لحظة واحدة على ضرورة أن يكون هناك رئيس دولة ولكن من هو الرئيس ؟ وكيف يختار ؟ هو هذا الذى حدث فيه الاختلاف .

نحن أشد أعداء الدولة التى تدعى الحكم بالحق الإلهى

وأنا معك أن رئيس الدولة يختار للسلطة بإرادة الشعب وهى دولة مدنية ونحن ضد الدولة الدينية اطلاقا ! نحن أشد أعدائها بمعنى أن الدولة التى تدعى أنها تنطق باسم الحق الإلهى ، وأنه لا يوجد أحد يعارضها فى قرارها ، نحن نقول بدولة مدنية ، حكومة مدنية ، تلتزم فى سياستها وفيما تقرره بالأصول والأحكام الإسلامية ، قد تخطىء فيقول لها الناس أنت أخطأت نغيرها ، ونأتى بحاكم آخر ، نأتى برئيس جمهورية ثانى ، نأتى برئيس حكومة آخر ، نعزل القاضى ، نعزل الشيخ ، ونعزل أى واحد ، لأنه لا يوجد عندنا رجل دين ، ولا يوجد عندنا كهنوت ، ولا يوجد عندنا أحد أبدا يقول أنا الناطق باسم اللـه

علينا الاجتهاد فباب الاجتهاد مفتوح والنصوص موجودة وأقول وباختصار شديد أن الشريعة الإسلامية فيها ثلاثة أقسام ، قسم هو أم الكتاب الذى أجمع عليه الفقهاء وليس فيه خلاف بين المسلمين ، وهذا خرج عن الاجتهاد ، فوجوب الزكاة أجمع عليه جميع المسلمين ، وهناك أمور أخرى فيها نصوص اجتهادية الأجتهاد فيها باب واسع، وأنت الآن تتكلم فى الإسلام وأنت ليس خريج الأزهر وإنما خريج كلية الزراعة ، فلا يوجد أحد يمنعك إذا كنت تتكلم فى حدود الإسلام المقررة المتفق عليها ! وأنا كذلك لست خريج الأزهر ، ولكن ضرورى من علم لمن أراد أن يتكلم فى الإسلام أو فى غير الإسلام !!

إذن نحن لا نريد دولة دينية بأى شكل ، ونحن نريد سلطة مدنية منتخبة مختارة اختيارا حرا ، ونقول إنه بيننا وبينكم صناديق الأنتخابات الحقيقة السليمة ، نعم ولم نقل أنه بيننا وبينكم حد أنتم فى كتاباتكم التى تستعدى السلطة علينا وتعتمدون على قوة السلطة وتحرضوها علينا وتقولوا أنتم هذا ، فنحن لا نطلب أبدا .

نقول بالديموقراطية الإسلامية التى لا تتعارض مع سيادة الشريعة

نحن نقـول هاتوا الديمـوقـراطيـة ، ولكن الديمـوقـراطيـة الإسـلامـيـة أعنى الديموقراطية الحقه ، لأنه عندنا الذى يبيح اللواط كافر ، الذى يبيح الزنا كافر ، الذى يبيح شرب الخمـر كافـر ، لا يجـوز أن نـصدر الحكم من أنفسنا فـهـذا الحكم عندنا فى الإسلام ، لا نستطيع أن نقول الدولة الإسلامية تبيح هذا نقولها بكل صراحة ، نقـولها بالفم الملآن ولا ننكرها ، ولكن كل مشروع اقتصادى ، كل مشروع زراعى ، كل كلام فى فقه فيه اختلاف وآراء اجتهاد ، فيه ٨٠٪ من مصالح الناس المصالح المرسلة من المعفو عنه الذى يجوز تنظيمه كالمبانى ، الزراعة ، التعليم ، الجيش ، كل هذا تحكمه فقط أصول عامة ، أصول أساسية ، مبادىء أساسية ، وبعد هذا نتحرك فيها مثل لاعب الكرة الذى يلعبها فى الملعب ولا يخرج خارجا عن الملعب ، هذا هو الذى نتحدث فيه .

لماذا لا تفعلها أنت ؟ ألست مسلما ؟!

حضرتك (د/ فرج فوده) : جئت بجزء من تصريح لى فلماذا لم تأت به من الأول ؟؟ سوف تجد فيه أننا قلنا : أنه لنا مبادىء وعندنا ... وعندنا ... ، ومع ذلك يا أخى الفاضل هب أننا أخطأنا أو قصرنا ، لأننا لم نعمل مبادئ ، ولم نعمل برامج تفصيلية ، نحن ندعـوا إلى المبـادىء التى تسـتند إلى الإسـلام ، إذن لماذا لا تفـعلهـا أنت ؟ ألست مسلما؟!

إن نحن أغـفلناها ولم نفـعلهـا فـافـعلهـا أنت ، فنحن يا أخى الكريم ندعـوا إلى الأصل ونقول إن الإسلام هو الحل ، ونقول وننادى بتطبيق حكم الله : { وما اختلفتم فيه من شيء فحكمه إلى الله } . (الشورى : ١٠) { فإن تنازعتم فى شيء فردوه إلى الله والرسول } . (النسـاء : ٥٩) هذا الذى نقوله ، ولما نقول أننا أولى بنا أن نكلم الحكومة الواضعة يدها علينا وكاتمة أنفاسنا وشالة حركاتنا (أى أصابت حركتنا بالشلل) ، عن

أن يكون عندنا دراسة ومعلومات ، أظن أن هذا حق طبيعي ، وكيف يمكن أن نقوم بدراسات ويمكن أن يكون عندنا برامج ، نحن إذا قمنا ونشرنا برنامج على طول يدخلونا السجن مباشرة ويقولون قد شكلتم حزب ، ، ثم أيضا نحن نحارب فى كل شىء ، وعندما نطلب حريتنا أساسا فماذا فى هذا ؟

هل العيب فى الإسلام أم العيب فى الناس ؟

فعلى أى حال نحن لا ندعى أننا القوام على الإسلام ، ولا ندعى أننا ناطقين بحكم الإسلام ، إنما نقول أننا ندعوا الناس ، وحضرتك تعيب على التاريخ الإسلامى كله! فليكن من بعد حكم الخلفاء الراشدين إلى اليوم كله صفر لا شىء !!! فهل العيب فى الإسلام أم العيب فى الناس ؟ إذا كان العيب فى الناس فنحن نقول لهم أن يصححوا أمورهم على مقتضى الإسلام ، وإذا كان العيب فى الأحكام الإسلامية فى الشريعة الإسلامية فهذا موضوع آخر !! نحن لن ندخل فى موضوع تقييم للتاريخ الإسلامى فليس هذا موضوع ندوتنا ، وليس حجة إلا إذا كان يراد الاستدلال بفساد التاريخ الإسلامى على أن الإسلام لا يصلح ! ولا ينفع ! بدليل أن البشر على مدار ألف وثلاثمائة سنة لم ينجحوا فى تطبيقه ولا فى العمل به ، وهذا شيئ آخر ، إنما إذا كان الناس قد أخطأوا نحن لا ندعو أبدا الناس أن تتأسى بدولة بنى أمية ، ولا بدولة بنى العباس ، ولا بالنميرى ولا بالأتراك ؛ نحن قد حفظ الله لنا كتابا لا يأتية الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد .

نموذج الدولة الإسلامية محفوظ فى السنة العملية

إذن لنا كتاب حفظ لنا سنة الرسول - صلى الله عليه وسلم - هو يحفظ النظرية ويقرر الأصول ويقرر المبادئ ، وحفظ لنا أيضا شيئا آخر هاما جدا لن تجده فى أى مجال

آخر ، ولا فى أى شريعة أخرى ، هى الدولة النموذجية التى طبقها رسول الله المعصوم – صلى الله عليه وسلم – طبق فيها الأحكام من ناحية الأصول العامة تطبيقا هو المثل الذى يحتذى به .

خلافة الراشدين قمة العهود البشرية فى التطبيق الإسلامى غير المعصوم

ولما نأتى بعد ذلك إلى العهود : نقول عهد سيدنا أبى بكر عهد سيدنا عمر هى قمة العهود البشرية غير المعصومة ، قمة العهود البشرية فى التطبيق غير المعصوم ، وليس معنى ذلك أنه ليس لديهم أخطاء ، لأن كل بن آدم خطاء وخير الخطائين التوابون ، هكذا حكم لنا الرسول – صلى الله عليه وسلم – الذى لا ينطق عن الهوى ، فلا بد أن يكون لأبى بكر خطأ ، ولابد أن يكون لسيدنا عمر خطأ ، مهما قل ولكن هى نسبة ١٪ أو واحد فى الألف ، ولكنهما قمة التطبيق التشريعى الإسلامى غير المعصوم ، ونحن نقول بضرورة إنشاء حكومة تطبق الشريعة الإسلامية وهى غير معصومة ، ولا يمكن أن ندعى لها العصمة، ولا نقبل منها العصمة ، وإن قالت ذلك تكون مرتدة خارجة عن الإسلام .

د/ سمير سرحان : شكرا جزيلا على هذا التعقيب ، والآن ننتقل إلى الطرف الآخر فنطلب من د/ خلف الله أن يدلى بدلوه .

تعقيب د/ خلف الله

رئاسة النبي صلى الله عليه وسلم للدولة رئاسية مدنية

الأصل في المناظرة أن يعقب الإنسان على ما قيل ، أما أن يأتي بأشياء أخرى وينسبها إلى الآخرين ويرد عليها فليس من أسلوب المناظرة في قليل أو كثير ، فيما يخص السلطة التى يمنحها الله للأنبياء أنا قلت إنه لم يرد فى القرآن نص واحد يشير إلى أن السلطة التى منحها الله للرسول - صلى الله عليه وسلم - كانت سلطة مما تعطى للملوك ، ولم أنف أن يكون رئيس دولة لأنه جائز أن يكون رئيس دولة ليس بنص من الله وإنما بحكم أنه الذى أنشأ هذا المجتمع ، وبحكم أن هناك بيعه من الأنصار له ، فبحكم أنه هو الذى أنشأ هذا المجتمع وأسسه يدير شئون هذا المجتمع ، فنفى أن يكون هناك نص فى القرآن الرد عليه : أن هناك نص ، وهذا لم يذكر (١) أما كونه رئيس دولة فهو رئيس دولة لأنه يدير شئون المجتمع الذى أسسه ، وهناك من بايعه من البشر من الأوس والخزرج ، هذه واحده

الثانية : لا أريد أن أطيل كثيرا ، وسأقف عند نقطتين من أيام الصحابة ، ولا أريد أن

---

١ - ينفى الدكتور خلف الله أن يكون فى نصوص القرآن الكريم ما يشير إلى اسناد السلطة إلى رسول الله - صلى الله عليه وسلم !! - ويزعم أن النصوص لم تثبت له إلا صفة الهداية فحسب - ويزعم أن الذين عقبوا عليه لم يوردوا هذا النص !! ولا أدرى هل كان الدكتور متابعا حقا لحديث من عقبوا عليه ثم لم يجد فى حديثهم ذكر لهذه النصوص ؟! أم أن الأمر لا يخرج عن مجرد العناد والمكابرة ؟!

- لقد أمر النبى - صلى الله عليه وسلم - أن يحكم بين الناس بما أنزل الله ، والنصوص على ذلك كثيرة ، وقد ساق له المعقبون طرفا منها ، فكيف يتسنى لرجل أن يحكم بل وأن يطالب بالحكم ابتداء وهو مجرد عن السلطة ، وليس له من الأمر إلا مجرد الموعظة والإرشاد ؟! =

أدخل فى الأمويين والعباسيين وما شاكل ذلك ، وفيها الرد على ما قيل :-

حينما فتح العرب مصر ، فتحوها فى أيام عمر بن الخطاب ، نشروا العقيدة الدينية وهى الإسلام ، ونشروا العبادات الدينية وهى العبادات الإسلامية أيضا ، لم يدخل كل المصريين فى الإسلام ، وبقى منهم أناس خارج الإسلام وهم الذى نتعايش معهم سلميا الآن ، بينما العروبة أو اللغة العربية غطت جميع المصريين وأصبحوا جميعا عربا بالثقافة ولا أقول بالدين .

بقاء الأنظمة الرومانية فى مصر بعد الفتح دليل على العالمانية !!

فى ذلك الوقت كانت هناك نظم للحكم ، فى الفتح أمر عمر بن الخطاب أن تبقى النظم الرومانية فى مصر وتدار الحياة فى مصر على أساس من النظم الرومانية ، ولم تعرب الدواوين إلا فى زمن عبدالملك بن مروان (١) .

= = - لقد أمر النبى - صلى الله عليه وسلم - بالقتال ، والنصوص على ذلك كثيرة ، والقتال بطبيعته فريضة جماعية تحتاج من التنظيم وحشد الأجناد ما لا يخفى على أحد ، فكيف يتسنى لرجل أن يقاتل بل وإن يقود هذا القتال وليس له من الأمر إلا مجرد الوعظ والإرشاد ؟!

- إن كافة الفرائض الجماعية وقد توجه بها الخطاب إلى النبى - صلى الله عليه وسلم - ثم إلى الأمة لا يتسنى القيام بها إلا من خلال قوة وسلطان ، فإنكار صفة السلطة للنبى - صلى الله عليه وسلم - على أصحابه إنكار لهذه الفرائض واسقاط لها من دين الإسلام ؟!

ونحن فى هذا الإستدلال لا نستند على بيعة الصحابة للنبى - صلى الله عليه وسلم - وإنما نستند على دلالة هذه النصوص التى توجب هذه الفرائض ، ويستحيل عقلا وعادة أن يتسنى القيام بها بمعزل عن القوة والسلطان .

١ - لقد علم القاصى والدانى أن نظام الدواوين الذى نقله عمر عن الفرس أو النظم التى استبقاها المسلمون فى مصركانت تدور فى فلك المباحات والعفو ، أى ما أحالت فيه الشريعة إلى الخبرات =

= = البشرية ، وقد بحت أصوات أهل العلم من القول بأننا فى هذه الدائرة يمكن أن نستعين بخبرات كافة أهل الأرض ، على أن لا تتضمن هذه الخبرات مخالفات شرعية ودندنة العالمانيين فى هذه القضية نوع من الإفلاس والعجز ، وخروج عن محل النزاع الذى يجب أن تدور حوله المناظرة .

إن الأحكام الشرعية ثلاثة أنواع : شرع محكم وهو ما ثبت بالكتاب والسنة والإجماع ، ولا سبيل للمسلم معه إلا التسليم والإذعان ، وشرع مؤول وهو اجتهادات الفقهاء فى موارد الاجتهاد ، وهذه يتخير منها ما ترجحه الأدلة وتتحقق به المصلحة ، وقد ينتهى فى بعضها إلى اجتهاد جديد إذا مست الحاجة إلى ذلك واتسعت لذلك دلالات النصوص وغيرها من الأدلة الشرعية ، ونوع ثالث وهو المباحات أوالعفو وهذا تركته الشريعة إلى أهل الحل والعقد من الأمة وهم الخبراء والمتخصصون فى شتى المجالات ليقرروا فى ضوء مقاصد الشريعة ما يرونه أنفع للبلاد ، وأرجى تحقيقا لمصالح العباد !

ومعلوم بالبداهة أن المنازعة لا تتعلق بهذا القسم الأخير ، وإنما تتعلق بمبدأ التحاكم إلى القرآن والسنة ، وتدور حول ما يعلنه العالمانيون من رفض تحكيم الشريعة الإسلامية ، وهدمهم لما اتفقت عليه الأمة من محكمات الدين وقواطع الأدلة .

والسؤال الآن : هل أقر المسلمون فى البلاد المفتوحه مبدأ التحاكم إلى الأهواء البشرية وأجازوا لاصحابها فصل الدولة عن الدين ؟!

هل يزعم الدكتور خلف الله ، أن مصركانت تحكم بغير ما أنزل الله ولم تطبق فيها الشريعة على مدى هذه العصور ؟! هل يزعم الدكتور خلف الله أن كل رسالة المسلمين الفاتحين إلى أهل مصر تمحورت حول العقيدة والعبادات ولم يفتح ملف تحكيم الشريعة فى هذه البلاد ؟! هل كان حكام مصر وقضاة مصر وسائر من تولى فى مصر ولاية عامة من المسلمين عالمانيين يفصلون الدولة عن الدين ، ويحكمون فى الدماء والأموال والأعراض بغير ما أنزل الله ؟! اللهم غفرا!

إن من المقولات ما يغنى فسادها عن إفسادها ، وما يتكفل مجرد تصورها باسقاطها دونما حاجة إلى بذل الجهد فى سوق حجة أو حشد براهين !! لن نحيل الدكتور خلف الله إلى كتاب بعينه ليقرأ فيه بطلان هذه الدعوى ، وإنما نقول له : إن كل ما أبدعه العقل الإسلامى المصرى طوال هذه العصور من الكتب والموسوعات الفقهية والتشريعية والقضائية والسياسية والإقتصادية والتاريخية والإجتماعية يتضمن الرد على هذه الفرية ، فارجع إلى بعضه إن شئت !!

وحينما عربت الدواوين ليس معنى ذلك أن نظام الديوان تغير ، وإنما الألفاظ التى تسمى بها هذه الآليات هى التى عربت ، وجاء الفقهاء من المسلمين ووضعوا قاعدة شرعية لمثل هذا العمل وقالوا : شرع من قبلنا شرع لنا ما لم يرد فى شرعنا ما يغايره (!!) (١) .

---

١ - الاستدلال بهذه القاعدة فى هذا المقام نوع من الخلط والخبط ، ومن تدخل فى غير فنه أتى بالعجائب !!

- **فهذه القاعدة أولا** تتحدث فى باب الشرائع الدينية التى يتعبد بها أصحابها باعتبارها دينا واجب الإتباع ، ولا علاقة لها بما كان من جنس المباحات والشئون الدنيوية البحتة .

- **وهى ثانيا** تتحدث عما يثبت أنه شرع من قبلنا ولم تنله يد التحريف والعبث ، ولا سبيل إلى إثبات ذلك : إلا بشهادة من كتابنا المعصوم ، فإذا أثبت أن شريعة من الشرائع مما كان يتعبد به بعض من قبلنا فقد امتهد السبيل للنظر فى تطبيق هذه القاعدة ، أما مجرد الاعتماد على ما يتناقله أهل الديانات الأخرى واعتباره شرع من قبلنا فهو تجاهل لحقيقة التحريف التى منيت بها هذه الديانات والتى أثبتها القرآن الكريم فى مثل قوله تعالى :{ **فويل للذين يكتبون الكتاب بأيديهم ثم يقولون هذا من عند الله ليشتروا به ثمنا قليلا فويل لهم مما كتبت أيديهم وويل لهم مما يكسبون**} (البقرة: ٧٩) . ولهذا كان الموقف الشرعى الصحيح فى كل ما يتداوله أهل الكتاب ولم يرد فى شريعتنا ما يثبته أو ينفيه هو التوقف ، فلا نصدقهم ولا نكذبهم حتى لا نصدق بباطل أو نكذب بحق، وغنى عن الذكر أن ما أثبته القرآن من ذلك أثبتناه ، وما نفاه منه نفيناه ، وعلى هذا فلو سلم جدلا - وهو لا يسلم - بانطباق هذه القاعدة فى مثل هذا المقام فعليه أن يثبت أولا أن هذه النظم من شرع من قبلنا ..... وهيهات هيهات ! فيقال للدكتور : أثبت الحجر أولا ثم أنقش !!

- **وثالثا** : إن الاستطراد مع تطبيق هذه القاعدة على مثل هذه النظم يجعل منها فى هذا المقام شريعة ملزمة لنا لا يجوز الخروج عليها كما لا يجوز الخروج على شريعتنا ؟ فهل يقبل الدكتور أو يقبل أحد من أهل العلم أن لهذه النظم قداسة الوحى وحجية الأحكام الشرعية ، بحيث يعتبر الخروج عليها خروجا عن الشرع وحكما بغير ما أنزل الله ؟! =

المسألة إذن هى مسألة المغايرة بين ما يأتى فى ميدان الاجتهاد - أى فيما لم يرد فيه نص (١) - أو عدم المغايرة ، ليس رفض كل شيء ، وإنما قبول ما يمكن أن يحسن أو يصلح من أحوال المجتمع ومما لم يرد فيه نص .

= = إن القاعدة التى كان يمكن أن تسعف الدكتور فى مثل هذا المقام هى قاعدة [أنتم أعلم بشئون دنياكم] ، وهى فى أصلها حديث نبوى ، وبضوابطها قاعدة شرعية محكمة مجالها المباحات والأمور الفنية البحتة ، وهومجال شاسع مترامى الأطراف .

- ورابعا : فإن هذه القاعدة - كما نقلها الدكتور - مقيدة بأن لا يوجد فى شريعتنا ما يخالف هذه الشرائع السابقة ، إذن فشريعتنا هى الحجة القاطعة والحكم الأعلى ، وهى وحدها التى تمثل المشروعية العليا فى دار الإسلام ، وكل ما تعارض معها ولو كان شريعة سماوية سابقة فهو باطل ومردود ، فكيف إذا كان هذا الذى يعارضها تشريع وضعى أوهوى بشرى أو دعوه صليبية وافدة ؟!

- **وأخيرا فإن هذه القاعدة** فى ذاتها خلافية ومن أهل العلم من نازع فيها باعتبار نسخ شريعتنا لجميع الشرائع السابقة ، وهى مع افتراض التسليم بالاجتهاد الأخر لا تنفع الدكتور فى دعواه فى قليل ولا كثير !

١ - يتحدث الدكتور خلف الله فى هذا المقام عن الاجتهاد فيما لم يرد فيه نص فهل يقصد دلالة هذه العبارة حقيقة ويسلم بما سلم به المسلمون أجمعون أن الأمور التى حكمت فيها النصـــوص لا حيلـــة معها إلا التسليم أو الأذعان ، وأن الاجتهاد لا يكون إلا فى دائرة المسكوت عنه أو فيما وردت فيه أدلة ظنية ؟ وأنه لا فرق فى ذلك بين العبادات وبين المعاملات ؟ إننا نشك فى ذلك لأن الدكتور خلف الله يعلن فى كتبه وتصريحاته الصحفية أنه يعتنق مبدأ فصل الدولة عن الدين ، وأن الإسلام هو الحل فى العقائد والعبادات فحسب ، وأن القرآن هو الحل فى العقائد والعبادات فحسب ، معنى هذا أنه يهدر حجية جميع النصوص الواردة فى باب المعاملات ، ويصادر حجية الشريعة فى كل أحكام المعاملات ، وردت النصوص أم لم ترد ، قطعية كانت هذه النصوص أو ظنية ، ومن أراد الوقوف على شيء من هذه التصريحات فليرجع إلى التعريف بالدكتور خلف الله فى الفصل الأول من هذه الدراسة .

اى العمليتين اضبط : الإنتخاب أم البيعة ؟

حينما نأتى إلى النظام الأساسى فى الدولة وفى أيام الخلفاء الراشدين نأتى فنجد أن اختيار الخليفة يتم بالبيعة ، ومن الممكن الآن إذا كانت هناك انتخابات سليمة أن يأتى رئيس الدولة بالانتخابات ، أى العمليتين اضبط حينما تكون سليمة ؟ فى البيعة فى القاعدة أو فى العاصمة يبايع الخليفة ثم يطلب من جميع الناس أن يبايعوا الخليفة كما بايعته العاصمة ، بينما فى صناديق الإنتخاب كل فرد سيشارك فى عملية الإنتخاب (١) .

---

١ - ومن ذا الذى زعم من علماء المسلمين أن الصور التى تمت بها البيعة فى العهود الإسلامية السابقة تعد بذاتها من الشرع المحكم ؟ ومن ذا الذى أغلق الباب دون مزيد من الاجتهاد والإحكام فى هذا المجال ؟ لقد سبق أن المحكم فى هذا لمجال هو وجوب الإمامة وهو ضرورة فطرية وعقلية وشرعية ، وأن يتم اختيار الإمام عن رضى وتشاور من المسلمين ، وأن يجرى الإمام فى حكمه على مقتضى الكتاب والسنة ، وكل وسيلة تتيح للأمة مزيدا من الضبط فى تحقيق هذه المقاصد فهى من مسائل السياسة الشرعية ، ولا حرج فى الأخذ بها ، وإن لم يدل عليها نص بعينه ولم تمض على العمل بها سابقة دستورية فى تاريخ الدولةالإسلامية ، ومن أراد أن يقف على سعة أفق علماء الأمة فى هذا المجال فليرجع إلى ما نقله ابن القيم عن ابن عقيل فى تعريف السياسة الشرعية ، قال : (السَياسة ما كان فعلا يكون معه الناس أقرب إلى الصلاح ، وأبعد عن الفساد ، وإن لم يضعه الرسول- صلى الله عليه وسلم - ولا نزل به وحى ، فإن أردت بقولك (إلا ماوافق الشرع) أى لم يخالف ما نطق به الشرع : فصحيح . وإن أردت : لا سياسة إلا ما نطق به الشرع : فغلط ، وتغليط للصّحابة . فقد جرى من الخلفاء الراشدين من القتل والتمثيل ما لا يجحده عالم بالسنن . ولو لم يكن إلا تحريق عثمان المصاحف ، فإنه كان رأيا اعتمدوا فيه على مصلحة الأمة ، وتحريق على رضى الله عنه الزنادقة فى الأخاديد فقال :

لما رأيت الأمر أمرا منكرا ... أججت نارى ودعوت قنبرا

ونفى عمر بن الخطاب رضى الله عنه لنصر بن حجاج) . (الطرق الحكمية لأبن القيم : ١٣) =

اى النظامين اصلح : الرئاسة المؤقتة ام الدائمة ؟

- مسألة ثانية أشير إليها : الخليفة يظل خليفة طوال عمره ، فإذا أحسن بقى ، وإذا أساء كان جزاؤه العزل أو القتل . فهذا عمر بن الخطاب عندما ولى الخلافة قال : (إن رأيتم فى اعوجاج قومونى) فرد عليه أحد الصحابة فقال : (لو رأينا فيك اعوجاجا لقومناه بسيوفنا) وقتل عمر بن الخطاب ، وقتل عثمان بن عفان ، لأن الصحابة وأبناء الصحابة .رأوا إن حقا وإن باطلا ، أنه قد أحدث إعوجاجا فقتلوه ! (١) قتل وشارك المصريون فى مقتل عثمان ، فأى النظامين أصلح للمجتمع الإسلامى ؟ أن يناهض الخليفة الذى أساء بالدعاية ضده ولا يجدد انتخابه ، وتكون مدته قصيرة ؟ ! أو يترك إلى الأمد ويقتل وتحدث الفتنة الكبرى كما حدث فى مقتل عثمان رضى لله عنه ، واكتفى بهذا القدر .

د / سمير سرحان : شكرا للدكتور/ خلف الله ، وننتقل إلى الطرف الآخر إلى تعقيب فضيلة د/ محمد عمارة ·

= = إن الاستدلال بمثل هذه المسائل والتوسل بها إلى هدم الشريعة بأكملها محكمها ومتشابهها ، قطعيها وظنيها ، وإرساء مبدأ التحاكم إلى كتاب غير القرآن ، وإلى متبوع غير محمد - صلى الله عليه وسلم - نوع من التزييف والتحريف الذى لا يقبل لا من الله ولا من الناس .

١ - الذى قتل الفاروق ليس من الصحابة ولا من أبناء الصحابة ، بل هو أبو لؤلؤة المجوسى ! وعندما علم عمر بديانة قاتله حمد الله قائلا : الحمد لله الذى لم يجعل لقاتلى سجدة يحاجج بها بين يديه .

تعقيب د/ محمد عمارة

بسم الله الرحمن الرحيم

ليس هذا تاريخنا

أقول : تحدث د/ فرج فودة عن التاريخ الإسلامى فقال : إنه بعد الخلافة الراشدة كان ظلاما فيما عدا سنتين عمربن عبدالعزيز ، وستة أشهر فى عهد الخلافة العباسية !

أنا أقول : ليس هذا تاريخنا ، وأنا أزعم أن د/ فرج فودة وأشباهه يستمدون التاريخ من ألف ليلة وليلة !! وهذا ليس افتراء ، أنتم تذكرون جميعا منذ سنوات قليلة حكم قاضى مصرى بأهمية تهذيب نسخة من ألف ليلة وليلة لكى يقرأها الأولاد والبنات لأن فيها من الفحش ما يخدش الحياء ، قام العلمانيون عن بكرة أبيهم يدافعون عن التراث فى ألف ليلة وليلة وعن التراث باعتباره هذا الفحش والخنا والفسق والفجور فى ذات الوقت الذى يريدون أن نحذف من تاريخنا من تراثنا شريعة محمد - صلى الله عليه وسلم - !!

كل ما نتيه به على الدنيا لم ينشأ إلا بعد الخلافة الراشدة !!

ليس هذا تاريخنا صحيح أنه منذ الدولة الأموية حدث تراجع واختراق فى علاقة الحاكم بالمحكوم ، وفى العدالة الاجتماعية ، لكن تأملوا معى كل العلوم الإسلامية شرعية ومدنية بنيت بعد الخلافة الراشدة ، كل تيارات الفكر الإسلامى لم تنشأ إلا بعد الخلافة

الراشدة ، كل المذاهب الفقهية لم تنشأ إلا بعد الخلافة الراشدة ، كل مانتيه به على الدنيا لم ينشأ إلا بعد الخلافة الراشدة ، كل ما تتلمذت عليه أوروبا فى الغرب واستخدمته فى النهضة لم ينشأ إلا بعد الخلافة الراشدة (١) .

من الذى يقول إن تاريخ هذه الأمة كان ظلاما ؟؟ العلماء ! المفكرون ! الفتوحات ! نشر الإسلام ! نشر العربية ! كل هذا الفخر الذى نتيه به نشأ بعد الخلافة الراشدة ، العلماء فى ظل الخلافة الراشدة كانوا يسمون القراء يقرأون القرآن

---

١ - إن الثراء الذى شهدته الأمة الإسلامية فى مختلف المجالات بعد الخلافة الراشدة لا ينفى أن خلافة الراشدين كانت هى الغرة فى جبين هذه الأمة ورعا وعدالة وديانة وأمانة ، وقد شهد المعصوم- صلى الله عليه وسلم - بأن خير القرون قرنه ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم ، وأمرنا - صلى الله عليه وسلم - بالتمسك بسنته وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعده ، وأن نعض عليها بالنواجد، وقال : « اقتدوا بالذين من بعدى أبى بكر وعمر » . فالتطبيق الإسلامى الذى حدث أيام الراشدين لا يدانيه تطبيق أخر على مستوى تاريخ الإسلام ، وإذا كانت الأمة قد شهدت مزيدا من النضج فى مجالات العلوم والإدارة ونحوه فإنها بالقياس إلى أيام الراشدين قدشهدت تراجعا فى إقامة العدل ، وتحقيق الشورى ، ودقة الالتزام بما أنزل الله .

ولكن موضع الشاهد أن هذه الدول الإسلامية المتعاقبة تمحورت فى الجملة على الإسلام ونقلت رسالته إلى العالم ، ورفعت علم الجهاد فى سبيله ، وازدهرت فى ظلها العلوم والثقافة الإسلامية - على ماشاب بعضها من دخن - وحققت فى مجال الحضارة والانجازات البشرية والفتوحات الإسلامية ، وفى إطار الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية ما يجعل سحب صفة الإسلام عنها نوعا من المكابرة القبيحة ، والتزييف المنكر الذى لم يقل بمثله إلا غلاة العالمانيين فى واقعنا المعاصر !!

فقط (١) ، لم يكن هناك مصطلح الفقيه ولا الأديب ولا العالم ولا المفكر ، كل هذا الغنى عرفناه بعد الخلافة الراشدة ، فقط الذين يرجعون إلى ألف ليلة وليلة هم الذين ينظرون هذه النظرة إلى التاريخ الإسلامى .

إذا كان الشيخ الغزالى قد نقد تاريخنا ، هل نقد الذات يعنى إلغاء الذات ؟؟ هذا شىء مختلف ، عندما أنقد ذاتى لأصحح مسيرتى هذا هو موقف القوى وليس موقف الضعيف .

هؤلاء حكام افلسوا!!

قضية ثانية :النموذج : إيران أو النميرى هؤلاء حكام أفلسوا أرادوا أن يستروا عوراتهم بورقة الشريعة الإسلامية !! من قال إن هؤلاء هم النماذج فى تطبيق الإسلام ؟ نحن نريد الإسلام ولا نريد النميرى ! من هذا النميرى ؟! عندما توجه نميرى إلى الماركسية لم تقفوا ضده ؟ لم كان العداء للنميرى فقط عندما توجه للإسلام ؟ نحن نريد صراحة ووضوحا و ليس نفاقا ولا لعبا على الحبال !!

---

١ - مصطلح القراء تعبير أطلق فى أيام النبوة وأيام الراشدين على حفظة القرآن الكريم ، وبطبيعة الحال لم يكن الصحابة جيمعا من الحفظة ولهذا تميز هؤلاء بهذه التسمية ، ولكن هذا لا ينفى عن هؤلاء صفة الفقه والعلم فقد كان منهج ، الصحابة مع القرآن هو تعلم العلم والعمل معا ، فكانوا يقرأون الآية من القرآن يحلون حلالها ، ويحرمون حرامها ، ويتادبون بآدابها لا يتجاوزونها إلى الآية التى بعدها حتى يصنعون بها ذلك ، فكان لحفظ القرآن يومئذ دلالة تختلف عن دلالته فى واقعنا المعاصر

وقد ورد فى صحيح البخارى أن القراء كانوا أصحاب مشورة عمر كهولا كانوا أو شبابا ، وفى هذا دلالة على ما تميزوا به من العلم والرشد ، ويقول البدر العينى فى شرحه على صحيح البخارى : (القراء أى العلماء ، وكان اصطلاح الصدر الأول أنهم كانوا يطلقون القراء على العلماء). (عمدة القارى :٢٥ / ٨٠) =

= = فالقول بأن العلماء فى ظل الخلافة الراشدة كانوا يسمون القراء لأنهم يقرأون القرآن فقط ويعلمونه لغيرهم موضع نظر ، بل غلط بين !! فإن صحابة رسول الله كما كانوا سادة الأمة وقادتها وأئمتها كانوا كذلك سادة المفتين والعلماء ، فهم أعمق هذه الأمة علما ، وأقلها تكلفا ، وأحسنها بيانا ، واعمها نصيحة ، وقد حفظت الفتوى عما يزيد على مائة وثلاثين من أصحاب رسول الله – صلى الله عليه وسلم – ما بين مكثر ومقل ومتوسط ، وكان المكثرون منهم سبعه : عمر بن الخطاب ، وزيد بن ثابت ، وعلى بن أبى طالب ، وعبدالله بن مسعود ، وعبدالله بن عمر ، وعبدالله بن عباس ، وأم المؤمنين عائشة رضى الله عنهم أجمعين .

يقول مسروق : جالست أصحاب محمد – صلى الله عليه وسلم – فكانوا كالإخاذ [أى الغدران] : الإخاذة تروى الراكب ، والإخاذة تروى الراكبين ، والأخاذة تروى العشرة ، والإخاذة لو نزل بها أهل الأرض لأصدرتهم ، وإن عبدالله من تلك الإخاذ . (إعلام الموقعين لابن القيم : ١٦/١)

وقد انتشر العلم والفقه فى هذه الأمة عن اربعة من أصحاب رسول الله – صلى الله عليه وسلم – عن أصحاب ابن مسعود ، وأصحاب زيد بن ثابت وأصحاب عبدالله بن عمر وأصحاب عبدالله بن عباس ، أما تبلور العلوم وتميز التخصصات بعضها من بعض فلا شك أنه شهد تطورا ملحوظا بعد ذلك ، وهو أدخل فى الجوانب التنظيمية منه إلى الجوانب الموضوعية وإن كان هذا لا ينفى أن مواكبة الفقه لتطور الدولة الإسلامية قد أكسبه مزيدا من النضج والشمول والعمق ، وتبقى الريادة العلمية والعملية لأصحاب محمد – صلى الله عليه وسلم – .

ما ترونه من العنف أنياب وأظافر للحركة الإسلامية عندما وضعت على المحرقة

مسألة العنف والجنازير والسكاكين أنا أقول : نحن ضد العنف ، لكن أريد أن أقول لكم يجب أن ندين عنف الدولة ! من الذى يقول إن عنف الفرد أو الجماعة يوازى عنف الدولة ؟ الدولة عندما تمنعنى أن يكون لى حق التفكير والتعبير والتنظيم هذا عنف ما بعده عنف ، وكل ما ترونه من العنف أنياب وأظافر للحركة الإسلامية عندما وضعت على المحرقة ، وعندما امتحنت هذا الإمتحان الذى تعرفونه جميعا .

قارنوا بين سيد قطب قبل أن يدخل فى المحنة وبعد أن دخل المحنة ، كان فى قمة العقلانية والأستنارة والمرونة والاعتدال ثم أصبح كما علمتم (١) ، لأن هذه أنياب وأظافر المحنة القنفد الذى إذا وخزته فاشواكه تظهر ، نحن نريد أن ندين العنف ولكن علينا أن نوازن بين عنف الدولة الذى يمارس وبين عنف الأفراد والجماعات .

---

١ - لا ينكر أن للمحنة والاضطهادات دورا فى حدوث ظاهرة الغلو ، وفى حمل فريق من الناس على الأخذ فى النصوص بالنظر الأول ، وقد رأينا أن كثيرا من مفاهيم الغلو فى التكفير كانت إفرازا لهذه المحن وحصادا نكدا لغراسها المر ، إلا أن هذا القول لا يضطرد بالضرورة على كل من تعرضوا لهذه المحن ، فالأستاذ سيد قطب رحمه الله لم تزده المحنة إلا عمقا فى الرؤية ، وبلورة للهدف ، وتحديدا للوسائل ، وتشخيصا دقيقا للداء ، ووصفا دقيقا لما يلزم له من الدواء .

وكل أدبياته فى هذه المرحلة كانت فى مقام شحذ الهمم ، وتنبيه الغافلين ، واستنهاض الأمة لتستأنف مسيرتها الحضارية فى ظلال القرآن وفى إطار الاحتكام للشريعة ، ولم يقصد بها إجراء الأحكام على آحاد الناس ، وقد شهد له بذلك أقرب المقربين إليه ممن يعرفون مدخله ومخرجه ، ولا يتهمون فى نقلهم عنه بوجه من الوجوه .

والناس فى كتاباته رحمه الله طرفان وواسطة : فمنهم من غلا فى الأخذ بها وتطبيقها بطريقة حرفية ، غاضا الطرف عن المقصود الأصلى بها من الدعوة واستثارة الهمم ، فانتهى من =

هل نذهب إلى باكستان واندونسيا بالعالمانية ؟!

هذه مصر التى حمت الإسلام والإسلام رسالتها بماذا نذهب إلى باكستان وأندونسيا وإلى كل الدنيا ؟ بالعالمانية ؟! فليأخذوها من أوروبا . (هذا الإسلام) مصر الآن فيها حزب للماركسية وغدا سيكون فيها حزب الدكتورفرج فودة للعالمانية (تصفيق من جمهور القاعة) .أين حزب شريعة محمد – صلى الله عليه وسلم – ؟؟ نحن نريد عدالة ، كل الناس من حقهم أن يكون لهم حق التفكير والتعبير والتنظيم .

الذين يقفون ضد إسلامية القانون هم الخوارج على دستور الدولة

ودولة مصر التى يتحدث عنها د/ فرج فودة ويقول : (تتحدثون ثم رؤوسكم فوق أعناقكم) هل هى دولة الدكتور فرج فوده العالمانية ؟ نحن لا نريد أكثر من تطبيق مواد الدستور ، الشريعة الإسلامية ، التى هى المصدر الأول للتشريع نحن مع الدستور والذين يقفون ضد إسلامية القانون هم الخوارج على دستور الدولة المصرية وليست هى دولتهم .

= = خلال ذلك إلى بعض المفاهيم الغالية التى خرج بها من إطار أهل السنة والجماعة ، ومنهم من غلا فى إسقاطها وعدم الاعتداد بها فى الدعوة إلى الله تحسبا مما قد تفضى إليه من مآلات خطرة أو تشنيعا على الرجل بما لم يقصد الرجل إليه طرفة عين ، وبين هؤلاء وهؤلاء وقف أهل الإعتدال الذين يذكرون للرجل جهاده وسابقته من ناحية ، ويستصحبون بواعث كتاباته ومقصوده الأصلى بها فلا يجرونها جرا إلى دائره إجراء الأحكام من ناحية أخرى ، ويحفظون حق الدعوة وحق العلم من ناحية ثالثة فلا يتعصبون للرجل بغير حق ، ولا يصرون على التمسك بشئ من تراثه قامت البينة على خلافه، بل ويوصون الناشئة بقراءة أصول أهل السنة قبل الانقطاع لقراءة مؤلفاته حتى لا يحرفوا قوله عن مواضعه ، ويسهل عليهم توجيهه فى ضوء الأصول المرعية عند أهل السنة .

الوحدة الوطنية . أنا أريد أن أقول : البابا شنودة قال : (نحن دائما كنا نخضع للقوانين المجلوبة من الخارج لأنه ليس لدينا بديل فلم لا تخضع للشريعة إذا كانت تقول : (لهم ما لنا وعليهم ما علينا) . الأقباط المصريون على مر تاريخهم من عام ١٩٢٣م عندما قال لهم الانجليز : نريد أن نحميكم قالوا (لا) حمايتنا فى مشروع الأغلبية . اليوم أنا أقول لو كنت قبطيا أين ألتمس أمنى وأمانى ومواطنتى والمساواة كامل المساواة فى مشروع الأغلبية ؟ أم أن أكون فيتو وورقة فى يد الأجنبى الذى أعلم أنه يلعب بى ؟! تأملوا ماذا صنع الغرب بالموارنة حاربوا خمسة عشر عاما ثم باعهم ، الغرب يتفق مع الأغلبيه .

لم يتفق مع بشير الجميل وباستطاعته أن يتفق مع حافظ الأسد ؟! نحن نريد أن نقول إن الأقباط بموقفهم الوطنى عليهم أن يلتمسوا حقوق المواطنة وكامل المساواة فى مشروع الأغلبية لأن هؤلاء مواطنون لهم مالنا وعليهم ما علينا ، ولهم كامل الحقوق والمساواة فى المواطنة .

فضيلة الشيخ الغزالى أشار إلى حقوق الأقليات التى يتمتعون بها أنا أذكركم المسلم الفرنسى ليس له الحق فى موضوع الأحوال الشخصية كمسلم ، لابد أن يطبق قانون غير قانونه ، فعلينا أن ندرك النعمة التى نحن فيها ، لم يحدث فى التاريخ تعددية مشروعة إلا فى ظل الإسلام ، لأن الإسلام سنة من سنن الله سبحانه وتعالى اختلاف الشرائع والألوان واللغات .. الخ

هل الإسلاميون فقط هم الذين اختلفوا؟

موضوع صدام حسين واختلاف الإسلاميين ، هل الإسلاميون فقط هم الذين اختلفوا ؟ أم اختلف الماركسيون واختلف القوميون واختلف العلمانيون ؟ هذه ليست ورقة تقال فى هذا المحفل (١) .

التفريق بين سلطة البلاغ والسلطة المدنية المحكومة بإطار الشريعة .

موضوع السلطة الدينية حتى فى عهد رسول الله - صلى الله عليه وسلم - لم تكن هناك سلطة دينية بالمعنى الذى نرفضه ، الرسول كان يوصى كل أمراء الجيوش والسرايا إذا طلب منك أهل حصن أن تنزلهم على حكم الله أو حكم رسوله ، فلا تنزلهم على حكم الله أو حكم رسوله لأنك لا تدرى أتصيب فيهم حكم الله أم لا ، وإنما أنزلهم على حكمك وحكم أصحابك ، الدستور الذى وضعه الرسول للمدينة هناك تمييز بين هذه السلطة الدينية التى هى سلطة البلاغ عن الله سبحانه وتعالى ، وبين سلطة الدولة المدنية الإسلامية

---

١ - ولقد سبق أن أكدنا أن القول بأن جميع قضايا الدين اتفاقية محض هراء ، ولوصح ذلك لما عرفت الأمة تعدد الآراء ولا تعدد المذاهب الفقهية ، ولا تنوع الاجتهادات فى مختلف المجالات الحياتية فى ظل الدولة الإسلامية ، القرآن منه محكم ومنه متشابه ، الأحكام الفقهية منها ما هو قطعى ومنها ما هو ظنى ، وكثير مما يتعلق بسياسة الدولة هو من هذه المسائل الفروعية الظنية ، ولقد قلنا إنه لو صح المناخ ولم يوجد هذا التشرذم فى الراية كهذا الذى تشهده بلاد العالم الإسلامى فى واقعنا المعاصر لما كان لهذه التعددية ولا لهذا التفاوت فى المواقف أدنى خطر ، لأن وحدة الراية ووحدة القيادة سوف تكفل وحدة الموقف العملى للدولة الإسلامية التى يجب على الكافة التزام الطاعة لها فى موارد الاجتهاد ، وإن كان هذا لا يصادر حق المعارضة فى التعبير والنقد الموضوعى لاجتهادات الآخرين ، وبهذا يتم الجمع بين حرية الرأى ووحدة الموقف العملى فى دار الإسلام .

المحكومة بإطار الشريعة الإسلامية (١) .

الترشيح من أهل الحل والعقد والاختيار النهائى من الأمة قاعدة مضطردة فى اختيار الراشدين

موضوع الخلفاء الراشدين : ليس صحيح الكلام الذى يردده دائما د/ خلف الله. وأنا أدعو إلى أن نقرأ التاريخ إن الخلفاء الراشدين اختيروا كل واحد بطريقة خاصة هذا ليس صحيحا ، كان هناك هيئة المهاجرين الأولين ترشح للخلافة وتبايع البيعة الأولى ثم تجمع البيعة العامة من الناس ، وهذا هو الذى حدث فى السقيفة ، ومع عمر ، ومع عثمان فى مجموعه الشورى ، ومع على عندما طالب الثوار ألا يبايعوه أولا ، وإنما يأتى طلحة والزبير ، هذه القصة لا بد أن نعى تاريخنا ، كان هناك مؤسسات دستورية ، عندما كان رسول الله – صلى الله عليه وسلم – فى بيعة العقبة وهو يؤسس الدولة قال لهم : اختاروا منكم اثنى عشر نقيبا أسست الدولة بالإختيار والإنتخاب ، وشاركت المرأة فى الإنتخاب قبل أربعة عشر قرنا .

---

١ – لا أحسب الزعم بأن الحكومة الإسلامية حكومة دينية تحكم بالحق الإلهى ، وتدعى العصمة ، وتكفر المعارضين إلا مناورات العالمانيين فى هذه المناظرة ، لأنهم يعلمون سلفا أن هذا المنهج يتناقض مع أبسط بدهيات العقيدة الإسلامية ، وأن أحدا من أهل العلم بل ولا من العامة لن يقر به ، وأنه ليس هو محل النزاع بينهم وبين الإسلاميين ، ويعلمون سلفا أن كلمة العلماء ستتفق على إنكار أن تكون الحكومة الإسلامية حكومة دينية بهذا المعنى .

كما أحسب كذلك أن وضع الحكومة المدنية فى مقابلة الحكومة الدينية نوع من المناورة كذلك ، لأنه إذا كان الحديث عن مصدر السلطة فهم يعلمون سلفا اتفاق كلمة السواد الأعظم من المسلمين علماء وعامة على أن اختيار الإمام يكون بتشاور ورضا من الناس ، وليس بنص مباشر من=

= = الله ، ولم يزعم النص على الإمام فى تاريخ الفرق الإسلامية إلا الرافضة ، وموقف أهل السنة منهم خاصة فى هذه القضية هو البراء والمفاصلة ، وعلى هذا فإذا كان هذا هو المقصود بالحكومة المدنية فالحكومة الإسلامية حكومة مدنية بهذا الاعتبار .

ولكن النزاع الحقيقى يبقى حول أخطر قضية سياسية فى هذا العصر وهى قضية السيادة والمرجعية : هل هو الوحى الأعلى أم الأهواء البشرية ؟ هل هى الشريعة الإسلامية أم القوانين الوضعية ؟ وهذا هو ما تحاشى العالمانيون أن يقتربوا منه وأجلوا معركته إلى مناورة قادمة .

وقد اختزلها الدكتور فرج فودة فى هذه المناظرة فى كلمة عابرة عندما قال : (**مسائل الحدود أيضا ومسائل الشريعة لنا فيها رأى ومن خلال جوهر الإسلام**) .

ووجه **المناورة** أن علماء الإسلام إذا سلموا برفض الدولة الدينية بالمفهوم الغربى وقبلوا بالدولة المدنية بمعنى أن الأمة هى مصدر السلطة السياسية تكون انطباع لدى الحاضرين بهزيمة الإسلاميين وتسليمهم بمقولات العالمانيين ، والعالمانيون يرون أن الجمهور يتأثر بالانطباع ليس بالاقتناع ، وهذا هو ما نص عليه الدكتور فودة بمناسبة تقييمه لندوات الرأى التى كان يعقدها التلفزيون بين العلماء الرسميين وبين بعض شباب الجماعات الإسلامية عندما قال : (**يتأثر الرأى العام فى مصر بالانطباع وليس بالاقتناع**) . (حوار حول العالمانية : ٣٩) ولهذا كانت هذه المناورة لتحقيق هذا الإنطباع !

فالندوة إذن قد دارت فى فلك بعض المسلمات من الفريقين ، ولم تلمس الموضوع الحقيقى للنزاع ، وهو تحكيم الشريعة الإسلامية ، وإذا كان العالمانيون يظنون أن مثل هذه المساجلات أدخل فى باب خفة اليد والألاعيب السياسية وإذا كانوا يسيئون الظن بالأمة إلى هذا الحد يحسبون أنهم قادرون على خداعها وتزييف وعيها فقد خابت تقديراتهم وخسرت ، لأن رب الشريعة التى يكفرون بها ويمكرون بدعاتها لهم ولأباطيلهم بالمرصاد { **إنهم يكيدون كيدا وأكيد كيدا** } (الطارق ١٥-١٦) وفى النهاية لن يصح إلا الصحيح ، { ***فأما الزبد فيذهب جفاء وأما ما ينفع الناس فيمكث فى الأرض*** }. (الرعد :١٧) .

هل هناك أيدلوجية تستطيع أن تحرك هذه الأمة مثل الإسلام؟

فى الآخر أنا أريد أن أقول كلمة : اليوم أى واحد منا - الموجودين هنا- بعد سقوط الماركسية ولم يبق فى العالم من الأيدلوجيات سوى الليبرالية الرأسمالية ، لو دخلنا السوق المعرض نختار لنا إيدلوجية محكوم علينا إذا سقطت الماركسية نذهب إلى شارع الرأسمالية الليبرالية ؟! هل هناك أيدلوجية تستطيع أن تحرك هذه الأمة لتواجه التحديات الموروثة والوافدة مثل الإسلام ؟

أنا أقول لكم : بنى إسرائيل وهم على الباطل اتفقوا على الأسطورة ، الماديون منهم يعلمون أن وعد الله لإبراهيم لبنى اسرائيل خرافة ! والمؤمنون منهم يعلمون أن هذا دين ، اتفقوا جميعا ، لأنهم رأوا الأسطورة تستطيع أن تجمع شتاتهم وأن تحركهم لإقامة الباطل على الأرض ، ألا يجوز لنا أن نتأمل حتى من غير المؤمنين والمتدينين ، ما هى الأيدلوجية التى تستيطع أن تحرك الأمة كى تبنى وتخرج من هذا المنعطف الخطر . هل هناك أيدلوجية لها قدرة العقيدة ، قدرة الإسلام تستطيع أن تجعلنا نواجه الحرب التى يشنها علينا الغرب ، أنا أدعو العلمانيين من منطلق وطنى ، ومن منطلق نفعى ومصلحى إلى تبنى المشروع الإسلامى لأنه ليس هناك مشروع له القدرة على إحياء الموات موات هذه الأمة غير شريعة الإسلام وغير أيدلوجية الإسلام .

شكرا والسلام عليكم ورحمة الله .

د/ سمير سرحان : شكرا للدكتور/ محمد عماره ، والآن انتقل إلى الطرف الآخر لأطلب التعليق من د/ فرج فودة :

تعقيب الدكتور/ فرج فوده

وما يزال السؤال قائما: أين البرامج ؟

فى هدوء وأدب الحوار أعقب فأقول : ما تزال الحجة قائمة وما تزال الأسئلة حائرة ، سألناكم عن البرنامج السياسى أو الأيدلوجيه التفصيلية فأعترفتم بأنها لم توضع، وسيادة المستشار الهضيبى وهو عزيز علينا أحال الأمر إلى وطلب منى بصفتى مسلما ، أن أضع أنا البرنامج السياسى كما أراه متفقا مع الإسلام وهذا شرف . وأنا سعيد بهذا التكليف أو التشريف وسوف أهديه بعد نهاية هذه المناظرة برنامج حزب المستقبل إن شاء الله (١) .

---

١ - البرنامج السياسى للدولة الإسلامية لا يقدمه الذين يعلنون رفضهم لتطبيق الشريعة الإسلامية ، لا يقدمه الذى يقول جهارا عيانا : (ببساطة أنا ضد تطبيق الشريعة الإسلامية فورا أو حتى خطوة خطوة) ويقول : (لهذه الأسباب أرفض تطبيق الشريعة الإسلامية ، وصوتى عال جدا فى هذا الصدد) لا يقدمه الذين يرفعون عقيرتهم بالفصل بين الدين والدولة والذى يرون فى مظاهر الإسلام خطرا يجب التكتل لدفعه ، وظاهرة تستحق الرصد والمتابعة ، والذين يرون فى إذاعة الأذان وحديث نبوى بعده فى التلفزيون اختراقا للإعلام ، وتراجعا أمام المتطرفين ، وخطرا على عالمانية الدولة ، ودعما للاتجاهات الرجعية .

والأستاذ الهضيبى عندما توجه إليه للقيام بهذا الطلب توجه إليه باعتباره مسلما ولن يكون مسلما إلا إذا آمن بأن الإسلام عقيدة وشريعة ، وأن تحكيم الرسول أمر يرتبط بأصل الإيمان كما قال تعالى : { **فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا فى أنفسهم حرجا مما قضيت ويسلموا تسليما** } . (النساء : ٦٥)

ومن جانبنا نعتقد أن الأستاذ الهضيبى لم يحالفه التوفيق عندما توجه إلى الدكتور فوده بهذا الطلب ، ولعله لو راجع نفسه فى ذلك لتراجع عن هذه المقولة .

ولا تزال حجة التاريخ قائمة

أيضا ألقينا إليهم بحجة التاريخ وسمعنا أستاذنا الجليل وشيخنا الفاضل الأستاذ : محمد الغزالى ، وأنا والله أقولها بصدق فقد استمعت إليك ياسيدى منذ حوالى ربع قرن ولم أتخل عن إعجابى بآرائك وشخصك طوال هذه الفترة ، الإمام الجليل الشيخ الغزالى قال أن ألف وثلاثمائة عام بعد الخلافة الراشدة كانت فترة فقدت فيها صفة الرشد (١) ، وقال ماذا يعنى حتى لو كان الحاكم مغتصب ؟! يغفر له أنه أقام شرع الله !

---

١ - لقد أوضح فضيلة الشيخ الغزالى في تعقيبه مقصوده بهذه المقولة ، وذكر له أن فقد صفة الرشد هو فقد للكمال والتمام ، ولا يعنى سحب صفة الإسلام عن ألف عام من تاريخ هذه الأمة ، وهل يعالج التراجع النسبى الذى حدث فى بعض تطبيقات الشريعة بالدعوة إلى إلغاء الشريعة ، وخلع الربقة والتمرد على قاعدة التكليف ، إن نفس هذا المنطق ينطبق كذلك على ما سماه الإسلام الدين ، فإن الذى نقطع به أن إيمان القرون اللاحقة فى تاريخ الإسلام كان دون إيمان جيل الراشدين ، وأن عبادة هذه القرون كانت دون عبادة جيل الراشدين ، فهل لنا أن نستطرد مع هذا المنطق فنقول : مادام الإسلام الدين لم يتحقق بالصورة المنشودة إلا فى أيام الراشدين فهذا دليل على عدم صلاحيته للتطبيق ، والمخرج من ذلك يكون بالدعوة إلى التمرد على الدين كل الدين ، وخلع ربقة التكليف بالكلية ؟!

أجل إنه نفس المنطق : لأن القضية الأولى يمكن تلخيصها فى هذه العبارة : مادمنا عجزنا عن تطبيق الشريعة كما طبقها الراشدون فلنكفر بالشريعة ابتداء ونفصل الدولة عن الدين ، والقضية الثانية يمكن صياغتها بنفس المنطق وعلى نفس النسق فنقول : مادمنا قد عجزنا عن إقامة الإسلام الدين كما أقامه الراشدون فلنكفر ابتداء بهذا الدين ، وفى الالحاد والإباحية متسع للمواطنين !!! وأبشرى يا مصر بهذه المنظومة الجديدة من التحالف بين العالمانية والإباحية !!

يبدو لى أن الأمر يحتاج من منطلق روح الإسلام العظيم (١) ، إلى قدر أكبر من إعمال العقل ومن الاجتهاد ليس فى تلويث الآخرين ولافى الهجوم على الأخرين لا ، فى استنباط القواعد والبرنامج والأصول التى تحكم مجتمعا بعيدا عن الشعارات .

كى لا يسأل الدكتور . محمد عماره ويقول : هل هناك أيدلوجية مثل الإسلام (٢) ؟ لو سألنى هل هناك دين مثل الإسلام ؟ أقول له لا .إنما أيدلوجية سياسية مثل الإسلام مطالب هو والدعاة أن يستنبطوا هذه الأيدلوجية ، ويوفروا جهد الهجوم على الأخرين والحديث عن ألف ليلة وليلة ، ويبذلوا جهد مماثل فى استنباط الأحكام والقواعد والأسس والأصول ، لأن المجتمعات هذه محتاجه لرد على السؤال ، ألف وثلاثمائة سنة ،

---

١ - لقد سبقت مناقشة هذا الزعم ، وبيان أن الشيخ لا يبارك الاغتصاب ، وإنما يتحدث عن نسبية التراجع الذى حدث فى تطبيق الشريعة على مدار العصور ، وأن الدولة الإسلامية فى أسوأ عهودها لم يبلغ بها التراجع مبلغ الكفر بالشريعة والدعوة إلى فصل الدولة ابتداء عن الدين على النحو الذى تتولى كبره الجاهلية المعاصرة ، فهو يبين أن الدولة الإسلامية وإن تراجعت فى بعض الجوانب الأساسية إلا أنها قد بقيت فى الجملة تتمحور على الإسلام دعوة إليه ، وولاء وبراء على أساسه ، وجهادا فى سبيله ، وتطبيقا لشريعته - على ما فى ذلك التطبيق من قصور - الأمر الذى لا يمكن معه سحب صفه الإسلام عن هذه الدولة بحال من الأحوال ، ويبقى جانب الخلل فى اغتصاب السلطة ، والتفريط فى الشورى وهو خلل أساسى لا يقره أحد ولا يسبغ عليه الشرعية أحد ، يبقى أمرا مشجوبا منكورا يجب الإنكار عليه وبيان تناقضه مع الشريعة بكل وسائل البيان والإنكار المتاحة بما لا يؤدى إلى مفسدة أعظم .

٢ - سموا الاشياء بأسمائها !! إنها شريعة الإسلام !! ويبقى السؤال جذعا : هل هناك شريعة مثل شريعة الإسلام ؟ أما إخفاء الحقائق وراء أسماء مضللة كالأيدلوجية ونحوها فهو تزييف للوعى لايجوز أن يلجأ إليه الشرفاء !!

وتعترفوا معنا أنه لم يقم خلالهم حكم تروا أنه نموذج ، وهذه حجة التاريخ ، ونماذج مجاورة ترونها أنها رغم محاولاتها ورغم إيمانها بالذى تقولونه فشلت فى أن تقدم دليل(١)!! هل مطلوب من الشعوب أن تسير بغير هدى واضح ؟! فى القرن الرابع الهجرى كان هناك فقهاء يجتهدون بالأحكام لمجتمعاتهم ، وأنا أرجوا من الناس الذين يرفعون هذه

١- لقد سبقت مناقشة هذه النقطة وبيان أن بعض هذه الأنظمة قد أفلس فأراد أن يستر سوأته بورقة الشريعة ، وبعضها قد قام ابتداء على تحكيم الشريعة وقدم فى فجر قيامه نموذجا مقبولا ثم أدركته عوامل الوهن بعد ذلك وحدث فيه تراجع تدريجى ، ولم يزل به هذا التراجع حتى لم يبق له من ذلك إلا مجرد الانتساب ، وهو انتساب تحرص عليه لأنها تدرك أنه لابقاء لها إلا من خلاله ، فالقول بأن هذه النماذج المجاورة تؤمن بما تقولون ، وتحاول أن تطبق ما تريدون ، فيه مكابرة لحقائق الواقع التى باتت من المعلوم من السياسة بالضرورة .

إن النموذج المنشود لدولة الإسلام محفوظ فى حقائق القرآن والسنة واجتهادات الأئمة الفحول من أهل العلم ، وقد عاشته الأمة واقعا محسوسا فى أرقى وأرفع صوره فى عهد النبوة وأيام الراشدين وعاشته بصورة أقل فى فترات مختلفة على مدى تاريخ الإسلام ، وقد تعبدنا الله بإقامته فى كتابه الكريم ولا يزال التكليف به يتوجه إلى المسلمين ما بقى على وجه الأرض مسلم واحد يدين لله بالواحدانية ولمحمد - صلى الله عليه وسلم - بالرسالة إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها وينطفىء سراج الحياة !!

وإذا أعجز المسلمين تحقيق الكمال الذى شهدته الأمة أيام الراشدين فليأتوا من أمر الله ما استطاعوا ، ويبذلوا الجهد لادراك ما فاتهم ما وسعهم سبيل إلى ذلك فقد تقرر فى بدهيات العقول أن الميسور لا يسقط بالمعسور ، وأن ما لا يدرك كله لا يترك جله ، وأن العجز عن تحقيق الكمال فى واجب من الواجبات لا يبيح الترخص فى تركه بالكلية ، وقد قامت على هذا قواطع الأدلة ، وانعقد عليه إجماع الأمة لا نعرف المخالفة فى ذلك من أحد غير مغلوب على عقله من المسلمين .

الدعاوى أن تجتهد لمجتمعاتها وتعمل الذى تعمله المجتمعات المدنية تضع برنامج سياسى. وتحل خلافاتها (١) ، **وتقولوا لنا هل الشورى ملزمة أو معلمة ؟ وتقولوا لنا كيف يختار الحاكم ؟** لأنى وقد أكون مخطأ - وجل من لا يخطىء ! وأنا لا زلت أعتقد أن أسلوب اختيار الحاكم كان مختلفا ، اختيار أبى بكر فى اجتماع السقيفة يقينا كان مختلفا عن تولية عمر بن الخطاب بخطاب مغلق تركه أبوبكر ، بالتأكيد كان مختلف عن اختيار مجموعة منتقاة من الصحابة ستة اختاروا عثمان ،

---

١ - مرة أخرى تتساءل : هل الدكتور فودة ممن يؤمنون بالشريعة ووجوب تطبيقها لولا أزمة البرامج وعدم حسم القضايا الخلافية ؟ أم أن الدكتور فودة يرفض الشريعة ابتداء جملة وعلى الغيب ؟ لقد أجاب على ذلك الدكتور فودة إجابة لم تنقصها الشجاعة فى الباطل ولا الجرأة على رب العالمين عندما قال : (ببساطة أنا ضد تطبيق الشريعة فورا أو حتى خطوة خطوة) ومرة أخرى تتساءل عن جدوى بل ومشروعية الحوار فى الفروع مع رجل كفر بالأصل وأعلن ابتداء رفضه لتطبيق الشريعة جملة وعلى الغيب ، إن للمحاورة سننا وقواعد ، ومن أبجديات هذه القواعد تحديد مواقع كل من الفريقين ، والبدء بالأصول قبل الفروع ، والاتفاق على الأسس والمبادى قبل التخوض فى التفاصيل والجزئيات .

إنها المناورة لجر الحوار إلى ساحة سياسية لا يحسنها بزعمه الإسلاميون ، ثم لاتاحة الفرصة فى تقديره للخلاف بينهم والاختلاف عليهم من خلال هذه البرامج التفصيلية ، وقد نقلنا من كلامه ما يصرح فيه بذلك .

ومن ناحية أخرى ماذا يريد الدكتور فودة من الالحاح فى طلب البرامج من الإسلاميين ؟: وإذا كان هذا هو منطق الدكتور وتلك هى مناوراته والتفافاته فهل يجوز أن يجاب مثله إلى شىء مما يقول ؟

- بعيدا عن الدخول فى الخلاف الفقهى الدائر فى هذه المسألة تستطيع الأمة أن تعقد لإمامها بيعة مقيدة تشترط عليه فيها من الشروط التى ترى ضرورتها لكفالة حقوقها ومنع حكامها من الاستطالة=

بالتأكيد كان مختلف عن بيعة بعض الأمصار لعلى ، بالتأكيد كان مختلفا عن تولية معاوية بالسيف وعن تولية يزيد بالوراثة ! (١) تجتمعوا وتقولوا لنا ما الذى يناسب العصر وتحلوا خلافاتكم قبل أن تتوجهوا إلى المجتمع .

= = عليها ما تشاء ، ومن ذلك ما يتعلق بقضية الشورى : فنستطيع أن نفصل هذه الوثيقة متى تكون الشورى معلمه ؟ ومتى تكون ملزمة ؟ وتبايعه ابتداء على ذلك ، فتصبح هذه الشروط ملزمة بمقتضى العقد ، سواء أكانت هذه الشروط واجبة بأصل الشرع أم لا ، وفى أحداث السيرة ومقالات أهل العلم شواهد على ذلك ، ولولا خشية الإطالة لفصلنا القول فى هذه المسألة ، وهكذا تتبخر هذه العقبة الكئود التى يرى الدكتور فودة إنها أحد العوائق التى تعوق تطبيق الشريعة الإسلامية !

١ - هذا نوع من خلط الأوراق : فإن حديث الدكتور عمارة الذى يعقب عليه الدكتور فوده فى هذا الموضع كان عن الخلفاء الراشدين ، ونص مقولته : ليس صحيح الكلام الذى يردده دائما الدكتور خلف الله - وأنا أدعو إلى أن نقرأ التاريخ - إن الخلفاء الراشدين اختيروا بطريقة خاصة ، هذا ليس صحيحا ، كانت هناك هيئة المهاجرين الأولين ترشح للخلافة وتبايع البيعة الأولى ثم تجمع البيعة العامة من الناس ، وهذا هو الذى حدث فى السقيفة ، ومع عمر ، ومع عثمان فى مجموعة الشورى ، ومع على ، فالحديث إذن عن الخلفاء الراشدين فجاء الدكتور فوده فى تعقيبه فخلط الحديث عن الراشدين بالحديث عن بيعة معاوية وبيعة يزيد هذا أولا .

وثانيا : ماهو القاسم المشترك بين اختيار هؤلاء الخلفاء الراشدين جميعا : إنه الرضا والتشاور بين جمهور المسلمين ، وحصول ذلك على مرحلتين : الأولى مرحلة الترشيح والبيعة المبدئية ، والثانية مرحلة عرض هذا المرشح على الأمة للإختيار النهائى والبيعة العامة .

وهذا هو الذى تم فى السقيفة مع أبى بكر حيث بويع فيها بيعة أولى ثم بويع بعد ذلك بيعة عامة ، أما ترشيح أبى بكر لعمر - فقد كان بعد تشاور بين كبار الصحابة حتى انتهى رأيهم =

= = أو رأى جمهورهم إلى اختيار عمر يحدوهم فى ذلك ماصح من النصوص النبوية فى فضل عمر ومنزلته من الدين ، وقد كان هذا من أبى بكر ومن كبار الصحابة بمثابة ترشيح مبدئى ، ولو أن الأمة لم تنفذ عهد أبى بكر ولم تبايع عمر بالخلافة ما أصبح عمر خليفة كما ذكر ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية فى القرن السابع الهجرى قبل أن يعرف العالم شيئا عما يسمونه اليوم بالديموقراطيات وسلطة الأمة .

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية : (وكذلك عمر صار إماما لما بايعوه وأطاعوه ، ولو قدر أنهم لم ينفذوا عهد أبى بكر فى عمر لم يصر إماما) . (المنتقى من منهاج الاعتدال للذهبى : ٥٨)

أما اختيار عثمان فقدعلم المسلمون أجمعون أن اختيار عمر لهؤلاء الستة كان بمثابة ترشيح منه ، وإن اختيار عبدالرحمن بن عوف لعثمان كان بعد مشاورات موسعة دامت ثلاثة أيام بلياليهن لم يكتحل فيها جفنه بكثير نوم ، ولم يترك ذا رأى يمكن أن يسأل إلا سأله حتى النساء فى خدورهن ، ولما عقد له البيعة كانت الأمة بعد ذلك هى صاحبة الولاية فى إمضاء هذا الاختيار أورده ؛ ولو أن الأمة لم تنفذ اختيار عبدالرحمن بن عوف لم يصبح به عثمان خليفة .

يقول ابن تيمية فى بيعة عثمان : (فلو قدر أن عبدالرحمن بايعه ولم يبايعه على وطلحة والزبير وأهل الشوكة لم يصر إماما) .(المرجع السابق : ٥٨-٥٩) .

وأما اختيار على فقد تم كذلك على مرحلتين : الأولى بيعة الخاصة من كبار الصحابة فى المدينة ، ثم البيعة العامة التى أعقبت ذلك عن ملأ وإذن ، حيث صعد على المنبر وقال : (أيها الناس عن ملأ وإذن ، إن هذا أمركم ليس لأحد فيه من حق إلا من أمرتم ، وقد افترقنا بالأمس على أمر ، فإن شئتم قعدت لكم وإلا فلا أجد على أحد ، فقالوا نحن على ما فارقناك عليه بالأمس ، ثم تتابعت البيعات بعد ذلك) .

فالقاسم المشترك بينها - كما سبق - هو الرضا والتشاور بين المسلمين ، وبلوغ ذلك على مرحلتين : الترشيح والاختيار النهائى ، وقد قلنا إن أى وسيلة تحقق هذا المعنى أو تحقق له مزيدا من الضبط فهى من مسائل السياسة الشرعية ، وللعقل السياسى الإسلامى أن يسيم الطرف فى هذه =

العبرة بالخواتم

أيضا أنا من المؤمنين بأن العبرة بالخواتيم ، عندما تحدثني عن الدولة الدينية حدثني ياسيدى كيف انتهى الأمر بعد ألف وثلاثمائة سنة فى نهاية الدولة العثمانية ونحن فى أسفل سافلين (١) ، حدثنى عن الإستبداد ، وأنا أعلم أن الشيخ محمد الغزالى أكره ما يكرهه هو الأستبداد ، حدثنى عن الإستبداد الذى أطاح برؤوس المعارضين طوال أكثر من ألف عام ، حدثنى عن الإستبداد الذى ساد ، وألق إلى بحديث الحكمة ، حديث الممكن وليس حديث الشعارات ، قل لى كيف يتناسق الإسلام مع العصر مع الدولة الآن لأنى من المؤمنين بأن الإسلام كدين لا يتناقض أبدا ؟!

= = الوسائل وأن يبدع فى اكتشاف الجديد وابتكار المزيد ، ولا حرج عليه فى ذلك ولا تثريب ، فإذا رأت الأمة أن اختيار أهل الحل والعقد يجب أن ينظم ليتحقق فيهم معنى التمثيل والكفاية فذلك اجتهاد سائغ ، وقد يبلغ مبلغ الوجوب إذا تعين وسيلة لاستصلاح الأحوال ودقة الاختيار واجتماع الكلمة ، وقد نقل الماوردى ذلك فى القرن الخامس الهجرى عن بعض أهل العلم . (الأحكام السلطانية للماوردى : ٦)

أما ما حدث بعد ذلك من تحول الخلافة إلى ملك ، وتحول الاختيار إلى وراثة ، فليس هذا بحجة على الإسلام ، وقد قال لنا المعصوم - صلى الله عليه وسلم - عليكم بسنتى وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدى !

١ - لست أدرى ماالذى يقصده الدكتور فوده بهذه الكلام ؟ وكيف يمكن أن يتخذ منه حجة للعالمانية وفصل الدولة عن الدين ؟ هل يمكن لعاقل أن يعتبر أن حدوث التراجع فى تطبيق رسالة من الرسالات دليل على بطلان هذه الرسالة ومسوغ لنبذها بالكلية ، إننا بهذا المنطق لا نبقى على شىء مقدس فى هذه الدنيا ، فإن هذا ينطبق بدوره على ما يسميه الدكتور فوده الإسلام ، الدين انطباقه على ما يسميه الإسلام الدولة . =

= = لقد بدأ العهد الأول للرسالة بأناس كان أحدهم يعزى أخاه إذا فاتته تكبيرة الإحرام فى صلاة الجماعة ، ولم يزل هذا الحس فى تراجع حتى رأينا فى واقعنا المعاصر ممن ينتسبون إلى الإسلام من لا يصلون لله ركعة ولا يصومون لله يوما !

فهل يقال كذلك : العبرة بالخواتيم فنكفر بالإسلام الدين كما كفرنا بالإسلام الدولة ؟ بل لقد حدث تراجع كلى عن الإسلام من بعض القبائل عقيب وفاة النبى - صلى الله عليه وسلم - حتى لم يكن يصلى لله فى الإرض إلا ثلاثة مساجد مسجد مكة ومسجد المدينة ومسجد عبدالقيس فى البحرين فى قرية يقال لها جواثا ، فهل كان ينبغى أن يقال يومئذ : العبرة بالخواتيم ، ويتخذ من ذلك دليل على بطلان الإسلام ومسوغا للكفر به دينا ودولة ؟! أم تقف الأمة خلف الصديق لترد عن الإسلام كيد المارقين والمفتونين ؟

لقد اخترقت سائر الرسالات السماوية وحدث فى أتباعها تراجع بين ، فهل نتخذه من ذلك دليلا على بطلان هذه الرسالات أومسوغا للكفر بها وخلع ربقتها بالكلية ، أم تكون دعوة المصلحين إلى تجديد الدين وإقامة ما اندثر من شعائره وشرائعه ؟ ولا يخفى أن حديثنا عن اليهودية والمسيحية قبل أن تنسخ بالإسلام .

إننى لم أر أغرب من هذا المنطق الذى يتخذ من الإنحراف فى تطبيق الشريعة مسوغا للكفر بالشريعة !! والتراجع فى تطبيق الإسلام مبررا للكفر بالإسلام !! ثم يقدم هذا المنطق على أنه عقلانية وحضارة واستنارة ؟!

ومثل هذا ينطبق بدوره على الدعوات الوضعية ، فقد انتهت الديموقراطية وسلطة الأمة فى بلادنا إلى الخمس تسعات التى يعرفها الدكتور فودة وترصع بها نتائج الانتخابات فى العالم الثالث ، وانتهت الاشتراكية التى قامت لاستخلاص حقوق العمال إلى سحق العمال وعبادة الزعيم الملهم ، وانتهت الدعوة إلى الحرية بأن تكون هى حرية القيادة السياسية فى أن تعصف بمستقبل شعوبها كما =

حدوث الإختلاف إهانة للإسلام وحجة للعالمانيين!!

ونحن عندما نقول نزهوا الإسلام لنا وجهة نظر فى هذا ، أنا لست مع أستاذنا الدكتور محمد عمارة الذى يقول : هل الإسلاميين وحدهم الذين اختلفوا فالإشتراكين والشيوعيين يختلفون وأقول له لا ياسيدى ! أنا أقبل أن الإشتراكية تهان ، وأقبل أن الشيوعية تهان ، ولكنى لا أقبل أن يهان الإسلام !!

فالإسلام عزيز حاش لله إن الفرقاء يختلفون فى أقصى الشرق وأقصى الغرب، واحد يصعد برجل إلى أعلى عليين ويوثق هذا بالقرآن والسنة ، ومجموعة ومن كبار العلماء وكبار الفقهاء فى دولهم ، لا ياسادة حرام !! حرام !! نزهو الإسلام ووحدوا كلمتكم قبل أن تلقوا بخلافاتكم إلينا أو علينا .

قضية العنف والتنظيم السرى

وقلنا وما زالت الأسئلة مطروحة ، متى تضعون برنامج سياسى ؟؟ وقولوا لنا أيضا وأنتم لم تجيبوا على هذا وأرجو أن تكون الإجابة واضحة ، **هل فعال هؤلاء الصبيان الذين يسيئن للإسلام بالعنف** وهو دين الرحمة هذه الفعال هؤلاء

= = تشاء ، وللشعب بعد ذلك – كان يقول الدكتور فوده فى أحدى مقالاته الممتعة – حرية أن يكون أهلاويا أو زملكاويا كما يشاء !! وأن يدخن من أنواع السجائر ما يشاء حتى ولو كانت السجائر الأجنبية !! بل وله أن يمتنع عن التدخين بالكلية !! وأن يستمع إلى ما شاء من الأغانى العاطفية أو الوطنية ، أو أن يقاطع الإذاعة بالكلية !! والحمد لله على نعمة الحرية !!

فهل تقوم دعوات المستنيرين والتقدميين من أمثال الدكتور فودة على الكفر بهذه المبادئ طبقا لقاعدة الخواتيم الذهبية ، أم أنه يكدح لإصلاح المناخ وعلاج الأخطاء وإتاحة الفرصة للتجديد والتصحيح ؟!.

الصبيان منكم أم ليسوا منكم ؟؟ وهنا حجة وهنا حجة ، وقولوا لنا !! سيادة المستشار الهضيبي وهو رجل قانون يقول لنا إذا كان التنظيم السرى كان جزء من فصائلكم أم لا ؟ وتدينوه اليوم أم لا ؟!

وهل مقتل النقراشي ومقتل الخازندار هي بدايات لحل إسلامي صحيح ؟؟ ولكن الإسلام سوف يظل دين السلام ، ودين الرحمة (١) ، والدين الذى يرفض أن يقتل مسلم ظلما وزورا وبهتانا ولمجرد خلاف رأى (٢) .

---

١ - الإسلام دين السلام ودين الرحمة : نعم ، ولكنه أيضا دين الجهاد والغلظة على الكافرين والمنافقين ، فقد قال تعالى : { **يا أيها النبى جاهد الكفار والمنافقين واغلظ عليهم ومأواهم جهنم وبئس المصير** } (التوبة : ٧٣) . وقال تعالى : { **يا أيها الذين آمنوا قاتلوا الذين يلونكم من الكفار وليجدوا فيكم غلظة** } (التوبة : ١٢٣) . وقال تعالى : { **قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ولا يحرمون ما حرم الله ورسوله ولا يدينون دين الحق من الذين أوتوا الكتاب حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون** } . (التوبة : ٢٩) فابتسار النصوص وتجزئتها على هذا النحو قراءة استشراقية للقرآن الكريم ، وقد علم الجميع حرص المستشرقين على إماتة الجهاد وقتل روحه فى هذه الأمة ، لعلمهم أنه مكمن القوة فى منظومتها الحضارية .

٢ - لا يحل فى دين الإسلام أن يقتل أحد ظلما وزورا لمجرد خلاف فى الرأى ، ولكن العالمانيين يعتبرون الردة عن الإسلام - على سبيل المثال - خلافا فى الرأى لا يحل أن يقتل به أحد !! وعند ما قتل محمود محمد طه فى السودان وهو الذى ادعى الرسالة وأنه المسيح المنتظر ، وأنكر ختم الرسالات ، وزعم أن للإسلام رسالة ثانية يقوم هو على إبلاغها للناس ، وقد أنكر فيها الصلاة والزكاة والجهاد وأحكام الميراث والمهر والطلاق والحجاب وغيره مما هو معلوم بالضرورة من الدين ، وأفتت جميع الهيئات الدينية الرسمية فى مختلف إنحاء العالم الإسلامى بكفره نذكر منها : المجلس =

= = التأسيسي لرابطة العالم الإسلامي الذي أصدر حكمه عليه بالردة بالإجماع ، ومجمع البحوث الإسلامية بالأزهر ، ومحكمة الأستئناف العليا الشرعية بالسودان عام ٦٨ ، أي قبل أن يفتح ملف تطبيق الشريعة في السودان بالكلية .

وقد ظل الرجل مصرا على كفره حتى آخر لحظة من حياته ، قامت قيامه العالمانيين واعتبروا قتله اضطهادا للفكر ، ومصادرة للحريات ، وسودوا في ذلك المقالات والبيانات ، وكان على رأس من أدلى بدلوه في هذا المعترك الدكتور فرج فوده وكان مماكتبه في هذه المقام ، قوله وهو بصدد التعليق على بعض التعديلات المقترحة في الدستور السوداني من قبل النميري : (ودليلنا على ذلك إعدام محمود محمد طه زعيم جماعة الإخوان الجمهوريين ، ذي الثمانين عاما ، يوم ٢٠ يناير ١٩٨٥م ، جزاء وفاقا على قيامه بطبع منشور يعترض على الإمام نميري في أسلوب تطبيق الشريعة ، ظانا رحمه الله أنه يقف أمام نموذج آخر لعمر بن الخطاب الذي ناقشته امرأة في المسجد في ثوب له أطول من أثواب المسلمين (الذي ناقش في قضية الثوب هو سلمان الفارسي وليس امرأة ، ولعله خلط بين قصة المرأة التي ناقشت عمر رضي الله عنه في قضية تحديد المهور ، وبين قصة سلمان الفارسي في اعتراضه على طول ثوب عمر رضي الله عنه عن بقية ثياب المسلمين) ولعله وهو في طريقه للشنق ، أمام هتافات بعض الغوغاء كما نقلت لنا الصحف السودانية (لا إله إلا الله .. حاكم مسلم يا نميري) قد أدرك حجم الهوة بين الحلم .. والحقيقة ، بل لعله باستشهاده !!! قد وضع نقاطا كثيرة على الحروف) . (قبل السقوط : ١٢٥-١٢٦)

وقد دارت مساجلات بينه وبين الأستاذ صلاح منتصر على صفحات جريدة الجمهورية ونشرها في كتابه حوار حول العالمانية ، وعرف من خلالها مدى بشاعة جرم وجريمة الرجل وخروجها على الإجماع في موضوع العقيدة إلا أنه ظل على رأيه في استنكار الإعدام في قضية من قضايا الرأي !!! أيا كان مضمونها . (راجع : حوار حول العلمانية للدكتور فرج فودة : ٧٥-٧٧)

وعندما كتب سلمان رشدي كتابه الأثيم [آيات شيطانية] يسب فيه الطاهر المطهر محمد بن عبدالله صلى الله عليه وعلى آله أجمعين - ويطعن في عرض العفيفات الطاهرات أمهات المؤمنين وقامت قيامة العالم الإسلامي كله طولا وعرضا وجدنا من العالمانيين من يدافع عن الرجل بدعوى حرية الفكر !! =

= = وعندما كتب نجيب محفوظ [أولاد حارتنا] وفيها ما فيها من الطعن فى الله ورسله عليهم السلام ، وصادر الأزهر كتابه قبل ما يزيد على ثلاثين سنة قامت قيامة العالمانيين وطالبوا بالإفراج عن هذه الرواية بدعوى حرية الإبداع وحرية الفكر !!

وعندما كتب علاء حامد كتابه المارق [مسافة فى عقل رجل] وفيه يطعن فى الرسول - صلى الله عليه وسلم - بل وسائر الأنبياء ، وأدانه القضاء المصرى وحكم عليه بالسجن قامت قيامة العالمانيين واعتبروا هذا الحكم اغتيالا للديموقراطية وحقوق الإنسان ، وكتبو إلى رئيس الجمهورية يلتمسون العفو عن الرجل انتصارا لحرية الرأى وحق الناس فى الإبداع !!

فقد أفرد لهذه القضية الدكتور غالى شكرى مقالا كاملا تحت عنوان [رؤية نقدية] ختمه بقوله : ومن حق الرأى العام أن يستقبل الحكم على علاء حامد ومحمد مدبولى بالتساؤل حول حقيقة موقعنا من المتغيرات العالمية الجديدة وأبرزها ما يخص حقوق الإنسان ، والتساؤل أيضا حول المناخ الإرهابى الذى تفرضه بعض الحركات على حرية الفكر ، ثم التساؤل عن الوعد القاطع بعدم استخدام قانون الطوارىء إلا فى مواجهة الإرهاب ؟ (الأهرام : ١ / ١ / ١٩٩٢)

واعتبر الأستاذ/ لطفى الخولى هذا الحكم اغتيالا للديموقراطية وحقوق الإنسان وحرية التعبير والاجتهاد !! فكتب بدوره فى جريدة الأهرام فى ١٩٩٢/٢/٢ ، تحت عنوان [مسألة مبدأ لا مسألة بطولة] قائلا : فالحرية الحقيقية ليست فى أن نعاقب كاتبا أو ناشرا ، حتى مع افتراض صحة كل ما نسب إليهما من اتهامات جهة لها وزنها واحترامها ، فى حين نغتال الديموقراطية وحقوق الإنسان وحرية التعبير والاجتهاد)

وكتب أحمد عبدالمعطى حجازى تحت عنوان [إنها قضية المثقفين لاقضية كاتب] مقالا استهله بقوله : (هذه النتيجة المأساوية التى انتهت إليها قضية الكاتب علاء حامد أفزعت المثقفين المصريين وزلزلت أساسا مكينا من الأسس التى كنا نركن إليها وكنا نعتمد عليها !! ونبنى آمالا=

وهناك أيضا شيء أنا سمعته وأرجو أن تكذبني أذني : في بداية حديث الأستاذ الجليل الدكتور محمد عمارة قال : إن بديل الدولة الدينية دولة لا دينية يعني رفض منطق الدولة المدنية ، سيادة المستشار الجليل الهضيبي سمعنا بعد ذلك أنه يقبل بالدولة المدنية وأن يحكم فيها بشرع الله ، والله كدت أن أقوم لكي أقبله (١) ، ولكنه يبقى شيء آخر : هو مسائل الحدود أيضا ومسائل الشريعة لنا فيها رأى

= كبارا في مستقبل تسترد فيه الثقافة المصرية حيويتها وعافيتها وقدرتها على النهوض بنفسها وبالبلاد .... وختمه بقوله : إنني أناشد السيد رئيس الجمهورية أن يتدخل لحماية الثقافة المصرية من هذا المصير المظلم) . (الأهرام : ١ / ١ / ١٩٩٢)

كأن الثقافة المصرية لا تسترد حيويتها وعافيتها إلا من خلال الطعن في الأنبياء والمرسلين !

هذه هي حرية الرأى كما يتصورها العالمانيون ! حرية الطعن في المقدسات ، والتطاول على الأنبياء والمرسلين ، بل وعلى الله رب العالمين !! فإذا انتصرت الأمة لدينها أو انتصفت لنبيها أو غضبت لربها وأقامت حكمه في هؤلاء المارقين كانت هي الآثمة والملومة لأنها تطاولت على حقوق الآخرين !! [حكم الشريعة فيمن تثبت عليه الردة ويصر عليها هو القتل ، والقاضي الذي حكم بالسجن على هذا المارق تعامل في حدود القوانين الوضعية التي بين يديه]

إننا نكرر مرة أخرى أنه لا يجوز في دين الله أن يقتل أحد أو ينال منه لمجرد خلاف في الرأى عندما يكون الأمر في دائرة الرأى ، فإن تجاوزه إلى الطعن في الدين ، والتطاول على الأنبياء والمرسلين ، فقد تجاوز الأمر حدود الرأى وأصبحنا أمام قضية أخرى هي الردة عن الإسلام ، وللردة أحكامها المفصلة (من بدل دينه فاقتلوه) مع عدم الإخلال بحقه في الدفاع عن نفسه ، وإزالة شبهه ، وقبول توبته إذا تاب .

١ – ليس هذا تناقضا بين الموقفين فإن كلا الرجلين الهضيبي وعمارة يصدران عن نبع واحد في هذه القضية ، فقد اتفق الرجلان على رفض الدولة الدينية بالمعنى الغربي ، أى التي يدعى القائمون عليها أنهم نواب عن الله ، ويزعمون لأنفسهم العصمة والقداسة والحق في التشريع المطلق ، ويرمون من عارضهم بالهرطقة والزندقة ، فالدولة الدينية بهذا المعنى مرفوضة من الجميع ، بل هي امتداد =

ومن خلال جوهر الإسلام (١) .

= للمفاهيم الوثنية التى جاء الإسلام لهدمها منذ اليوم الأول ولا مشاحة على ذلك من أحد من المسلمين، والدولة المدنية التى يقبل بها الهضيبى هى الدولة التى تكون السيادة فيها للشرع والسلطة فيها للأمة، وهو عين ما يدين به الدكتور عمارة لا يشذ عنه فى قليل ولا كثير .

ولكيلا ننسى نسوق مقالة الدكتور عمارة فى هذا الصدد : (لم تكن هناك سلطة دينية بالمعنى الذى نرفضه ، الرسول كان يوصى كل أمراء الجيوش فى السرايا إذا طلب منك أهل حصن أن تنزلهم على حكم الله أو حكم رسوله ، فلا تنزلهم على حكم الله أو حكم رسوله لأنك لاتدرى أتصيب فيهم حكم الله أم لا ، وإنما أنزلهم على حكمك وحكم أصحابك ، الدستور الذى وضعه الرسول فى المدينة هناك تمييز بين هذه السلطة الدينية التى هى سلطة البلاغ عن الله سبحانه وتعالى ، وبين سلطة الدولة المدنية الإسلامية المحكومة فى إطار الشريعة الإسلامية) .

وإنما الخلاف الحقيقى بين دعاة الإسلام ودعاة العالمانية يكمن حول السيادة والمرجعية العليا فى الدولة الإسلامية وهذا هو معقد التفرقة بين الفريقين : فدعاة الإسلام يؤمنون بأن الحجة القاطعة والحكم الأعلى هو الكتاب والسنة ويدينون بالتحاكم فى الدماء والأموال والأعراض إلى ما أنزل الله، ودعاة العالمانية يكفرون بمرجعية القرآن والسنة فى كل ما يتصل بالشئون العامة ، ويدينون بالتحاكم فى الدماء والأموال والأعراض إلى المصلحة المجردة كما تقررها الأهواء البشرية { **أفحكم الجاهلية يبغون ومن أحسن من الله حكما لقوم يوقنون** } (المائدة : ٥٠) .

١ - هذا هو محل النزاع الحقيقى بين الفريقين ، وهو الذى كان ينبغى أن تدور حوله المناظرة من البداية ، وقد حرص العالمانيون على تجنب الدخول فيه إيمانا منهم بأن الدخول فى هذه المواجهة مع دعاة الإسلام محسوم سلفا لصالح الإسلام ، واعتقادا منهم - كما سلف - أن الجمهور يتأثر بالانطباع لا بالإقتناع ، فإذا دارت المناظرة حول مسلمات من الفريقين لم تخل نتائجها من أحد أمرين: إما أن يعتقد بهزيمة الإسلاميين وأنهم قد سلموا للعالمانيين ، أو أن يعتقد أنه لا يوجد تناقض جذرى بين الإسلام والعالمانية ، وأن المشكلة تكمن فى اللبس وعدم فهم كل منهما للآخر ، ومن ثم فإن الحوار هو الحل !! وكلا الأمرين كسب للعالمانية لا يستهان به !! كذلك قدروا وكذلك يفعلون !

الحوار هو الحل

وإذا أنا قلت أن الحوار هوالحل أنا أرجوا أن تتاح فرص للحوار لأن الكلمة أقوى من السيف دائما ، فالقرآن بدء بإقرأ !! فنظل نتحاور لنوقف نزيف الدم ونصل إلى كلمة سواء ، وأنا أؤكد لكم ما يقال إن خلاف بين أنصار الإسلام وأعداء الإسلام لا ! هو خلاف رؤى ورؤى لا تتناقض مع الإسلام (١) ، لكن الفريق الذى أنتمى إليه لم ير أبدا أن الإسلام هو دين العنف ، أبدا الإسلام دين القول بالتى هى أحسن ، ولهذا نحن ندين الإرهاب لأنه قول وفعل بالتى هى أسوأ (٢) ، الإسلام عندما يفهم ويجتهد فيه تختلف الصورة .

---

١ - بل هو تناقض جذرى كالتناقض القائم بين الجاهلية والإسلام أو بين حكم الله وحكم الجاهلية !!! فدعاة الإسلام يستمدون من القرآن والسنة وتراث هذه الأمة ، ودعاة العالمانية يتحاكمون إلى الأهواء البشرية ويستمدون من تراث المجتمعات الغربية ، ويطلعون على القرآن والسنة بعيون استشراقية ، إنه لا بديل من التحاكم إلى الشريعة إلا التحاكم إلى الهوى ، ولا بديل من التحاكم إلى الله إلا التحاكم إلى الجاهلية .

وهذا التقابل ليس اجتهادا بشريا يحتمل الخطأ والصواب ، ولكنه نص قرآنى محكم لا مجال معه لريبة أو احتمال : قال تعالى : { **أفحكم الجاهلية يبغون ومن أحسن من الله حكما لقوم يوقنون** } (المائدة : ٥٠) . وقال تعالى : { **ثم جعلناك على شريعة من الأمر فاتبعها ولا تتبع أهواء الذين لا يعلمون** } .(الجاثية : ١٨)

٢ - هذه المقولة تفضى إلى إنكارالجهاد وهو معلوم من الدين بالضرورة اللهم إلا عند تلاميذ المستشرقين وصنائعهم فى بلاد المسلمين ، فالعنف فى مكانه شرع ودين ، والرحمة فى مكانها شرع ودين ، وقد قال النبى – صلى الله عليه وسلم – عن نفسه أنه الضحوك القتال ، وأنه نبى الرحمة =

الدين لله والوطن للجميع !!

وأريد أن أقول شىء : لما كلمونا إن الأقباط قبلوا بالحلول فى العشرينات وواجهوا المستعمر واجهوه تحت راية واضحة وأساسية ، وهى أن الدين لله ، وأن الوطن للجميع ، تحت راية المساواة تحت شعار المواطنة .

بالحروف وليس بالكلاشنكوف !!

وأريدا أن أقول لكم : التاريخ نقل إلينا فى عصر العباسيين حوار أبو حنيفة مع ملحد ، والتاريخ نقل لنا كتابات الملحدين داخل الدولة الإسلامية عندما كانت الدولة الإسلامية فى قمة حضارتها لم يرتفع السيف ، **كان الحديث بالحروف وليس بالكلاشنكوف** (١) .

== ونبى الملحمة ، وقد أمره الله بالرحمة بالمؤمنين فى مثل قوله تعالى : { **فبما رحمة من الله لنت لهم ولو كنت فظا غليظ القلب لانفضوا من حولك** } . (آل عمران : ١٥٩) ووصفه بها فقال تعالى : { **لقد جاءكم رسول من أنفسكم عزيز عليه ماعنتم حريص عليكم بالمؤمنين رؤوف رحيم** } (التوبة : ١٢٨) . وأمر الله تعالى بالغلظة على الكافرين والمنافقين فى مثل قوله تعالى : { **يا أيها النبى جاهد الكفار والمنافقين واغلظ عليهم** } (التوبة : ٧٣) وأمر المؤمنين بذلك فقال : { **يا أيها الذين آمنوا قاتلوا الذين يلونكم من الكفار وليجدوا فيكم غلظة** } . (التوبة : ١٢٣) ووصف المؤمنين فقال : { **أشداء على الكفار رحماء بينهم** } (الفتح : ٢٩) وقال : { **أذلة على المؤمنين أعزة على الكافرين** } . (المائدة : ٥٤)

١ - يقرر الدكتور فرج فوده فى موضع آخر أن الدولة الإسلامية أحادية النظرة ، ويتحدى أن يؤتى بمثال واحد لدولة إسلامية يمكن أن تعقد فيها مثل هذه المناظرة ، وأسهب فى الحديث عن الاستبداد=

أدعو الله للجميع أن يهتدوا بهدى الإسلام وهو دين الرحمة ، وأن يهديهم الله لئن يضعوا الإسلام فى مكانه العزيز بعيدا عن الاختلاف وعن الفرقة وعن الإرهاب وعن الدم وعن المطامح والمطامع !! وأشكركم والسلام عليكم .

د/ سمير سرحان : شكرا جزيلا ونسعد جميعا بهذا الحوار المتألق بين كبار مفكرينا وعلمائنا ، وطلب منى أن أسمح بتعليق أخير لمدة خمس دقائق للأستاذ مأمون الهضيبى ، ولعدالة المناظرة سوف أسمح بتعقيبين : تعقيب من الطرف الأول من الأستاذ الهضيبى ، ثم تعقيب من الطرف الثانى لمن يختاره الطرف الثانى .

= = والسيف الذى كان يطيح برؤوس المعارضين فى ظل الدولة الإسلامية ، ثم عاد هنا يتغنى بحرية القول فى ظل الدولة الإسلامية ، ويتحدث عن مناقشة أبى حنيفة لملحد ، وعن كتابات الملحدين فى الدولة الإسلامية !! مع ملاحظة أن هذه الفترة التى وجدت فيها هذه المناقشات لم تكن من الـ ١٪ الذى ذكرأنه يناصر الدولة الدينية لأنها كانت أيام العباسيين !!

تعقيب المستشار الهضيبى

أعوذ بالله من الشيطان الرجيم ، بسم الله الرحمن الرحيم

الشورى هى الأساس . والبيعة أو الإنتخاب أمور إجتهادية

أولا : فيما يتعلق بأن ما نطالب به وما نعتقد أنه يأمر به الإسلام أن الحكومة حكومة مدنية تختار بحرية كاملة من الشعب جميعا بطريقة الإنتخاب الموجود حاليا ، وليس بطريقة البيعة كما كان فى الماضى ، هذا أمر مما لا شك فيه متطور ، والبيعة لم يرد فيها نص أن تأتى على صورة معينة ، وإنما هذه من الأمور التى تنظم طبقا لمقتضيات العصر ، المهم عندنا الشورى هى الأساس ، ويجب أن تطبق الشورى على أكبر مدى قدر يمكن ، هذا هوالذى نؤمن به وهذا هو الذى نطالب به .

الإسلام هو الأصل وهو المرجع

وإذا كنت حضرتك (د . فرج فودة) تريد أن تقبلنى فأهلا وسهلا المهم أن نتفق على شيئ : أن الإسلام هو الحل ، معناه الإسلام الأصل أن نرجع إلى حكم الإسلام فى مسألة الحدود ، ونجلس للتحاور فى الإسلام ، حكم الإسلام ماذا فيه ؟ المهم أن يكون لنا أصل نرجع إليه هو **أن نتفق على أن الإسلام هو الأصل وهو المرجع الذى نبحث عن الحكم فيه** ، وإذا كانت المسألة فيها من المباحات علينا أن نبحث ونجتهد فى وجه المصلحة عموما (وخلاص) أما إذا كان الأمر لله فيه حكم فيكون علينا جميعا الإلتزام بالحكم .

البرنامج الأساسي موجود، وحق المرأة في الإنتخاب ذكره البنا في الثلاثينات

فيما يتعلق بقضية البرنامج ، لا ! أنت حضرتك تخرج لى نقطه .. ، أنت بهذا كأنك ما سمعت بمضابط مجلس الشعب ، ولا سمعت بمجلس الشعب ، أنا شرحت هذه الأمور وأثبتها وقلتها ، وقلت : إن المرأة لها حق فى الإنتخابات وحق المرأة أن تنتخب وأتيت بكلام حسن البنا فى الثلاثينيات عن هذا ، وأتيت بالنص ، ولو كان هناك وقت يسمح لى لأتيت لك بكلام الإمام حسن البنا رضى الله عنه و أرضاه فى الجنة فى هذه الأمور فى مجلة الشهاب فى الثلاثينات ، وليس من الآن بل من الثلاثينات .

عندما كانت المرأة ولا أحد يجسر على أن يقول أن لها حق الإنتخاب **قرر هو فى مجلة الشهاب أن الإسلام حفظ للمرأة جميع حقوقها السياسية ، فهل تستطيع أن تقول لى : ماذا تعنى حقوقها السياسية هذه ؟!** ونحن طالبنا وقلنا بهذا ، وتحدثنا عن الإنتخاب وتحدثنا عن الحدود وتحدثنا عن هذا كله ، فمن ناحية وجود برنامج أساسي فهو مفصل وموجود ومقرر ومعلن أكثر من مرة ، وبإمكان حضرتك أن ترجع إليه .

نحن نتقرب إلى الله بالجهاز السرى

أما عن قضية الإرهاب والجهاز السرى : نحن نفخر ونتقرب إلى الله بالجهاز السرى الجهاز الخاص الذى سمى بالجهاز السرى : جيش أعد أصلا وهو ما تحقق فعلا ليدافع فى القناة ، ليخرج الإنجليز ، وهو فعل هذا ، وحارب فى القناة ، ودماؤهم موجودة هناك ، أسماؤهم موجودة ومعروفة .

من غيرنا – أى الإخوان – له هناك فى هذا الجهاد ! الجهاز الخاص اسأل المواوى قائد الحملة العسكرية فى فلسطين ، اسأل اللواء فؤاد صادق ، وإذا كانوا ماتوا فكلامهم مسجل أمام محكمة الجنايات فى قضية السيارة الجيب ، أسألهم ماذا قالوا ؟ وكيف حارب هؤلاء الناس ؟

هنا تدخل الدكتور / سمير سرحان معلنا انتهاء الوقت ، ولكن الأستاذ الهضيبى أصر على توضيح هذه النقطة ، ومضى قائلا :

هذا الجيش الذى ذهب بغير إكراه ، وبغير أن تجنده الحكومة ، وبغير أن يطلب مغنم ، ذهب أريق دمه ، وأزهقت روحه ، ضد اليهود ضد الإستعمار اليهودى فى فلسطين، هذا الجيش إذا كان للناس أن تفتخر وإذا كان لجماعة من الجماعات فى التاريخ أن تفتخر فنحن نفتخر بهذا .

لا ابرر قتل النقراشى ولكن!

أما أن تقول لى النقراشى اسمح لى أنا لن أبرر قتل النقراشى أبدا ولكن سوف أقول لك اسمح لى أن توضح لى من الذى ولى النقراشى الحكم فى مصر ؟ بأى حق ملك رقابنا فى مصر يتصرف فيها ! بأى حق حل جماعة الإخوان المسلمين ، وقبض على المجاهدين العائدين من قتال اليهود وزج بهم فى السجون ، وأذاقهم العذاب والهوان ؟

عندما يأتى شخص بعد ذلك ويخرج عن طوعه ويرتكب حادثة تقوم الدنيا كلها على الإخوان ، وأن الإخوان مصدر إرهاب ، ونترك شخص لا سند له فى الدولة كلها وهوعميل الإستعمار ، ولا أريد أن أتحدث عن الأموات فالنقراشى كان فى وقت من

الأوقات من الجهات الوطنية ولكن من الذى جاء به ؟ ليس الملك ؟ وأليس الملك عميل الإستعمار ، والذى جاء به هو الإستعمار ؟ والثورة التى يتحدثون عنها قامت من أجل ماذا؟ وأخذ الرئيس جمال عبدالناصر يقول محاربة الإستعمار وأعوان الإستعمار !! فإذا كان هو فعل بنا هذا ، وإذا كان فيه بعض الشباب فعل ما لم يؤمر به أو يوجه إليه يعنى تصرف من نفسه وأثبتت التحقيقات كلها أن القيادة لم تأمر بذلك ، وكانت تنهى عنه ، ولم ترض به .

إرهاب الدولة

وهل تتكلم عن الإرهاب ولا تتكلم عن الدولة التى تحولت إلى عصابة تقتل حسن البنا فى الشارع وتسفك دمه !! دولة تصبح عصابة لصوص وتتآمر على قتل إنسان أعزل تجرده من كل أنصاره ومن سلاحه !! أى الفريقين أحق بالأمن إن كنتم تعلمون ؟!! هذا إذا أردت الجواب نحن يا أستاذنا لم نمد أيدينا لأحد بسوء ، صحيح حدثت أخطاء .

لا أبرر قتل الخازندار

لا يمكن أن أبرر قتل الخازندار ولا أقبلها إطلاقا ، واستنكرناها جميعا ، والإمام الشهيد حسن البنا استنكرها أشد استنكار ، وكل الجماعة استنكرتها، وهى خطأ فادح ، أنا لا أبرر ولا يمكن أن أبرر ، ولا يمكن لأحد منا أن يقبلها ، ولكن مع ذلك نسأل : ألم يحدث فى كل الدول أنهم قتلوا القضاة الذين حكموا لمصلحة الإستعمار ؟ ألم يحدث أنهم خطفوهم « منظمة أيوكا « التى افتخرت بها جرائدنا ، ونتكلم عن الأبطال الذين خطفوا القاضى فى قبرص فى منظمة أيوكا ، ولما يأتى يحكم فى قضية واحدة : اثنين

شبان فى نهاية السنة معاك فى كلية الزراعة ويضعوا قنبلة فى معسكر الجيش البريطانى-(البريطانى فقط) - وليس فيه أجنبى آخر ، يحكم عليهما بسبع سنوات ، والرجل الذى قتل عددا من الناس ، ولاط فيهم يعطى له ثلاث سنوات ، أنا لا أبرر ، ولكن الأمور تنظر فى وقتها ، إذا كان حدث خطأ فى هذه الأمور فنحن أول من اعترفنا بهذا الخطأ ، وأول من أدناه ورفضناه .

وقلنا دائما لقد كان لهذا الجيش ما يبرره فى هذه الأوقات وكان ممكن أن نحارب فى تلك الأوقات ، أما الآن فماذا يمكن أن نصنع ؟؟ ونحن أدنا وندين كل عمل من أعمال الإعتداء على الغير .

هل نحن فى دولة أم فى ماذا ؟

ولكن لابد دائما من كلمة حق تقال كاملة ويكون فيه توازن ، ولا يدان شخص ويترك آخر . ، الحكومة التى تقتل الناس فى عز الظهر : الدكتور علاء الدين قتل فى وسط شارع الهرم ، والثانى الذى قتل عند الإسعاف وغيرهم ، وال ٢٦ شاب الذين قتلوا مرة واحدة فى الفيوم ، وغيرهم وغيرهم الذين قتلوا ، أين التحقيقات التى أثتبت بشأنهم هذا ، هل نحن فى دولة أم فى ماذا ؟! هل أصبح قتل الناس شيء مباح وغير محرم ؟!

وهنا تدخل الدكتور / سمير سرحان قائلا : سأضطر أن أعطى له فترة زمنية مساوية .ورد المستشار الهضيبى بقوله : أعط له ما يريد حتى لو تعطى له يوم كامل ، آسف لابد من توضيح هذا ، ثم تابع فقال :

نحن ضد الإرهاب ، ولا يمكن أن تعيش دولة فى فوضى ، حكومة تقتل وناس يقتلون لا .

لا ، يجب أن يكون هناك نظام يحق الحق ويبطل الباطل ، ويعطى كل ذى حق حقه ، ويحكم على كل من أساء بجرمه .

طالبنا بمحاكمة عادية لمن أساء للإسلام

أنا ضد الإرهاب ، وأعطيت تصريح ضد الأحكام التى صدرت على من قيل أنه هاجم الدين الإسلامى ، وقلت : ولا زلت أقول أنه كان يجب أن يحاكم أمام محكمة عادية ، وأمام قاضيه الطبيعى .

وأنا سمعت التصريحات المناقضة لهذا ، ومع ذلك لازلت أقول إنه لا ، هذا ليس قاضى طبيعى ! وإذا كان طبيعيا ، فلماذا لا تلغى المحاكم العادية ؟ ، وإذا كان مكتب الحاكم العسكرى الذى يراجع الحكم يقوم مقام محكمة النقض ومحكمة الإستئناف ، فلماذا لا تلغوا هذه المحاكم ؟ وإذا كان هذا مثل هذا فلماذا آخذه وأقدمه وأحاكمه أمام قاضى آخر ؟ لا زلنا نقول ونكرر القول ، طبعا لا يمكن أن نقول إن الإسفاف والإساءة والتهجم على الأنبياء و المرسلين شيء يتسامح فيه ، ولكن فرق بين هذا وبين نوع المحاكمة ، سأحكى لكم نبأ عندما قامت الثورة وحدثت محاكمة ...

تدخل د/ سمير سرحان قائلا : الوقت قد انتهى . لكن المستشار الهضيبى رفض قائلا : هذا آخر شىء لابد أن أكمل ، وتابع قائلا :

مطالبة المرشد بمحاكمة عادية لإبراهيم عبد الهادى رغم ما فعله بالإخوان

عندما قامت الثورة وحاكموا إبراهيم عبدالهادى وقف المرشد آنذاك ورفض !

فقال له الإخوان لماذا ؟! فهو الذى فعل بنا وفعل ؟! قال لابد من محاكمته أمام محكمة عادية ، ويكفل له الدفاع عن نفسه بأقصى ما يمكن أن يكون له من حقوق ، ويحاكم أمام محكمة مدنية عادية هى التى تحاكمه ، وليس الخصم والحاكم هم الذين يحاكمون ويتحكمون! نحن نؤمن بالعدالة ونطالب بها ، ولا أقبل إرهابا بأى نوع من أنواع الإرهاب.

ادعو كل مسلم إلى المساهمة فى وضع البرامج على أساس الإسلام

وأما البرامج التفصيلية فإن شاء الله موجود الكثير منها ، والباقى سيأتى ، ولكن أنت تعرف أننا محرومون من الإقتراب من أى بيانات وأى معلومات ومع ذلك أنا لما قلت لك ما وقفنا فوق دماغك وعلى رأسك فقط ! بل أنا أدعو كل مسلم أن يساهم فى العمل على وضع البرامج على أساس أحكام الشريعة الإسلامية .

ليس فى الاختلاف مهانة للإسلام

ولا بأس بالاختلاف يا أخى ، وليس مهانة للإسلام أن واحد يرى أن صدام حسين أخطأ ، والثانى لا ! فليس هناك أى إهانة للإسلام فى هذا ؟! اختلاف وجهات النظر ، وعندنا أمثلة كثيرة فى عهد رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فى اختلافهم فى أسرى بدر البعض رأى قتلهم ، والبعض رأى تركهم ، ولم يكن فى ذلك مهانة، وفى خروجهم إلى بنى قريظة ، عندما قالت جماعة منهم : نصلى قبل بنى قريظة، والآخرون قالوا : لا نصلى إلا فى بنى قريظة ، واحتكموا إلى الرسول - صلى الله عليه وسلم - فلم يعنف أحدا ، ومع ذلك فنحن نقول إن هناك إسلام سلطة - الذين أفتوا هل سألهم أحد قبل أن يتخذ القرار أم هم تابعون لسلطة تلزمهم أن يفتوا ليعملوا نسيجا للقرار الذى أصدرته السلطة وأنفذته قبل أى شىء .

هذه هى المصيبة فى الحقيقة ، السلطة تتخذ القرار وتنفذه فعلا ، ثم تأتى بمجموعة من الناس تسميهم مفتين من أجل تبرير عمل السلطة لا ! نحن نريد أن يكون الناس أحرارا وقبل إصدار القرار يشترك فيه فقهاء الدين وغيرهم ، هذا هو الذى نقوله ، ومع ذلك يا أخى الفاضل ففى المكتبات كثير من الكتب والمؤلفات عن الدستور الإسلامى والبرامج الإقتصادية الإسلامية .. وحكم الإسلام ... موجود كتب كثيرة تشرح هذا .

ونحن لكم شاكرين

د / سمير سرحان : سيادة المستشار الوقت قد انتهى ، شكرا جزيلا وأنا مضطر أن أعطى وقت مماثل للطرف الآخر . فليتفضل الدكتور فرج فودة .

تعقيب الدكتور : فرج فودة

هو تعقيب قصير جدا وهو : أنا يسعدنى جدا ويمتعنى جدا أن الأساتذة الفضلاء فى محاضرة عنوانها (**مصر بين الدولة الدينية والدولة المدنية**)سلموا معنا بالدولة المدنية مع بعض اجتهادات خاصة بهم (١) ، هذه واحدة أثبتها من أقوالهم .

الإغتيال السياسى طريق ذو إتجاهين

الثانية :أنا سعيد جدا بما ورد على لسان سيادة المستشار الهضيبى – وهو أستاذ عزيز– بشأن استنكاره لبعض سلوكيات الجماعة فيما يختص بالمستشار الخازندار ، وأن كنت أصارحكم بأننى لم أكن سعيدا سعادة كاملة حين وصم البعض فى وطنيتهم ، وحين دافع عن مبدأ الإغتيال السياسى ، وهو طريق ذو اتجاهين : إتجاه قتل النقراشى ، وإتجاه آخر قتل حسن البنا ، وأنا أعتقد أنه قد آن الأوان لإغلاق هذه الصفحة الدموية .

---

١ – الدولة المدنية التى سلموا بها هى الدولة التى تقوم على تحكيم الشريعة فتكون السيادة فيها للشرع والسلطة فيها للأمة ، فالأمة ممثلة فى نوابها من أهل الحل والعقد هى صاحبة الولاية فى أمر السلطة العامة تولية ورقابة وعزلا ، وهذا المعنى مقرر من أيام الراشدين أى قبل أربعة عشر قرنا من الزمان ولكن الشريعة الإسلامية هى المرجعية العليا فى هذه الدولة ،فالشريعة ، فوق الأمة وفوق الحكومة ، وفوق الناس أجمعين ، لأنها هدى رب العالمين .

أما الدولة المدنية التى يؤمن بها العالمانيون فهى التى تكفر بحاكمية الشريعة ومرجعية القرآن والسنة ، وتقوم على فصل الدولة عن الدين ، وتأليه الإرادة البشرية بلا حدود ، ويصرح أحد دعاتها بقوله : (**ببساطة أنا ضد تطبيق الشريعة الإسلامية فورا أو حتى خطوة خطوة**) ويجاهر بذلك فيقول : (**لهذه الأسباب أرفض تطبيق الشريعة ، وصوتى عال جدا فى هذا الصدد !!**)

وأيضا يجب عندما نذكر الأمور نذكرها بكاملها ، أنا لا أريد أفتح صفحات ، فما ذنب مائة من جنود وضباط الشرطة فى أسيوط صباح العيد فى أعقاب مقتل الرئيس السادات ؟ من يرضى بهذا ؟ وتحت أى شعار ؟ وتحت أى لافتات دينية ؟مثل هذه الأفعال هى التى تدفع فريقا من المصريين ليس للخوف فقط على مصريتهم وطنيتهم لكن للخوف أيضا على دينهم وسمعتهم .

الحوار هو الحل

أنا سعيد بمبدأ ربما تقرر فى هذه المناظرة وهو أن الحوار هو الحل (١) وصدقونى كثير من القضايا قابلة للحوار ، وأرجوا أن يؤمن الجميع بشىء هو أنه لا يوجد فريق على صواب مطلق ، و فريق على خطأ مطلق ، لكنها رؤى (٢) ولا

١- يكون الحوار هو الحل شريطة أن يحدد أطراف الحوار مواقعهم من البداية ، ويتفقوا على مرجعية عليا يتحاكمون إليها عند النزاع ، فإذا كان مبدأ التحاكم إلى الشريعة ورد الأمور إلى الله ورسوله موضع نزاع بين أطراف الحوار فلا ينبغى مجاوزة هذه النقطة إلى الحديث عن البرامج التفصيلية وحسم الاجتهادات الجزئية ، بل يجب أن تتمحور المحاورة ابتداء حول هذه النقطة الأساسية فإنها معقد التفرقة بين الإيمان والزندقة ، وللعالمانيين أن يختاروا لأنفسهم موقف الرفض المطلق لتحكيم الشريعة فذلك شأنهم ، ولا بأس بمحاورتهم رغم ذلك على أن تبدأ المحاورة بهذه القضية ، ولا تتجاوزها إلى ما وراءها من الفروع حتى يصل فيها الطرفان إلى كلمة سواء ، فإن استمر العالمانيون على رفضهم لمبدأ تحكيم الشريعة فلا جدوى من الحوار بعد ذلك فى بقية التفاصيل ، بل ولا مشروعية له !!

٢ - بل هو التناقض الجذرى بين الجاهلية والإسلام !! بين من عبدالله ومن اتخذ إلهه هواه !! بين من اتبع شريعة الله ومن اتبع أهواء الذين لا يعلمون !! (**أفحكم الجاهلية يبغون ومن أحسن من الله**)

نريد أن نكرر أخطاء التاريخ الإسلامى ، الإمام على بن أبى طالب رضى الله عنه قال أن هذا القرآن حمال أوجه (١) ، كان يعتقد أنه يحمل عديدا من التفسيرات، تفسير منها كان تفسير الإمام على ، وتفسيرا آخر هو تفسير الخوارج وهم غلاة المؤمنين، وهو تفسيرأراق دم الإمام على باب مدينة العلم .

أنا لا أكتمكم القول مرة أخرى سعادتى بالحوار ودعوتى إلى مزيد من الحوار ، هذه أول مرة نتحاور (٢) ، لكن ثقتى أن مع الحوار سوف تكتشفون أن المسألة ليست أبيض وأسود ، وأن المسألة ليست إسلام وعداء للإسلام !! لا. ولكنها رؤية لدولة دينية لم يتطوع أصحاب دعوتها حتى الآن وأنا مازلت مصر بتقديم ما يسمونه بالأيدلوجية

== حكما لقوم يوقنون) (المائدة : ٥٠) (ثم جعلناك على شريعة من الأمر فاتبعها ولا تتبع أهواء الذين لا يعلمون) (الجاثية : ١٨)

١- ولأن القرآن الكريم يحتمل فى الفهم وجوها متعددة قرر الدكتور ومدرسته رفض تحكيمه من حيث المبدأ !! ولأن الشريعة تتضمن بعض الخلافات الفروعية قرروا كذلك رفض تحكيم الشريعة ابتداء فورا أو حتى خطوة خطوة !! وهكذا تكون العقلانية والاستنارة !!

٢- لم يحدث حوار حقيقى فى هذه المناظرة يتناول محل النزاع بالبحث والتحليل ، وإنما دار حول مسلمات من الفريقين وهى رفض نظرية الحكم بالحق الإلهى ، والقول بأن الأمة هى مصدر السلطة ، ليتكون انطباع لدى الجمهور بإن الإسلاميين قد سلموا بمقولات العالمانيين ، أو أن المسافة بين الإسلام والعالمانية ليست شاسعة ، وأن المشكلة تكمن فى اللبس وعدم وضوح مقولات كل منهما للآخر ، وأن إطار الإسلام يستوعب هؤلاء وهؤلاء ! وكذبوا ! فإن محل النزاع الحقيقى يكمن كما سبق فى مرجعية الشريعة وحاكمية القرآن والسنة تلك التى يؤمن بها دعاة الإسلام ويكفر بها دعاة العالمانية .

السياسية لها (أى البرنامج السياسى) (١) .أختم كلامى بسعادتى البالغة أيضا لدعوة سيادة المستشار الهضيبى لى وهذا شرف كبير أنى أعمل البرنامج السياسى لهم (٢) وسوف يسعدنى ذلك وأشكركم .

الدكتور / سمير سرحان : شكرا للحضور على هذه المناظرة الممتعة

---

١ - يطالب بالأيدلوجية السياسية وبالبرامج التفصيلية من أقر ابتداء بمبدأ التحاكم إلى القرآن والسنة، أما من أعلن كفره بهذا فليس له أن يطالب بذلك ، وليس للأخرين أن يجيبوه إذا طلب حتى تحسم القضيةالأولى ، ومع هذا فالبرامج الإسلامية تملأ السهل والجبل ، وهى مبذولة لمن أراد .

٢ - تقبل المشاركة فى إعداد البرامج التفصيلية لتحكيم الشريعة ممن آمن ابتداء بهذه الشريعة ، أما من أعلن كفره بها قائلا : ببساطة أنا ضد تطبيق الشريعة الإسلامية فورا أو حتى خطوة خطوة ، فلا يتصور منه عقلا ولا عرفا ولا شرعا المشاركة فى ذلك ، إذ كيف يسهم فى تحكيم الشريعة من أعلن كفره بهذه الشريعة ؟! وكيف يسعى فى تحكيم القرآن من أعلن كفره بحاكمية القرآن ؟! إن هذا التكليف له من المستشار الهضيبى باعتباره مسلما أى يؤمن بالشريعة وحاكمية القرآن والسنة ، فإن كان كذلك تسنت له المشاركة ، وإلا فالمنازعة معه حول أصل الإيمان ...حول أصل الرضا بالله ربا... وبالإسلام دينا ... وبمحمد - صلى الله عليه وسلم - نبيا ورسولا ... وليس حول هذه الفروع والجزئيات .

الخاتمة

وبعد : فقد كانت هذه هي المناظرة التي جرت وقائعها في معرض الكتاب الرابع والعشرين بأرض المعارض بالقاهرة بين الإسلاميين والعالمانيين ؛ وهي تسفر بوضوح عن تمحور الساحة السياسية في واقعنا المعاصر إلى خندقين كبيريين : أحدهما للإسلام ، والآخر للعالمانية .

وهذا التوصيف قد سبق إليه العالمانيون الذين يزعمون أمام الجمهور أن الخلاف بين الفريقين خلاف رؤى واجتهادات داخل الإطار العام للإسلام ، فقد جاء في الندوة المنعقدة بتاريخ ١٩٨٧/٥/٢٠ عن المثقف العالماني ومفهوم السلطة على لسان أحد الحضور قوله : (فإن الحوار الدائر الآن في المجتمع المصري هو بين فريق يقول بالدستور والقانون ، وفريق يقول بالقرآن والسنة كأساس للنظام الإجتماعي والحكم).(١)

وفي مقدمة كتاب الطائفية إلى أين للدكتور فرج فودة وآخرين هذا التوصيف : وإذا تأملنا الإتجاهات الفكرية في هذا المجال ، والسائدة في المناخ السياسي في مصر في الوقت الحاضر .. لوجدناها تنقسم بصفة رئيسية إلى اتجاهين أساسيين :اتجاه يعترف بالقوانين الوضعية وبالأسلوب الديموقراطي لصياغتها أو تعديلها أو إلغائها وفقا للصالح العام الذي يهم كافة المواطنين ، وبلا تمييز بينهم بسبب الدين أو الجنس أو اللون..

١- أقنعة الإرهاب . د. غالي شكري . ص ١٠٣

واتجاه سلفى لا يعترف بالتشريعات الوضعية ما لم تتفق نصوصها وأحكامها مع نصوص وأحكام المذاهب الدينية التى يعتنقها كل فصيل من فصائل هذا الإتجاه .

وبمعنى آخر .. هناك اتجاه علمانى يفصل بين الدين والدولة باعتبار أن الدين لله والوطن للجميع .. بكافة أديانهم ومذاهبهم واتجاه سلفى طائفى غيبى لا يؤمن ولا يعترف إلا بأحكام شريعته أو مذهبه .(١)

والعالمانيون يحرصون على هذا التمايز ، ويؤكدون على ضرورة هذه المفاصلة ، وأن التناقض بينهم وبين الإسلاميين جذرى ، والصراع بينهما حتمى ، وإن كان مقتضى النضج السياسى أمام الجمهور أن يعلنوا أن الخلاف خلاف رؤى واجتهادات ، وإن الحوار حولها هو الحل ، وقد سبق ما نقلناه عن الدكتور فودة فى كتابه النذير حول عدم إمكانية اللقاء بين العالمانيين والإسلاميين على أوساط حلول ولا فى منتصف طرق !!

وهذا التمايز الذى يلح عليه العالمانيون مقدمة ضرورية لإزالة الغبش ، ورفع الإلتباس ، وإسقاط اللافتات الخادعة التى توارت العالمانية خلفها ردحا طويلا من الزمن تفتن الناس وتصدهم بها عن السبيل ، وبذلك ينحاز الناس إلى فسطاطين : فسطاط نفاق لا إيمان فيه ، وفسطاط إيمان لا نفاق فيه ، ويومها تدرك الأمة حقيقة هذه الرايات المشبوهة ومن يتولى كبرها من المارقين فتنحاز إلى دينها وشريعتها ، وتنتصر لإسلامها ولتراثها ، وترد عنه كيد الكائدين وعداوة الحاقدين . ويومها يفرح المؤمنون بنصر الله كما قال تعالى : { **لو تزيلوا لعذبنا الذين كفروا منهم عذابا أليما** } (الفتح : ٢٥)

١- الطائفية إلى أين ؟ د. فرج فوده . د. لبيب يونان ، الشيخ /خليل عبدالكريم

وإن كان من نصيحة نتقدم بها في نهاية هذا المطاف .

* **فإننا نتوجه إلى كل من تخبط في ظلمات العالمانية أن يبادر بالتوبة وبالإنابة** !! فإن الله يقبل التوبة عن عباده ويعفو عن السيئات !! ندعوهم إلى أن يجددوا إيمانهم بالله ربا وبالإسلام دينا وبمحمد – صلى الله عليه وسلم – نبيا ورسولا .

فإن الإيمان بالله ربا يقتضي الإقرار بتفرده بالأمر والهداية كما يقتضي تفرده بالخلق والإبداع ، مع ما يعنيه ذلك من تحكيم وحيه والتزام الطاعة لأمره ونهيه .

والإيمان بالإسلام دينا يقتضي الإيمان به عقيدة وشريعة ، وأن شريعته هي الحاكمة على كل أفعال العباد حكاما ومحكومين ، أفرادا وجماعات .

والإيمان بمحمد – صلى الله عليه وسلم – نبيا ورسولا يقتضي الإنقياد لشرعه كما يقتضي التصديق بخبره ، وقد أقسم الله على نفي إيمان من لم يتحاكم إلى هدى نبيه ويسلم له تسليما .

* **ونتوجه بنصيحتنا إلى الأمة أن تعض على إسلامها وشريعة ربها بالنواجذ** ، وألا تستخفها هذه الدعوات الضالة ، وأن تعلم أن تحكيم الشريعة هو معقد التفرقة بين الإيمان والزندقة .

* **ونتوجه بنصيحتنا إلى علماء الأمة ونخص بالذكر منهم رجال الأزهر أن ينهضو بدورهم في توجيه هذه الأمة** ، وقيادة موكبها على طريق الإسلام

العظيم حتى تستأنف مسيرتها الحضارية ، وتتبوأ مكانتها الطبيعية فى الريادة والقيادة ، وأن يكونوا بالمرصاد لكل فتنة تطل برأسها فى محيط هذه الأمة حتى يبقى الدين محروسا من الخلل ، والأمة ممنوعة من الزلل ، ولهم فى وقفة الأزهر ممثلا فى هيئة كبار علمائه عام ١٩٢٥ م من كتاب الإسلام وأصول الحكم لعلى عبد الرازق أسوة ومنهاج !!!

* **ونتوجه بصفة خاصة إلى شباب الحركة الإسلامية أن يواصلوا مسيرتهم المباركة فى الدعوة إلى الإسلام،** والتصدى لأباطيل خصومه ، فى إطار من الحكمة والبصيرة ، وأن لا تخرجهم استفزازات الخصوم إلى أعمال إرتجالية لا تصلح بها الدنيا ولا يقام بها الدين ، و لا يستفيد منها فى النهاية إلا هؤلاء الخصوم !!

* **وقبل ذلك كله وبعده نتوجه إلى الله جل وعلا أن يجمع شمل هذه الأمة على الحق،** وأن يقيض لها من يقود مسيرتها إلى الحق ، فى ظلال القرآن والسنة ، وفى إطار من حاكمية الشريعة ، ومرجعية أدلتها المعصومة حتى تستعيد مجدها الغارب وعزتها السليبة .

والله من وراء القصد ، وهو الهادى إلى سواء السبيل ٥~

الفهرس

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة

الفهرس

الفهرس

الفهرس


الفهرس

الفهرس

الفهرس

الفهرس

الفهرس



رقم الإيداع : ٥٦١٤ / ١٩٩٢

الترقيم الدولى : 977-5271-03-7

تم بحمد الله

دار المدينة المنورة للطبع والنشر

٣٩٠٨٨٤٨

إلى أمتنا الإسلامية

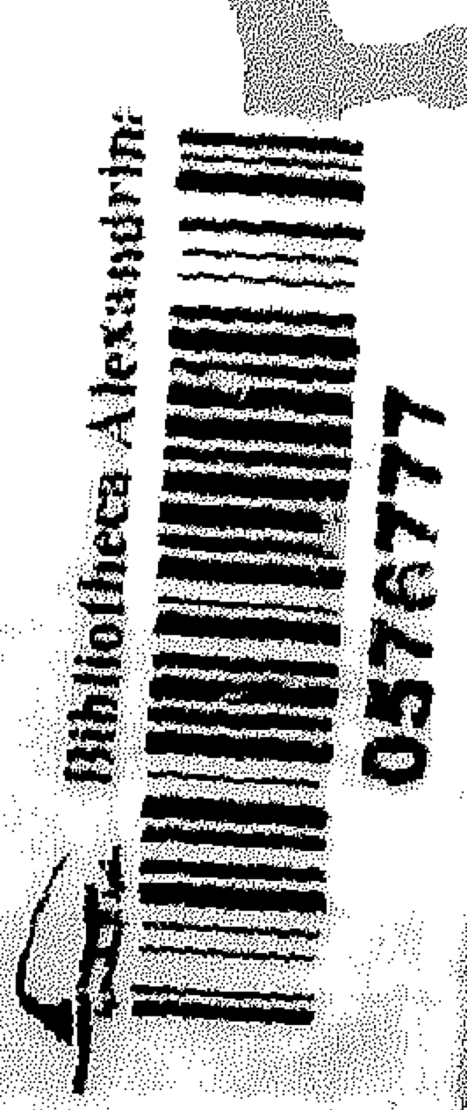
لقد سبق طباعة (نص) هذه المناظرة من قبل ؛ ولكن هذه الدراسة فريدة في بابها لما تتضمنه من تحليل علمي لموضوع المناظرة وتعريف بأطرافها وتعقيب علي أهم ماأثاره فيها العالمانيون من شبهات وأراجيف كزعمهم أن الدعوة إلي إقامة الدولة الإسلامية تمثل ردة حضارية ! وأن قوانين البشر أقدر علي إصلاح المجتمعات من الشريعة الإسلامية ! وأن تطبيقها سيؤدي إلي الفتن الطائفية وإلغاء الديمقراطية وغير ذلك من مغالطات فاحشة !!.

ونحن لا نعجب أن ينتصب لعداوة شريعتنا وديننا اليهود والذين أشركوا ولكن العجب أن ينتصب لعداوته نفر من جلدتنا ويتكلمون بألسنتنا ، وينذرون لحربه حياتهم وأقلامهم في تظاهر لاتخطئه العين !!

وتؤكد هذه الدراسة حقيقة انشطار المعترك السياسي المعاصر إلي معسكرين أحدهما للإسلام ، والآخر للعالمانية ، وهذا ما تؤيده حقائق الواقع ، وتؤكده مقولات العالمانيين أنفسهم في محافلهم ومنتدياتهم الفكرية .

وهذا الكتاب الذي تتشرف ندوة العلماء بتقديمه اليوم ، والذي أعده الزميل الدكتور **محمد صلاح الصاوي** إنما هو ثانى الدراسات العلمية التي قررت الندوة إصدارها للرد علي ما يثيره العالمانيون من شبهات وأباطيل

ندوة علماء الأزهر



الآفاق الدولية للإعلام